

**المشكلات التي تواجه الدعوة الإسلامية  
في داخل العالم الإسلامي وخارجه**

**الأستاذ الدكتور / عبد الغفار عزيز  
استاذ ورئيس قسم الدعوة والثقافة  
بكلية أصول الدين القاهرة**

## مقلعة وتمهيد :

الدعوة للإسلام دعوة حق ، والحق لا ينتشر بذاته ولا يقوم بنفسه وإنما لابد له من أدوات ووسائل تكفل له الذبوع والانتشار من قوة تقف ورائه ليستمر ويسود - وإذا أريد له الرسوخ والثبات فلا بد من الدعم المتواصل وتنويع السبل والوسائل للاقتناع به وبما فيه . مع ضرورة التزام الداعى اليه بالعمل بما يقول . فالدعوة إلى الخير تربية . والتربية المفيدة إنما تكون بالعمل لأنها مبنية على القدوة الصالحة والأسوة الحسنة . وصدق الله القائل : ﴿ ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال اننى من المسلمين ﴾ .

وإذا كانت الدعوة للإسلام ضرورة في كل وقت ومتجددة بتجدد الزمان وتغير المكان . ومحتاج إلى تخطيط وتنظيم لنشرها والاعلام بها خاصة في هذا العصر الذي اصبح التخطيط فيه للمستقبل ضرورة تحميها الحياة وتفرضها تطلعات الأمم والشعوب - فإن الظروف التي تواجه مجتمعنا اليوم تضى على موضوع الدعوة وإعداد الدعاة ومعرفة المشكلات والعوائق التي تتعرض لها الدعوة ودعاتها . أهمية خاصة لأسباب كثيرة أهمها ما يتعرض له المجتمع الإسلامى من تيارات وأفكار متباينة بفتح الطريق أمامها وسائل الاتصال الحديثة . بالإضافة إلى عدم اهتمام كثير من الدول الإسلامية بما تؤدي إليه هذه التيارات من نتائج . ومع وجود تقصير واضح من بعض الأجهزة المعنية بنشر الدعوة وحمايتها . ويرغم ما يبذله بعض الغيورين على الإسلام من داخل هذه المؤسسات وخارجها من جهود للمحافظة على التراث الإسلامى والوقوف في وجه هذه التيارات . فإن التيار الجارف لما تحمله وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة بالإضافة إلى ما تحمله الأقباط الصناعية والكاسيت والفيديو من أفكار . أقوى من هذه الجهود لأنها جهود غير منظمة ولا تعتمد على الأسس والقواعد العلمية التي تدرس الأسباب والمسببات، ثم تقدم العلاج على أساسها - كذلك فإنه وإن كانت هناك توعية مستمرة عن طريق عدد من الدعاة المخلصين لمحاولة تحصين أبنائنا وبناتنا من الأفكار الهدامة والدخيلة على مجتمعات المسلمين . مع وجود بعض الجهود الفردية لمراقبة ما يدخل إلى البلاد من هذه التيارات والأفكار ومحاولة انتقاء ما يتفق منها مع

تقاليدنا وعباداتنا - فإننا برغم ذلك لازلنا في حاجة إلى جهود أخرى حتى نتمكن من تربية أبنائنا التربية الدينية السليمة وتعليمهم القيم الإسلامية الأصيلة . خاصة من هم في دور النشأة والتكوين . كذلك فإن استشرأب بعض السلبيات في سلوكيات بعض فئات المجتمع ولا سيما تلك الفئات التي تتعامل مع جماهير الناس في العمل والتجارة والأسواق ولا نجد هذه السلبيات من الوازع الديني في كثير من الأحيان ما يكفي جماهيرنا يعتبر من مشكلات الدعوة في هذا العصر - ومن مشكلات الدعوة أيضا عدم فهم كثير من شبابنا لأحكام الدين وشريعته السمحاء وقد أدى ذلك إلى تشدد الكثير منهم وتعصب بعضهم تعصبا أعمى لبعض الأحكام التي لم تمكنهم عقولهم من استيعابها وتأثر بعضهم أيضا ببعض المذاهب الهدامة المستوردة - وجاء ذلك بسبب وجود فراغ ديني لم يجد من يسده ومن المشكلات أيضا ظهور بعض اتجاهات نشيطة مناوئة للإسلام في الخارج الأمر الذي يجتم ضرورة التصدي لهذه الاتجاهات بقدر ما تتيح إمكاناتنا ومحاولة تجلية أحكام الإسلام ومفاهيمه بالوسائل العلمية وبالخطيط العلمي . حيث ينقصنا للأسف أسلوب التخطيط والتنظيم الذي نبيغ فيه أعداء الإسلام وكادوا ويكيدون للإسلام عن طريقه - وقد أصبح التخطيط في هذا العصر - للحاضر والمستقبل - ضرورة تحتها الحياة وتفرضها تطلعات الأمم والشعوب - بل إن كتاب الفلاسفة المادية الملحدة لا يفتأون أيضا يرسمون ويخططون لتطلعاتهم الالحادية بل يدرسون علاج مشكلات تطبيق نظرياتهم على مستوى عالمي . مما جعلني أحس في حالات كثيرة خاصة بعد قراءة بحث من أبحاثهم - بياس كبير وحنوط شديد - لأننا نحن دعاة الإسلام راغبون تماما عن المعركة الحاضرة نعم لا بد لدعاة الحق أن يبحثوا المشاكل التي تعترض طريق دعوتهم ويحاولوا وضع الحلول المناسبة لقضاياها حتى يسايروا عصرهم ويخططوا للمحق ودعوته - لا للمسلمين وحدهم وإنما للتصديق أيضا للعالمين فدعوتهم للعالمين - ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ .

نعم على دعاة الحق أن يحاولوا نشره في كل المجتمعات وجميع المناطق فقد نجح الباطل وللأسف في تصدير أفكاره لكل الناس - وكان العالم الإسلامي هدفا مقصودا من أهداف تصدير هذه الأفكار - وحفلت مجتمعاتنا الآن بكثير من الزيف والفساد واستطاع المخلصون للدعوات الباطلة أن يحولوا بين بعض الشباب وأفكاره الأصيلة وعقيدته

الطاهرة النظيفة وسرى حين نتعرض بالتفصيل لذكر بعض المشكلات التي تواجه الدعوة الإسلامية في هذا العصر أن العلاج يتطلب ضرورة اتخاذ أساليب ووسائل جديدة بالإضافة إلى بعض الوسائل المتعملة الآن . . نعم لا بد من تغيير بعض الأساليب القديمة التي كانت تتعمل كوسائل قوية للدعوة إلى الإسلام أو الدفاع عنه - فمعظم المشكلات التي تواجه الإسلام الآن هي مشكلات علمية تحتاج الرد عليها وإبطالها إلى لغة العصر ومصطلحاته حيث المصطلحات العلمية والعقلية الحديثة التي يستخدمها المعارضون للمدين .

أما محاولات السابقين لاثبات وجود الله واثبات الرسالة وما يتصل بهما من حقائق ميتافيزيقية فقد وقفت عند جهود علماء الكلام باستخدام الأجهزة المنطقية التي لم تعد لغتها مفهومة لشباب هذا العصر (مسلمين وغير مسلمين) والتي أصبح مجرد التحدث بها داعيا إلى الملل منها والسآمة من ذكرها . فاجدل الحديث مثلا لم يعد يستغ مناقشة الجوهر والعرض - أو القدم والحديث وإنما أصبح الآن يبحث عن شيء آخر مثل حتمية المادة أو العلاقة بين المادة والحركة أو حتمية التطور أو التوقعات العامة لوجود عوالم أخرى غير عالمنا أو غير ذلك من أمور فرضها عليه العلم وأصبحت شغله الشاغل في هذه الحياة . وقد أصبح كل شيء عند كثير من شباب هذا العصر موضع شك وضطت القضاة بما القائمة على المسلمات المنطقية لأنه أصبح لكل مسلم منطقي نقيض يمكن أن يتحملة العقل .

ولو حاولنا حصر المشكلات التي تتعلق بالدعوة والدعاة في داخل العالم الإسلامي وخلاجه لوجدنا أنها كثيرة ومتنوعة وتحتاج إلى مئات الصفحات ولذا غناني أرجو أن أوفق إلى عرض أهم هذه المشكلات ومحاولة تقديم وجهة نظري في حل هذه المشكلات وأسأل الله أن يوفقني لعرض هذا الموضوع العرض المناسب والملائم للإسلام والمسلمين .

د/ عبد الغفار عسيز

إذا أردنا أن نعرف حقيقة هذه المشكلات وأسبابها الرئيسية - حتى نتحكن من تقديم الحلول المناسبة لهذه المشكلات - فإنه يتحتم علينا أن نتحدث بصراحة ووضوح دون أن نجامل أو نناقق ولذا فإني أرجو ألا تكون هناك حساسيات عند البعض حين أذكر رأيي بصراحة شديدة في هذه المشكلات التي أعتقد أنه إذا وضعنا أيدينا عليها فإنه بالإمكان تقديم العلاج والوصول بهذا العلاج إلى النتائج المرجوة منه .

وأنا أعتقد أن أهم المشاكل التي تعترض الدعوة الإسلامية في هذا العصر وتعوق مسيرتها الصحيحة تلتخص في أمرين ثم يتفرع عنها بعد ذلك فروع كثيرة .

#### ١ - الأمر الأول :-

جهل بعض حكامنا بأمور الدين وعدم اقتناعهم الاقناع الكامل بقدرة هذا الدين على اصلاح المجتمع .

٢ - وجود التعصب المذهبية بين المسلمين وتعدد هذه المذاهب وتعصب أصحابها لها ولأقوال رؤسائهم وقادتهم إلى حد جعلهم يناصرون أتباع المذاهب الأخرى العداء الشديد ووصل الأمر إلى حد تفرغ بعضهم لنشر معتقدا. انه والرد على فكر وأقوال الآخرين . فانشغلوا جميعا بذلك عن نشر الإسلام والدعوة اليه واقناع غير المسلمين به بل أدت هذه التعصب المذهبية إلى تشتت فكر الناس وتطرف بعض الشباب وضياح حقيقة الدين والابتعاد عن أصوله ومناهجه البسيطة السليمة - ولا أعنى بهذا مجرد الخلاف بين أهل الشيعة وأهل السنة - وإنما وصل الخلاف بين أبناء المذاهب من أهل السنة إلى حد أدى إلى تشتت المسلمين وتفرقهم وتأخرهم .

وبعض هذه الخلافات هي خلافات شكلية في حقيقتها لكنها عند بعضهم أصبحت من أصول الدين وقواعده - وقد نتج عن تمسك أصحاب هذه المذاهب والأفكار بمذاهبهم وآرائهم جمود في التفكير الإسلامي والثقافة الإسلامية فيرغم التطور الهائل الذي يعيشه العالم لازلتنا نجد بعض المسلمين يمسكون بأمور تافهة تسبب عنها تشويه صورة الإسلام

ذاته عند المسلمين وعند أعدائهم واستغل هذا الأعداء الإسلام من غير المسلمين ومن يسير في فلكهم ممن يطلقون على أنفسهم اسم المثقفين من المسلمين ليثبتوا عدم صلاحية النظام الإسلامي للتطبيق في هذا العصر. ووجدنا بعضهم يتندربا اعتقده هؤلاء المسلمون وبما انشغل به بعضهم لنشره بين المسلمين، لاقتناع غيرهم به فقد تمسك بعض الأقدمين من المسلمين باطلاق كلمة [البدعة المحرمة] على كل ما لم يكن معروفا في أيام النبي صلى الله عليه وسلم حتى وصل الأمر إلى أن أفتوا بتحريم تعلم اللغات الأجنبية والأكل بالملعقة ولبس القبعة وغير ذلك من الأمور الدنيوية الفرعية - مع أننا لورجعنا إلى حقيقة الشرع الإسلامي لوجدنا أن تعاليم النبي صلى الله عليه وسلم لا تنزح المسلمون باتباعها الا اذا كانت تتعلق بالدين والأخلاق وما يتفرع عن ذلك - أما ما يتعلق بأمر الحياة الأخرى ومعايش الدنيا الفرعية التي لم يردفها نقص في القرآن أو السنة أو في اجماع الصحابة فقد ترك للناس أن يتصرفوا فيها بما يتناسب مع ظروفهم وأحوالهم وأزمانهم .

أهم العوائق والمشكلات التي تعوق مسيرة الدعوة الإسلامية والبلوغ بها إلى أهدافها ومراهيها الحقيقية والتي تتفرع عن الأمرين السابقين :-

لقد كان من أسباب ازدياد وسائل الحضارة وتنوع أشكالها وسهولة محاكاتها اتجاه كثير من الشعوب للتكر نهاثيا من ربة تقاليدها والتكر لعاداتها القديمة حتى وان كانت هذه العادات مما يدخل تحت اسم الدين والذي ينظر إليه بعض المثقفين الآن على أنه (موضة قديمة) - فقد وصل الأمر بأحد هؤلاء المثقفين وهو ممن يتمون للإسلام اسما وهو حاصل على درجة الدكتوراه من ألمانيا الشرقية الشيوعية . أن قال لأحد الصحفيين - المصريين الذي كان في زيارة لألمانيا سنة ١٩٦٧م قال له هذا المصري (المثقف) انه لن يعود من ألمانيا إلا عندما يتأكد عمليا أن المصريين سيؤدون التحية وقوفا وتعظيما أثناء مرورك بماركس - ولينين - ولما قال له الصحفي المصري (إن القرآن الكريم سيظل وحده الكتاب الذي يعظمه من في مصر أو خارج مصر في العالم الإسلامي) كان رد الدكتور المسلم (الشيوعي) (إن هذا القول دليل على التخلف ودليل على أنك مازلت أسيرا لفكر الأخوان المسلمين واللفين - وأن هذا الفكر تجاوزه التاريخ وأن الدول التقدمية عندما تخلصت من هذه الغيبات بفضل الأحزاب الشيوعية انطلقت تبني الاشتراكية بنجاح ودون معوقات] - كما

أن الصحف والمجلات العربية (الإسلامية) تطالعنا كل يوم بمقالات لكتاب مسلمين ومن شغل بعضهم مناصب كبيرة في القضاء والجامعة والصحافة وفي هذه المقالات يحاولون إثبات ضرورة انفصال الدين عن الدولة . وكيف أن الدين لم يعد صالحا لقيادة الناس في هذا العصر ويدعون أن تطبيق الشريعة سيؤدي إلى كثير من المشاكل والخلافات خاصة بين المسلمين والمسيحيين ولذا فهم يرون أن الأوفق والأصلح لهذا العصر هو جعل النظام السياسي نظاما علمانيا . وإبعاد السياسة عن الدين إبعادا كاملا . وفي المقابل ترى ردة الفعل عند بعض المتشدد من المسلمين . فنراهم ينادون بها يسمونه (إقامة الحكم الإسلامي الكامل) ونفاجأ بأن هذا النظام الذي يطالبون به نظام خيالي مثالي .

### ١ - مسؤولية الأجهزة التعليمية : -

الحقيقة التي يجب أن نقال أن المسؤولين عن التعليم والثقافة والاعلام في الدول الإسلامية مسئولون مسؤولية كاملة عن هذا الانحراف وعدم فهم الناس لحقيقة النظام السياسي في الإسلام . فمدارس وجامعات معظم البلاد الإسلامية خاصة مصر تغفل تماما تدريس النظام الإسلامي بجوانبه الثلاثة (العقدية والسياسية والاقتصادية) وقد وضع الاستعمار مناهج التعليم في مصر والبلاد الإسلامية الأخرى التي استعمرها وروج لفكرة انفصال الدين عن الدولة وعمق هذا المفهوم في عقول الشباب والمتعلمين حتى افتنع كثير من يطلق عليهم اسم (المثقفون) بأن الإسلام مجرد عبادة وقربى وفناء في ذات الله وأنه لا صلة له بأمور الحياة الأخرى وأن سيطرة الدين على الدولة سيؤدي إلى التخلف والانحطاط والجمود وحاول الاستعمار أن يقارن بين حكم الإسلام وحكم الكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى . لاثبات ما ادعاه حتى وجدنا الآن من يرفض النظام الإسلامي بحجة أنه نظام حكم المؤسسات الدينية التي تنزع من الناس حقوقهم في اختيار الحاكم أو النواب تحت اسم الحق الإلهي الذي خوله لهم الإسلام - وقد تصادف ظهور مثل هذا النظام في إيران فظهر من الكتاب ممن عرفوا باعتناقهم لأفكار ومبادئ يسارية . من يحاول إقناع الناس بأن هذا هو النظام الإسلامي الذي يطالب به دعاة تطبيق الشريعة الإسلامية مع أن نظام حكم المؤسسات الدينية يرفضه الإسلام تماما ولا يمت إلى الإسلام بأية صلة .

وما يزيد في جهل العامة بالنظام الإسلامي الصحيح بالاضافة إلى عدم تدريسه في المدارس والجامعات سيطرة كثير من أصحاب المبادئ المناهضة للإسلام على وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة وتصوير النظام الإسلامي للناس تصويرا مخالفا لحقيقته بالاضافة إلى منع العلماء وأصحاب الفكر من الإسلاميين الحقيقيين من الكتابة في الصحف خاصة الصحف المنتشرة بين الناس والتي تسمى بالصحف القومية ومنعهم من شرح وجهة النظر الإسلامية الصحيحة بناء على تعليمات الرسميين الذين يرون لرواج هذا الفكر ضرورة تغيير كثير مما افوه واعتادوا عليه . كما أن هؤلاء الرسميين يتصورون أن هذا النظام الإسلامي سيؤدي بالقطع إلى ابعادهم عن السلطة واخفائهم عن الأضواء هذا مع وجود القوانين التي تقف في وجه الدعاة وأئمة المساجد لتضمنهم من التعرض لذكر هذه الأمور التي يرون أنها تعرض النظام كله للخطر والانهيار.

أما علاج هذه المشكلة فيتلخص في ضرورة ضبط العملية التعليمية وجعل مادة الدين مادة أساسية في البلاد التي لا تفعل ذلك كمصر مع وضع المناهج المناسبة والملائمة لفكر وعقول الطلاب وتدریس مادة الفكر الإسلامي أو الثقافة الإسلامية بالجامعات . والاهتمام بالنظم الإسلامية على وجه الخصوص خاصة النظام السياسي والإداري . حتى يكون الناس على بينة من دينهم وحتى لا نجد هذا الخلاف والاختلاف بين الناس في هذا الموضوع الخبوي الكبير . والذي أدى عدم فهمه إلى وجود الرافضين له والمغالين فيه . واستكمالاً لهذه الجزئية وتوضيحاً لما اختلف فيه الرافضون والمغالون - يجدر بنا أن نرد عليهم بوجهة النظر التي نعتقد أنها والتي نرى أنها لو سادت وانتشرت ودرست في المدارس والجامعات لقدمت حلاً لهذا الخلاف ودفعت عن النظام الإسلامي تهمة عدم صلاحيته للتطبيق في هذا العصر فلا بد من أن يعرف الناس أن النبي صلى الله عليه وسلم مع أنه أعطى حق التشريع وتقييد القواعد والقوانين للدولة الإسلامية التي كان تأسسها جزءاً من رسالته هذا الرسول وبرغم هذه الخصوصية التي أعطيت له إلا أنه صلى الله عليه وسلم لم يتعمل هذا الحق المطلق في سياسة الناس وقيادتهم وإنما جعل له المستشارين الذين يشيرونهم

ويأخذ برأيهم في معضلات الأمور وبخاصة فيما لم ينزل فيه نص أو فوض من قبل السماء فكان يتشير أصحابه ويأخذ بأرائهم امتثالاً لقول المولى سبحانه ﴿وشاورهم في الأمر﴾ .

وكان يقبل رأى الغالبية حتى وإن خالفت رأيه شخصياً وقد حدث ذلك قبل معركة أحد واضطر للخروج بناء على رأى الأغلبية رغم أنه كان يرى أن بقاء المسلمين في المدينة أفضل والتاريخ يروى لنا كثيراً من الحوادث التي يبين كيف كان النبي يتشير أصحابه فيها ويأخذ برأى أهل الخبرة والتجربة فيما لم يرد فيه نص - كما يحكى التاريخ أيضاً كثيراً من أمثال هذه المواقف، للخلفاء الراشدين الذين اعتمد حكمهم على الشورى وكانت كل تصرفاتهم محدودة بحدود الشريعة الإسلامية ومراقبة من نواب الأمة ممثليها المنتخبين من الأمة الإسلامية - والذين كانوا يعرفون في ذلك باسم أهل الحل والعقد وهم يمثلون الآن، في عصرنا الحاضر المجالس التي تشرع للأمة قوانينها وتراقب السلطة حين تنفيذ هذه القوانين، لو كان النظام السياسى الإسلامى يدرس في مدارسنا وجامعاتنا لعرف الناس أن هذا النظام لم يحدد طريقة معينة ثابتة لحكم الناس وإنما وضع القواعد والأصول العامة التي تتسع لكثير من الأنظمة التي تصلح لكل العصور والأزمنة وراعى التشريع الإسلامى فيها حاجة الناس إلى التجديد والتغيير والابتكار كما راعى اختلاف ظروف الناس وبيئاتهم وأزمتههم .

لو عرف الناس ذلك لما وجدنا هؤلاء الرافضين للشريعة الإسلامية وما وجدنا هؤلاء المغالين فيها المشوهين لصورتها الطاهرة النقية .

والحقيقة أن كثيراً من استدلالات المغالين في النظام الإسلامى - استدلالات خاطئة فعلاً - وأن تشددهم وتمسكهم بنظام محدد معين لا يتغير يخالف طبيعة الإسلام فعلاً ويتنافى مع صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان .

فالإسلام باختصار شديد له جوانب ثلاثة كبرى (الجانب العمدى - والجانب السياسى الاجتماعى - الجانب الاقتصادى) أما الجانب العقدى فهو الأصل والأساس وهو عبارة عن العبادات والفرائض التي لا خلاف فيها ولا اجتهاد في نصوصها لأنه

(لا اجتهاد مع النص) أما الجانب السياسى والجانب الاقتصادى فقد وضع الإسلام لهما قواعد عامة فقط طالب المسلمين بتحقيقها الا أنه ترك لهم حرية التصرف فى وسائل هذا التحقيق بما يتناسب مع الزمان والمكان والبيئات وبما يحقق مصالح الناس على الأى يخرجوا على القواعد العامة الموضوعة لأن ما يصلح لعصر قد لا يصلح لعصر آخر - وما يصلح لبلد قد لا يصلح لبلد آخر. ولذا كانت الحكمة من عدم تقييد الناس بنظام سياسى محدد أو معين، واكتفى بوضع القواعد العامة التى يتحتم تنفيذها كالشورى - والحرية والعدالة والمساواة - والحقوق - والواجبات - واختيار الحاكم عن حرية واختيار - وأما أساليب التطبيق فكما قلنا تترك لظروف الناس وتحقيق المصلحة .

ولو جاء واحد من الناس ليقول ان الإسلام يمنع الانتخابات بصورتها المعروفة الآن لأنها لم تكن موجودة فى عهد النبى ولا أصحابه - والقرآن يمنعها حيث يستدلون بقول الله تعالى : ﴿وان تطع اكثر من فى الأرض يضلوك عن سبيل الله﴾ . وعلى هذا فان حكم الغالبية من وجهة نظرهم مرفوض فى الإسلام وهم يرون أنه لا بد من وجود ما يسمى بالامام أو الخليفة وأن طريقة اختياره لا يصح أن تكون عن طريق الانتخابات المعروفة حالياً لأن ذلك (كما يقولون) لم يحدث فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه من الخلفاء الراشدين .

نقول لهم ونقول لهؤلاء الذين يستدلون بهذه الآية على تحريم الانتخابات بأن استدلالهم استدلال خاطيء وهو فى غير محله فالآية تقرر بأن الرسول صلى الله عليه وسلم ان أطاع اكثر من فى الأرض اضلوه عن سبيل الله وهذا صحيح فان أكثر من فى الأرض هم الكفار - والكفار لا تعنيهم مصلحة الإسلام ولا المسلمين بل هم اعداؤهم ويسعون لاضلالهم وافساد احوالهم وشؤونهم - أما المسلمون فالمفروض فيهم أنهم أعوان لانفسهم على الخير لا يشيرون الا بخير ولا يساعدون الا من أجل المصلحة العامة وبخاصة فهم يتعاونون كما علمهم القرآن على البر والتقوى لأعلى الاضلال والفساد لأنهم بنص القرآن اخوة - والأخ لا يظلم أخاه - ولا يفسد عليه حاله ويرجوه كل خير .

ولو كانت هذه الآية قاعدة لكل الناس لفسدت الحياة وما استطاع الناس أن يقدموا خيرا ولا أن يتقدموا إلى الخير.

ثم ما هو البديل الذى يمكن أن يقدم لتحقيق مصالح المسلمين غير هذه الطريقة التى ثبت بالدلائل العقلية والعمل أنها كانت أنجح الطرق لتحقيق مصالح الأمة ثم كيف نختار هذا الامام أو الخليفة؟ وهل نستطيع أن نقنع الناس جميعا بتليم انسان ما أيا كان هذا الانسان وأيا كانت قدراته إمامة هذه الأمة أو قيادتها باجتماع الأمة.

ان الله ذاته وهو خالق هذا الكون يكفريه كثير من الناس وأن المرسلين مع صدق دعواتهم وتفانيهم لتحقيق مصالح الناس لم يؤمن برسالاتهم الا القليل ممن أرسل اليهم وكان أكثر الناس رفضا اقرارهم واعليهم فكيف نجد في هذا العصر المشابك المصالح المتغير الأحوال من يرضى ويقبل تولية واحد بعينه يتنازل الناس عن طيب نفس ودون مناقشة أو اعتراض ليتحدث باسمهم ويتولى أمورهم وشؤونهم ولا يفرض عليهم ما يراه هو بصرف النظر عن قبولهم أو رفضهم.

لا شك أن هذا أمر استحيل.

فإذا اذن لو اختلف الناس فيمن يتولى أمرهم ويقوم على رعايتهم والعناية بشؤونهم؟ ماذا لو طالب عدد من كبار الزعماء أو العلماء بمنصب الامامة أو الرئاسة؟ وكل واحد منهم يرى أنه صاحب حق فيه وأولى من غيره فلن نرضخ؟ وعلى أى أساس نقبل واحدا منهم؟ وبكى أسلوب نوصله للحكم ومع كل واحد اتباع وأعوان يرغبون في سيطرة زعيمهم أو رئيسهم؟ لا شك أننا لن نستطيع اجبار هذه الجماعات ولا رؤسائهم بالتنازل لأحدهم ومبايعته بالحكم لأن كل واحد منهم يرى أنه أقدر من غيره على خدمة الإسلام والمسلمين هذا اذا أبعدنا عنه شهوة السلطة التى يعتبرها علماء النفس غريزة متأصلة في كل الناس - ووحدة الأمة وعدم السماح بوجود أكثر من جماعة تحتم ضرورة فرض هذه الجماعة الواحدة والزعيم الواحد عن طريق القوة التى قد تكون ظالمة يقودها ظالم لا يراعى الله ولا مصلحة هذه الأمة. وفي هذه الحالة ستمود الديكتاتورية بدل الشورى ويحكم الناس عن طريق فرض رأى الواحد الذى

لا يسمح بالمشاورة ولا بقبول النصح أو النقد أو الاعتراض، ويصبح الحاكم فرعوناً ويصبح المحكومون عبيداً للحاكم أذلاءً للسلطان - ثم من يضمن أن يكون هذا الحاكم ملتزماً بمبادئ الدين منقاداً لشرع الله وتعاليمه .

ولما كان اجتماع الناس على رجل واحد ليكون اماماً أو حاكماً لهم مما يصعب حدوثه وكان تنازل من يرغبون في هذه الامامة مما يصعب تحقيقه أيضاً لم يكن هناك بد من اختيار واحد من المتقدمين لتولى هذا المنصب الخطير عن طريق الانتخاب أو الاقتراح بين المرشحين ان كانوا اثنين أو عن طريق يرتضه الناس ويتفقوا عليه جمهورية أو رئاسية أو ملكية أو خلافة فالأسماء لا تهم .

وليس هذا الرأى جديداً على علماء المسلمين وقد قال برأى الترجيح بالكثرة الإمام الغزالي حيث قال : -

أنهم لو اختلفوا في مبدأ من الأمور وجب الترجيح بالكثرة وأوضح السبب في ذلك حين قال (الكثرة في الاتباع والشعب وتنصر أهل الاتفاق والاجتماع أقوى مملك من مسالك الترجيح) .

وهذا الكلام للغزالي يتضمن تقرير مبدأ عظيم وهو مبدأ الترجيح بالأكثرية وهو نفس مبدأ الأغلبية الذي تقوم عليه الديمقراطيات الحديثة . وهذا دليل قاطع على أن التفكير السياسي في الإسلام قد أدرك هذا المبدأ من قرون عديدة - ومبدأ الانتخاب أو الاختيار عن طريق الأغلبية لا يمنعه الإسلام بل أرى أنه أفضل طريق وأضمنه للاختيار والترجيح ويقول الإمام الماوردي في كتابه (الأحكام السلطانية) بمناسبة البحث عن الحكم عند اختلاف أهل المسجد حول اختيار الإمام في الصلاة يقول : -

(ويكون أهل المسجد أحق بالاختيار وإذا اختلف أهل المسجد في اختيار امام عمل على قول الأكثرين) .

ثم لماذا نذهب بعيداً ألم يوص النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين أن يلتزموا الجماعة عند الفتنة ؟ والفتنة هي الاختلاف، والجماعة هي الأغلبية ؟ كما أن علماء الفقه

حين يتناولون كل مسألة من مسائله يقررون ما يرونه الأقوى والأرجح ويقولون هذا حق (رأى الجمهور) ويقولون (هنا هو المعتمد) ولا معنى للجمهور إلا أنه رأى الأغلبية من العلماء .

هذا ما يتعلق بعملية الاختيار للحاكم أو النائب أو الإمام وبرى علماء الإسلام أنه لا بأس من أخذ رأى فيها عن طريق الأصوات وهو ما يعرف في عصرنا الحاضر بالانتخاب - وعلى هذا فليس لواحد من الناس أن ينفى حق الناس جميعا في اختيار الحاكم أو من يمثلهم في المجالس التشريعية أو غيرها - وليس له أن يقول أن الإسلام لا يعترف الا بنظام البيعة التى بقصرها على أهل النظر والاجتهاد أو أهل الحل والعقد اعتادا على ذلك الذى كان يحدث في عهد الخلفاء الراشدين لأن ظروف المجتمع الإسلامى الأول هى التى فرضت ذلك .

وإذا كان مجلس شورى النبى صلى الله عليه وسلم لم يتم اختياره بطريق هذا العصر وأعضاؤه من السابقين الأولين للإسلام ومن المتحنين المجودين الذين نبغوا في جماعة المسلمين فيما بعد وحازوا بذلك ثقة النبى صلى الله عليه وسلم وثقة سائر المسلمين فاننا يمكن أن نقول إن انتخابهم قد تم بطريق فطرى حيث حازوا على ثقة القبائل المسلمة - ولوقدموا هم أنفسهم بطرق هذا الزمان ما انتخب رجل من غيرهم أبدا .

لقد عرفت عن مجالس الشورى بعد ذلك في عهد الخلفاء وهم الذين كان يطلق عليها اسم (أهل الحل والعقد) أنها ضمت إلى جانب هؤلاء السابقين للإسلام عناصر جديدة من الذين قاموا بأعمال جليلة ومهيات عظيمة في الشؤون العسكرية والسياسية ودعوة الناس إلى الدين بالاضافة إلى عناصر أخرى ممن نالوا شهرة عظيمة بين الناس من حيث تعلم القرآن وفهمه والتفقه في الدين حتى أصبح عامة الناس يعتمدون عليهم في الدين أكثر من غيرهم بعد النبى صلى الله عليه وسلم .

وكانت مكانة هؤلاء الناس وشهرتهم هى السبب في عدم منافسة أحد المسلمين لهم في أى قطر من أقطار المسلمين واعتبروا متخين من الأمة بطريق فطرى ولو أنهم

أرادوا اعلان الانتخاب لم يرغب من الناس ورشحوا أنفسهم مع غيرهم ما اختارو الناس سواهم . وربما أراد الله سبحانه بذلك ترك المجال لأمة الإسلام أن تختار ما يناسبها من طرق اختيار أهل الشورى (النواب) بالطريق الذى يعجبهم فترك اختيار هؤلاء الممثلين فى عهد النبى وخلفائه يتم بالطريق الفطرى دون تحديد لنظام معين حتى لا يلزم المسلمون به - ولذلك لا يوجد نص فى القرآن أو فى السنة يحدد ذلك أو يوضحه وإنما كما قلنا كانت هناك فقط القواعد العامة للنظام السياسى الذى طوّل المسلمون بها دون تحديد للتفاصيل وذلك لاثبات أن الإسلام صالح فعلا لكل زمان ومكان - ولهذا فان المدارسين للدولة الإسلامية الأولى (عصر الرسول والخلفاء) يلاحظون أن التعاليم الإسلامية المنظمة للمجتمع فى أوضاعه السياسية والاقتصادية والدولية قد جاءت فى صيغ كلية وتوجيهات عامة غير مفصلة - حتى لا تتقيد الأجيال المقبلة بهذه التفصيلات والتطبيقات - بل تركها حرة تقبّس ما يتلاءم مع حاجاتها زمانا أو مكانا . ادم يسود الوضع الذى اختارته هذه التعاليم الكلية بوجه عام وينبثق عن توجيهاتها .

ولا بد أن نعرف أنه كان لا بد من هذه المرونة لأن المجتمعات متغيرة متطورة ولكل جيل أن يتبين الهدف من التعاليم الإسلامية فى شئون الحكم وشئون الاقتصاد وأن يراعى المحيط الدولى الذى يعيش فيه ويعد العادة لمواجهة أخطاره حتى لا يعيش المجتمع الإسلامى فى عزلة عن المجتمعات غير الإسلامية .

وإذا كان الإسلام قد جعل الشورى أساسا من أسس النظام الإسلامى اذ أنه لم يحدد نظاما معيناً لتطبيق هذا المبدأ . بل وجدنا الخلفاء الراشدين أنفسهم تختلف أساليبهم فى تطبيق الشورى التى جاء بها القرآن وجعلها أساسا من أسس نظام الحكم فى الإسلام وذلك لأنها جاءت فى صيغة كلية حيث قال القرآن الكريم (وأمرهم شورى بينهم) .

قد اختلفت أساليبهم فى تطبيق أخذ مقتضيات هذه الشورى فى أهم أمر من الأمور وهو اختيار رئيس الدولة بين تولية ابي بكر ثم تولية عمر ثم تولية عثمان ثم علي

ومع ذلك وبرغم هذا الاختلاف، فقد طبق نظام الثوري في اختيار رئيس الدولة .

وكان هذا الاختلاف في طريقة اختيار الحاكم وفي بداية التطبيق لنظام الحكم الإسلامي - تعليماً بل تشريعاً للناس - وفي فترة قصيرة لا تتجاوز الثلاثين عاماً ولقد اختلفت أساليبهم أيضاً في تأمين سلامة الدولة وتأمين الدعوة الإسلامية وفي حروبهم الداخلية وتأمين حدود الدولة واضطرابهم للدخول في حروب خارجية اضطرتهم إليها مقتضيات المحيط الدولي المعاصر - إلا أن الهدف من كل هذه الجهود كان واحداً وهو تأمين الدعوة والدولة وكل ذلك تنفيذاً لفريضة إسلامية هي فريضة الجهاد في سبيل الله .

وعلى ذلك فإنا نستطيع أن نقول بأن أي نظام يختاره الناس للدولة سواء صدق عليه ما يصدق على النظم الداعية المعروفة - أو كان نظاماً خاصاً مبتكراً لم تعرفه الشعوب سواء كان هناك وزارة برلمانية أو غير برلمانية وسواء كان هناك دستور مكتوب أو غير مكتوب وسواء كان نظاماً ملكياً أو جمهورياً رئاسياً أو غير رئاسي - فهو نظام يقبله الإسلام مادامت تطبق الأصول والتعاليم الكلية الإسلامية - وعلى المؤمنين بهذه التعاليم والتوجيهات أن تبادر إلى وضع النظم التنظيمية لها مهما كانت هذه النظم بالطريقة التي تعجبهم مادامت كفيلة بتنفيذ هذه التعليمات والتوجيهات في مجالات الحياة بما يتلائم مع احتياجات العصر ومع التقدم أو التخلف العمراني الذي وصل إليه وإلا صارت هذه التعاليم الكلية مجرد مواظب قد لا يعيرها الكثيرون اهتمامهم وتكون عرضة لعبث التفسير من الذين يسوؤهم تطبيقها الصحيح .

اشتمال كتب التاريخ على كثير من الأباطيل :

من العوائق والمشكلات التي تعوق مسيرة الدعوة الإسلامية اشتمال كتب التاريخ على كثير من الأباطيل - وتقصير الملحنين في تحقيق وقائع التاريخ الإسلامي . وعلم تنقية كتب التاريخ مما ملئت به من الأباطيل الأمر الذي أدى ببعض الحاقدين على الإسلام من أعدائه ومن بعض من يتبنون إليه من أصحاب الاتجاهات الفكرية

المنحرفة - إلى أن يصور الصحابة في صورة لا تتفق أبدا مع مكانتهم ومنزلتهم فأدى ذلك إلى تأثر كثير من الشباب بهذا الفكر المنحرف . وسقطت هبة هؤلاء الصحابة عندهم لأنهم صدقوا ما نقله هؤلاء من كتب التاريخ وما فيها من اتهام لهؤلاء الاطهار في ذمهم وشرفهم - مع أن الناس يعتبرونه قدوتهم ومثلهم الأعلى - تماما كما صنع اليهود مع أتباع موسى وعيسى حين نسبوا إلى كثير من أنبياء بنى اسرائيل ارتكابهم الكثير من الكبائر كالزنا وشرب الخمر والكذب والخداع وتقرب بعضهم للأوثان فأدى ذلك الى انتشار كثير من هذه الرذائل عند اليهود والنصارى وأصبحت شيئا عاديا عند العامة والخاصة بعد أن صدقوا ما نسب إلى أنبيائهم بعد أن ضمته دفتى كتابهم المقدس (العهد القديم) - ولعل كتاب (علي امام المتقين) للكاتب الماركسي عبدالرحمن الشرقاوى خير مثال على اتهام الصحابة بتهم كثيرة يصل بعضها إلى حد الكذب والتدليس والتفاهق وغش المسلمين .

ولهذا فإننى هنا أفرد فصلا للحديث عن هذا الموضوع وأثبت أن كثيرا من وقائع التاريخ لا يمكن الاعتماد عليها لأنها غير موثقة ولا ثابتة السند كاحاديث النبى الصحيحة . كما أن كثيرا من هذه الوقائع التاريخية يجب أن تمحص تماما وأن تخرج الأباطيل وتثبت زيفها خاصة بعد أن تبين في تشويه صورة الصحابة والفكر الإسلامى كله .

لماذا لا يجب الوثوق في كل مرويات التاريخ الإسلامى ؟

المعروف أن وقائع التاريخ الإسلامى دخلها كثير من الدس أو التحريف وقصد بها تشويه معالمة وكان ذلك لمحاولة هدمه من أصوله أما بالتزديد في القرآن أو الطعن في شخصية الرسول صلى الله عليه وسلم بما لا يتفق مع صفات الرسالة وأما بإلصاق التهم المزرية بالشخصيات البارزة في الإسلام - ولقد أتاحت الفرصة للكاذبين في التاريخ الإسلامى وانفرج باب الدس والاختلاق فيه بسبب تأخير تدوينه لأن العرب لم يعرضوا لتاريخهم بالتدوين الا أيام الأمويين واقتصر التدوين في عهد الأمويين على تاريخ العرب الخاص وأخبار قبائلهم وشعرائهم في الجاهلية وبعد الإسلام - أما

التاريخ العام للعرب وغيرهم فلم يتوفر بحثه الا في أيام العباسيين وكان أول كتاب ظهر في عالم التدوين لمادة التاريخ الإسلامي هو كتاب سيرة الرسول لمحمد بن اسحاق المتوفى عام ١٥١هـ حيث كتبه للمخليفة المنصور ثانياً خلفاء العباسيين ثم ظهر بعد ذلك سيرة ابن هشام الذي توفي عام ٢١٣هـ ومن بعد ذلك كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد المتوفى عام ٢٩٠هـ وقد اعتمد بن سعد في طبقاته الكبرى على الواقدي في كتابه المغازي والسير. وقد توفي الواقدي عام ٢٠٧هـ ومعنى هذا أن تاريخ الرسول صلى الله عليه وسلم لم يدون الا بعد فترة طويلة من الزمان تزيد على سبعين عاماً من وفاته كما لم يدون تاريخ الصحابة الا بعد أكثر من مائة وخمسين عاماً من وفاة آخرهم وهو بن ابي طالب الذي توفي عام ٤٠هـ ومعنى هذا أيضاً بعد المسافة الزمنية بين وقوع الأحداث وتدوينها مما يغير كثيراً من ملامح الحدث الذي يرويها الرواة - ومع أن المؤرخين العرب كانوا يعتمدون في مروياتهم على سلسلة الرواة الا أنهم كانوا لا يبحثون عن صحة الخبر وسلامته من الدس والتناقض - وقد يكون الراوى مخطئاً بدليل تناقض اخباره بعضها مع بعض أو مخالفته لغيره من الرواه.

وقد انتهز عشاق الدس والتدليس تلك الفرص، ووضعوا في تاريخ المسلمين شتى الوان الكذب والافتراء. وقد اكتشف النقاد أن كثيراً من المؤرخين القدامى والذين تعتبر كتاباتهم من المراجع الهامة في التاريخ الإسلامي قد وقعوا في أخطاء، لا تفرهم الأمانة العلمية بأى حال من الأحوال. وهناك نماذج كثيرة من الخلط والكذب في التاريخ كان سببها إما الخسوع لأصحاب السلطان الذين أرادوا لونا معيناً من الكتابة وإما التأثر بمذهب ديني أو فكرة سياسية أو طمعا في عطاء أو ربح مادي وإما أبعد العهد بين وقوع الحوادث وتدوينها، فاختلط الأمر على الكتاب والمؤلفين.

وقد لوحظ أن المؤرخين القدامى للتاريخ الإسلامي كانوا مجرد نقله لما يسمعون من روايات، وكانوا لا يخضعون ما يسمعونه من روايات للعقل أو المنطق بالإضافة إلى جهل بعضهم بالقوانين التي تخضع لها الظواهر الطبيعية، وكذا جهلهم بالقوانين التي تخضع لها ظواهر المجتمع الانساني، مع عدم مراعاة البيئة الزمنية والتطور في

الأشخاص والأوقات والأمصار. وهذه الأمور مع ما ذكرناه من خضوع كثير من المؤرخين لأصحاب السلطان وتأثرهم بمذاهب دينية أو أفكار سياسية هي أهم أسباب أخطاء المؤرخين.

كما ذكر ذلك ابن خلدون في مقدمته .

### هل روايات التاريخ موثقة لروايات التفسير والحديث ؟

وإذا كان قد ثبت أن معظم كتب التفسير كما أثبت ذلك المحققون المحدثون، قد ملئت بكثير من الاسرائيليات، كما ملئت كتب السنة أيضا، بكثير من الروايات الاسرائيلية، ونقلها المفسرون وأصحاب كتب الحديث مع محاولة حرصهم على تنقية هذه الكتب مما يعيبها.

فإن كتب التاريخ التي لا تحتاج إلى هذا الاحتياط المطلوب في كتب التفسير والسنة قد ملئت كذلك الأمر الذي جعل كلية أصول الدين بالقاهرة تقرر ضمن مواد الدراسة بقسمي التفسير والحديث مادة اسمها «الدخيل في كتب التفسير» ومادة باسم «الدخيل في السنة» وقد كتبت رسائل دكتوراه متعددة وسجلت رسائل أخرى عديدة في الاسرائيليات بجميع كتب التفسير.

وإذا كان حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وجد من يدافع عنه، ووجد من ينقيه من المدسوس عليه، والموضوع فيه حتى شاء الله أن يتفرغ جماعة من كبار علماء المسلمين القدامى الذين عرفوا بالحيدة والأمانة، واشتهروا بالتقوى والورع لدراسة حياة رواة الحديث الذين روا أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخضعوا هؤلاء الرجال لمقاييس خاصة تثبت أمانتهم، ونزاهتهم وعفتهم فظهر على أيديهم علم (الجرح والتعديل) وأصبح كل راو من رواة أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم له سجل خاص به وبحياته.

وتترك روايته لمجرد شبهة صغيرة فيه، كما تفرغ وتخصص علماء آخرون لدراسة متن الحديث وسنده، واتصال هذا السند أو انقطاعه، وصنفوا هذه الأحاديث إلى متواتر،

وصحيح وحسن وضعيف . . . الخ . وهو ما يعرف بعلم «مصطلح الحديث» وقد تخصص علماء آخرون في جمع هذه الأحاديث، فجمع بعضهم كل مرويات الحديث دون تنقيته وجمع بعضهم الصحيح منها فقط، والذي تأكدت صحته سنداً ومناً وربت هذه الكتب . واستخلص العلماء منها ستة كتب اعتبروها أهم كتب الحديث ثم انتقوا من هذه الكتب كتابين اعتبروهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، وهما «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» بعد أن تأكدوا كل التأكد من صحة السند والمتن وبعد الرواه عن أى مظنة أو شبهة . يرغم ما عرف عن تدقيق البخاري بنفسه في التأكد من صحة النقل حيث يسافر الشهر الكاهل ليلتقى بأحد رواة النص الذي سمعه . ويرغم ذلك ومع كل هذا الحرص والتدقيق بالنسبة لكتب السنة فإن علماء المسلمين لا يسلمون مباشرة بصحة حديث دون البحث عن صحة السند والرواية الا اذا كان قد ثبتت روايته في البخاري أو مسلم أو فيهما معا . أما ما عدا ذلك من بقية الكتب الستة التي تعتبر من أكثر كتب الحديث صحة، فانهم لا يقرون حديثاً روى في أحد هذه الكتب الا بعد تحريجه والتأكد من صحة سنده وروايته وبعد اخضاعه للقواعد والشروط العلمية التي وضعها المتخصصون لذلك .

### هل كل روايات الحديث صحيحة ؟

لا يمكن أن نعتبر كل ما نسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ولو وجد في الكتب الستة المشهورة صحيحاً ما لم يثبت بالفعل صحته والتأكد من صدق روايته وسنده معا . وعلى هذا فان عشرات الآلاف من الأحاديث المنسوبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم والتي ملئت بها كتب الحديث من أحاديث موضوعة مكذوبة، وبعض رواياتها لا يقبله العقل ولا المنطق، وان كان هناك من شاء الله أن يسخره لتوضيح الأحاديث الموضوعة والمكذوبة وتأليف الكتب التي جمعت الأحاديث المكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ككتاب (السلال)، المصنوعة في الأحاديث الموضوعة) . . . وكتاب، (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة) للألباني كما وجدت كتب التفسير من يبين ما دخلها من مدسوسات اسرائيليات ككتاب «التفسير والمفسرون» للشيخ محمد الذهبي . و«الاسرائيليات في التفسير» للمرحوم الدكتور

الذهبي أيضا بالاضافة إلى بعض الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه) والتي قدمت لكلية أصول الدين في الاسرائيليات في كتب التفسير. وإذا كان الله قد سخر للتفسير والحديث هؤلاء فإن روايات التاريخ الإسلامي لا تزال في حاجة إلى تمحيص وتنقية وإبعاد الدخيل عليها والمندسوس فيها، والذي لا يخضع للعقل، ولا يصدق المنطق وبخاصة ما يتعارض مع تعاليم الإسلام. أو لا يتفق مع سيرة الصحابة الكبار، ومركزهم الديني، ولا يليق بصحبتهم لرسول الله، وما لهم من منزلة في نفوس وقلوب المسلمين.

وان كان هناك بعض من كتبوا عن بعض الوقائع التاريخية الشهيرة في تاريخ الإسلام والتي نسبت حوادث لبعض الصحابة تصورهم بصورة لا تليق مع مكانتهم وفضلهم وأثبتوا أنها أباطيل يجب أن تحى من التاريخ. فانها قليلة جدا وغير متشرة وقد ألف كتاب تحت هذا الاسم «أباطيل يجب أن تحى من التاريخ» للدكتور ابراهيم على شعوط الأستاذ السابق بجامعة الأزهر. وقد بين المؤلف في هذا الكتاب أسباب الخلط والدرس في التاريخ الإسلامي. ودلل بموضوعية واقتدار على بطلان بعض ما اشتهر من وقائع التاريخ وتناقله الناس جيلا بعد جيل كقصة الغرانيق، وزواج الرسول صلى الله عليه وسلم من زينب بنت جحش، واتهام خالد بن الوليد باتهامات باطلة. كقتله لمالك بن نويرة وزواجه من امرأته، وما روي حول ذلك من افتراءات وروايات لا يقبلها عقل سليم. وما قيل في خلاف عمر مع خالد، وأسباب عزل خالد. وكثير مما رواه التاريخ عن موقف الصحابة من بيعة عثمان وأسباب الفتنة وغير ذلك من عشرات الروايات التاريخية التي اشتهرت في التاريخ وأثبت هوزيفها وعدم صدقها. كما أثبت أن سياسة الهدم في التاريخ الإسلامي سياسة قديمة بدأت مع ظهور الإسلام وأن خصومه كثيرون وبدأ ظهورهم مع بداية الإسلام نفسه ودخل بعضهم في الدين ليشوه تعاليمه بما يدسه من سموم وأفكار، وبما يقوض دعائمه باسم العلم والبحث العلمي. وأنهم كانوا يلفقون في سير الأعلام البارزين ليخسوا من مقامهم وليفقدوهم المنزلة التي ينبغي أن تكون لهم في كل زمان ومكان ثم تلا ذلك الدخلاء على الإسلام من الديانات القديمة والذين بدأوا يظهرن في أوائل القرن

الثانى من الهجرة إثر دخول بعض اليهود والنصارى والمجوس والدهرية إلى الإسلام . وكان كثير منهم قد أسلم ورؤوسهم مملوءة بأديانهم القديمة ، فأناروا من حول الإسلام الشكوك والشبهات . وجاء الصليبيون بعد ذلك فعملوا على الهجوم على أصحاب هذا الدين وأخذوا ينشرون الأكاذيب عن الإسلام والمسلمين تقربا للكنيسة وخدمة للمسيحيين . ثم جاء الاستعمار الأوربي بعد ذلك فجعل من أكبر أهدافه طمس معالم التاريخ الإسلامى وتشويه صفحاته ، ومحو الصورة الناصعة من أذهان المسلمين ، ثم انتقلت العدوى الفكرية إلى البلاد الإسلامية ذاتها عن طريق المبعوثين الشرقيين إلى جامعات أوروبا وصارت البرامج التعليمية وسيلة لابعاد الشباب الإسلامى عن تاريخه أو ماضيه . ولجأ العلماء المستشرقون إلى تحريف الحقائق، وتزييف الوقائع الإسلامية . وانتهزوا فرصة اقبال الشباب الإسلامى على مؤلفاتهم وجامعاتهم فسمموا أفكارهم وهـونوا عليهم فى دينهم وطعنوا فى الإسلام ورجالته . ثم وجدنا بعد ذلك صنائع الاستعمار من المسلمين وغير المسلمين الذين تخرجوا فى مدارسهم وجامعاتهم ينشرون ويكتبون ما انطوت عليه صدورهم من الحقد على الإسلام وأهله حتى وجدنا جورجى زيدان يكتب سبع عشرة رواية عن أبطال المسلمين وكثير منهم من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد جعل فى كل رواية من هذه الروايات بطلة نسائية تخلب لب البطل الإسلامى ، فيصبح جهاده وشجاعته من أجل اعجاب البطلة به لا من أجل دينه وحرصه على عقيدته . ولهذا فان على الجامعات الإسلامية ومراكز السنة والسيرة الموجودة فى بعض الدول الإسلامية أن تبدأ فوراً فى تصحيح هذا الوضع وتنقية التاريخ الإسلامى من الدخيل فيه والأباطيل التى يجب أن نمحى تماماً من الكتب والعقول معا .

تشدد بعض الشباب بسبب الفهم الخاطيء للدين :-

ومن العواقب والمشكلات التى تعوق مسيرة الدعوة الإسلامية فى الداخل - تشدد بعض الشباب وفهمهم الخاطيء لمعنى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر - وهذا الفهم الخاطيء ولاشك ناشىء عن تقصير مزدوج من المسؤولين عن الإعلام والتعليم . ومن المسؤولين أيضا عن التوعية الدينية كعلماء الأوقاف ورجال الوعظ بالاضافة إلى تقصير

المفكرين الإسلاميين في نشر الكتيبات والكتابة أو الحديث فيما يمكن أن يكتبوا فيه من صحف وتحديثها فيه من وسائل إعلام مرئية ومسموعة .

وقد ظهر في هذا العصر جماعات تدعو إلى تكفير المجتمعات الإسلامية القائمة في معظم الدول الإسلامية ويرون أن كل القوانين الموجودة في هذه المجتمعات سواء كانت سيامة أو اقتصادية غير إسلامية كما أن فتاوى علماء الأزهر غير شرعية وهم (أى العلماء) عندهم علماء سوء وضلال لا أمل فيهم ولا رجاء منهم وقد غضب الله عليهم كأجبار اليهود - كما أن بعضهم يحرم الجندية لأن الجيش لا يقاتل في سبيل الله - وإنما على هذه المعتقدات فإنه لا بد لهم أن يتصدوا للمنكرات والمفاسد الموجودة في المجتمع بهدف تغيير المنكر - ويرون أن تغيير المنكر واجب عليهم وجوبا عينيا على أساس أن أقوى الإيمان ويستطيعون التغيير باليد . ولا يصح الاقتصار على اللسان أو القلب باعتباره أضعف الإيمان .

والغريب أن كثيرين من هؤلاء الشباب يدعون أنهم استخلصوا هذه الأحكام من كتاب الفتاوى لابن تيمية - وقد أولوا كثيرا من النصوص في هذا الكتاب لتتنق مع فكرهم وفهموا نصوصا أخرى على ظاهرها . وأخرى على غير ما قلت بسببها . مع أن للإمام ابن تيمية الذي يؤمن بفكره معظم الجماعات الإسلامية خاصة المتشددون منهم كلاما جميلا في موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهي القضية التي يدور حولها الخلاف ويستند عليها فكر هذه الجماعات والتي لم تتمكن من فهم كثير من النصوص التي ذكرها الإمام ابن تيمية الرجل المفترى عليه والذي اضطرت كثير من الناس أن يلصقوا به تهمة التشدد وهو منها برىء بل استطاع بعض ذوى الميول والأهواء من الجماعات الإسلامية أن يغيروا في بعض ما قاله الرجل ليخلصوا من ذلك آراءه وأفكارا نسبوها إلى الرجل المظلوم بعد أن أولوا بعضها إلى غير ما تحمله النصوص - هذا الإمام المظلوم والمفترى عليه في عصره وعصرنا يحتاج إلى بعض المنصفين لتوضيح حقيقة فكره للناس وإنصافه منهم بعد أن شوه الآخرون صورته - في كتابه (مجموع الفتاوى) وفي الجزء الخاص بالجهاد وهو الكتاب الذي اعتمد عليه المتشددون من الجماعات الإسلامية يقول الرجل في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعد أن

ذكر أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وما يندرج تحت هذا الأمر (أنه لا بد فيه من الرفق) ويستدل بحديث النبي صلى الله عليه وسلم (ما كان الرفق في شيء إلا زانه ولا كان العنف في شيء إلا شانه). وقوله صلى الله عليه وسلم أيضا (إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله ويعطى عليه ما لا يعطى على العنف). ولهذا قيل (ليكن أمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر غير منكر) ويوضح ابن تيمية بأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذا كان من أعظم الواجبات والمستحبات فإن الواجبات والمستحبات لا بد أن تكون المصلحة فيها راجحة على المفسدة ويعلل ذلك بأنه بهذه المصلحة بعثت الرسل وأنزلت الكتب (الله لا يحب الفساد) ويقول: فحيث كانت مفسدة الأمر والنهي أعظم من مصلحته لم تكن مما أمر الله به حتى وإن كان قد ترك واجباً أو فعل محرماً - ويقول (إن المؤمن عليه أن يتفق الله في عبادته وليس عليه هداهم).

ويرى الإمام ابن تيمية أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا بد أن يتوافر فيه ثلاثة أشياء (العلم - الرفق - والصبر) العلم قبل الأمر والنهي والرفق معه والصبر بعده - واستدل على ذلك بما ذكره القاضي أبو يعلى في المعتمد حيث قال: (لا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر إلا من كان فقيها فيما يأمر به فقيها فيما ينهى عنه رفيقاً فيما يأمر به رفيقاً فيما ينهى عنه حليماً فيما يأمر به حليماً فيما ينهى عنه).

ثم يتحدث الإمام ابن تيمية عما يقع فيه الناس من غلط وجعلهم فريقين - فريق يترك ما يجب من الأمر والنهي مطلقاً تأويلاً للآية الكريمة ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسِكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِنْ ضَلُّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾.

ويرى أنهم يقعون في غلط كبير لأن الاهتداء إنما يتم بإداء الواجب وعلى المسلم أن يقوم بما يجب لكن بالشروط المطلوبة وبالأسلوب الذي لا يؤدي إلى مفسدة أو ضرر بالآخرين فإذا قام بهذا الواجب لم يضره ضلال الضلال.

أما الفريق الثاني عند الإمام ابن تيمية فهو يرى أنهم أيضا يقعون في خطأ كبير وهو من يريد أن يأمر وينهى إما بلسانه وإما بيده من غير فقه وحكم وصبر ونظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح - وما يقدر عليه وما لا يقدر - ويقول الإمام عمن يصنع

هذا إنهم معتدون في حدود الله مع أنهم يأتون بالأمر والنهي معتقدين أنهم بذلك يطيعون الله ورسوله - وقد فعل ذلك كثير من أهل البدع والأهواء كالخوارج والمعتزلة والرافضة - ثم يتحدث الإمام عن ناس آخرين يقعون في الغلط حين يأمرون وينهون ويجاهدون على ذلك فيؤدى عملهم هذا إلى فساد مع أن المطلوب هو الإصلاح - ثم يبين أن هذا كان من أسباب أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالصبر على جور الأئمة والنهي عن قتالهم ماداموا يقيمون الصلاة وكيف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عن الأئمة الجاهلين (أدوا إليهم حقوقهم وسلوا الله حقوقكم) وذلك لأن لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة وترك القتال في الفتنة أصل من أصول أهل السنة والجماعة - ويرى أن من يخالف هذا هم أهل الأهواء ثم يبين أن هناك قاعدة عامة يجب أن يلتزم المسلمون بها وهي أنه إذا تعارضت المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات أو تزاومت فإنه يجب ترجيح الراجح منها إذا لزمحت المصالح والمفاسد وتعارضت المصالح والمفاسد، ومعنى هذا باختصار شديد أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإن كان واجبا على كل مسلم حسب طاقته وقدرته فإنه مشروط بشرط الوصول إلى مصلحة وعدم حصول منكر بسبب إقامته - أما إذا تأكد وقوع ضرر كبير بمن يدعو - وتعرض من دعى لذلك إلى ضرر فليس من حق ولا سلطة المعاقبين أن يعاقبوه به - وقد سكت النبي صلى الله عليه وسلم عن عبدالله بن أبي وأمثاله من أئمة النفاق والفجور لما لهم من أعوان وحثية إغضاب قومه - وحتى لا يتسبب عقاب النبي لهم من نفور الناس إذا سمعوا أن محمداً يقتل أصحابه . والله لا يكلف نفساً إلا وسعها ولم يقل واحد من علماء المسلمين بأن تغيير المنكر باليد إنما هو من حق عوام المسلمين وإنما هو حق من استرعاه الله رعيته وجعله مسئولاً عنها بشرط ألا يؤدي ذلك إلى مفسدة أيضاً - كالرجل في أهل بيته - أو من يقود هيئة أو مصلحة ويملك حرية التصرف فيها وإصدار الأمر والنهي - وقد اتفق جماعة من الشباب في مصر على أن يتصدوا للمنكرات والمفاسد الموجودة في المجتمع بهدف تغييرها باليد والقوة واستبدلوا على ضرورة ذلك بحديث النبي صلى الله عليه وسلم «من رأى منكم منكراً . . الخ» . وفسروه على أن الاقتصار على اللسان أو القلب لا يجوز لغير القادر على التغيير باليد

لأن هذا هو أضعف الإيمان وهم يرون أن إيمانهم ليس ضعيفاً باعتبارهم من الشباب المؤمن القادر على التغيير باليد ولاشك أن هذا التفكير يتناقض تماماً مع ما إتفق عليه علماء الأمة من أنه لا يجوز التغيير باليد إلا لمن يملكه ويشترط ألا يؤدي إلى مفسدة ومنكر آخر - وإذا كان ما ذكره التحقيق أيضاً مع هؤلاء الشباب من أن هؤلاء الناس يؤمنون باعتزال المجتمع لجاهليته ويكفرون الحاكم ويرون الخروج عليه لعدم تطبيق حكم وشرع الله ويرون في القوانين السياسية والاقتصادية في الدولة أنها قوانين غير إسلامية - فقد اخطأوا كثيراً في هذا الفهم وصور لهم فكرهم غير السوي من أنهم وحدهم مع قلة عددهم هم أهل الحق وغيرهم أهل الباطل مع أن الحديث الصحيح يؤكد أن أمة محمد صلى الله عليه وسلم لا تجتمع على ضلالة ولهذا كان اجتماع هذه الأمة حجة لأن الله تعالى أخبر أنهم يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر - ولو اتفقوا على إياحة محرم أو إسقاط واجب أو تحريم حلال أو اخبار عن الله تعالى أو خلقه بباطل لكانوا قد اتصفوا بالأمر بالمنكر والنهي عن معروف.

والآية الكريمة تقتضى أن ما لم تأمر به الأمة وليس من المعروف وما لم تنه عنه فليس من المنكر - إذا كانت أمية بكل معروف ناهية عن كل منكر فكيف يجوز أن تأمر كلها بمنكر أو تنهى كلها عن معروف والله تعالى كما أخبر يقول أنها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر حيث قال : ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر﴾ .

والواقع أن عدداً قليلاً من الناس هم أصحاب هذا الفكر وهم الذين يرون هذا الرأى ومخالفون إجماع الأمة في عدم استعمال العنف لإزالة المنكر في أن الحاكم لا يخرج على ملة الإسلام لوجود بعض المخالفات للشريعة وفي أن المجتمع لا يزال على الإسلام حتى وإن كان هناك تقصير في إزالة المنكر - وهم بذلك على ضلال في فهمهم ويكفروهم للناس وغيرهم ولا شك ليسوا على باطل ماداموا لا يقرون المنكر ولا يصح أبداً أن يستدل هؤلاء أو غيرهم بمثل قوله تعالى : ﴿ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾ .

لأن الناس هنا لا يقصد بهم المسلمون وإنما يقصد بهم كل الناس ومعظمهم ولا شك من غير المسلمين كذلك لا بد للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يكون علماً بما يأمر

به وما ينكره وقد عرف عن معظم هؤلاء أنهم من عوام الناس ولم يصلوا إلى هذه المرتبة التى تؤهلهم أو تمكنهم من فهم الدين أو الاجتهاد فيه - وفي حديث لمعاذ بن جبل رضى الله عنه : «العلم إمام العمل والعمل تابعه» ومعنى هذا أن القصد والعمل ان لم يكن بعلم كان جهلا وضلالا واتباعا للهوى وهذا هو الفرق بين أهل الجاهلية وأهل الإسلام فلا بد من العلم بالمعروف والمنكر والتمييز بينهما - كذلك لا بد من العلم بحال المأمور به والمنهى عنه وهذا لا شك لا يتوفر في هؤلاء الذين حكموا على المجتمع بالكفر وخرجوا على الحاكم المسلم مع أنه يقيم الصلاة - ولا ينكر الحكم بما أنزل الله وأن تأخر التطبيق لأسباب يمكن أن تزول يوما ما . . . وإذا كنا قد اتفقنا على أن أمة الإسلام لا تتفق على ضلالة أى لا تتفق على اقرار المنكر وهذا والحمد لله لا يوجد في مصر ولا يمكن أن يوجد حيث لم تر حتى الآن حاكما أو عالما من علماء الدين يقر المنكر ويرى ألا حرمة فيه حتى وإن ارتكبه بعضهم وفرق كبير بين اقرار المنكر والعمل به وبين الوقوع فيه . وفي هذه الحالة فليس على المسلم الا أن يأمر وينهى حسب قدرته وطاقته بحيث لا يؤدي دفع المنكر إلى منكر كما قلنا - ولهذا شرط العلماء أن يكون استعمال اليد في تغيير المنكر لمن يملك هذا الحق وأيضا مع الالتزام بالشروط وإلا صارت الأمور فوضى حيث لا يعطى لعوام الناس الحق في تغيير منكرات الآخرين بأيديهم ولا في منع الفساد والمنكر عن طريق القوة التى لا يملكونها أو بالعنف الذى يؤدي إلى فساد كبير خاصة وأن طبيعة البشر تأبى النصح والزجر ممن يقلون عنهم سنا أو مستوى أو حتى يتساوون معهم ومن هنا أعطى حق التعزير وإقامة الحدود لولى الأمر فقط وهو الذى يرضخ الناس رغما عنهم لحكمه وسلطانه والمسئول رسميا عن المحافظة على شريعة الله وإقامة حدوده أما أن يعطى كل الناس حق تغيير المنكر بأيديهم في غير ما يملكونه أو يملكون التحكم فيه والسيطرة عليه فهو ذاته منكر يجب أن يتوقف لأنه بالضرورة سيؤدى إلى منكر أكبر.

والإسلام نظام يخضع أتباعه من رعايا دولته إلى من يتولون أمورهم ويلزم هؤلاء الاتباع بتنفيذ أوامر الدولة الإسلامية والالتزام بتعليماتها وقوانينها ويعطى للحاكم

حق زجر ومعاقبة المخالفين بما يتناسب معهم وما يؤدي إلى زجر الآخرين ممن يفكرون في تقليدهم أو الوقوع مثلهم في الخطأ.

والانتظام في الجندية مع ضرورة الالتزام به قانون من قوانين الدولة التي تحتم على الناس أن يلتزموا به يعتبر الراضون له آثمين شرعا بل إن بعض العلماء اعتبر من يرفض المشاركة في الجهاد كمن يرفض ركنا من أركان الدين لأن الجهاد هو الركن السادس من أركان الإسلام - يقول الإمام ابن تيمية :-

(وأرى طائفة انتسبت إلى الإسلام وامتنعت عن بعض شرائعه الظاهرة المتواترة فإنه يجب جهادها باتفاق المسلمين حتى يكون الدين كله لله) كما قاتل أبو بكر الصديق (رضى الله عنه) وسائر الصحابة (رضى الله عنهم) مانعي الزكاة وكان قد توقف في قتالهم بعض الصحابة ثم انفقوا).

وما دامت غالبية الناس قد رضخوا لحكم الدولة وسلموا بمعظم قوانينها فان على بقية الناس أن يقبلوا الأمر الواقع حتى وإن كان لهم رأى آخر مخالف وليس لهم الا أن ينصحوا ان كانوا يرون أن هناك مخالفة ويدعون باللسان والقلب أيضا بشرط الدعوة المعروفة والتي لا تؤدي إلى منكر بل يلتزمون في كلامهم ونصحهم بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن - ولم يخل مجتمع من المجتمعات من لدن آدم إلى يومنا هذا من وجود منكرات ظاهرة وباطنة - ومن وجود دعاة يتحملون عبء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأثناء وجوده بين الناس - والدليل على ذلك اقامة كثير من الحدود في عهده صلى الله عليه وسلم مع أمره صلى الله عليه وسلم المسلمين أن يدرأوا الحدود بالشبهات - ولم نسمع أبدا لا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولا في حياة خلفائه أو من جاء بعدهم من حكام المسلمين أنهم سمحوا لعوام الناس ممن لا يملكون سلطة الحسبة أو اقامة الحدود أن يغيروا المنكر بأيديهم ولو قيل بأن المجتمع الآن جاهل ، وأن الحكام قصرُوا في اقامة الحدود وأنه لا يصح السكوت على المنكر مع تقصير هؤلاء الحكام لقلنا ان هذا أيضا لا يستند

إلى أى دليل فنحن مطالبون أولاً بتغيير الناس لنصل إلى الحكم الذى يطبق شرع الله ونترك بعد ذلك أصحاب الحق فى إزالة المنكر باليد، أن يزيلوه بأيديهم وسلطانهم وقوانين السماء التى يلتزمون بها - والله تبارك وتعالى يقول: -

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بَقِيَ حَتَّىٰ يَغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾. وفى الأثر (كما تكونوا يولى عليكم)

وإذا قيل إن استعمال العنف والقوة فى إزالة المنكر كحرق أندية القيدى ومخيمات الخمور أو دور السينما أو غيرها أنها هو وسيلة فقط لاسقاط نظام الحكم الذى لا يطبق شرع الله - نقول إن هذا أيضاً غير جائز فى شريعة الإسلام التى نريد تطبيقها فلم يزل واحد أبداً من العلماء المحققين بجواز استعمال العنف لغير أصحاب السلطة من أجل تغيير المنكر حتى ولو كان هذا من أجل تغيير النظام - فقد كان النبى صلى الله عليه وسلم يتمنى ويتعجل أزاحة السلطة القائمة فى مكة لإقامة دولة الإسلام وتطبيق شريعته ومع ذلك استمر ثلاثة عشر عاماً كاملة يتحمل المشاق والصعاب فى سبيل الدعوة للخير مع أنه كان بإمكانه أن يكون فرق قتل واحراق وأن يقصد مضاجع الحكام وأصحاب السلطان وهم يتعرضون لدعوته ومحاولون القضاء عليها بشتى الطرق بل إنه صلى الله عليه وسلم قد أمر ألا يكون ظفاً ولا غليظ القلب حتى لا ينفذ الناس من حوله والناس بطبيعتهم ينفرون من مثل هذه الأساليب أساليب العنف ولا يتفقون فى أصحابها بل يرون أنها دليل ضعف وليست دليل قوة فهى وسيلة انعاجز عن الإقناع باللسان القادر على تغيير الناس وإقناعهم بما يرى فيه المصلحة لهم ولدينهم ولم نسمع ونقرأ فى سيرة رسول أو مصلح اجتماعى أنه تولى نشر فكرة أو تغيير ما فى المجتمع بمثل هذه الأساليب التى يرفضها الإسلام رفضاً كاملاً - ويرى معاقبة ومحاسبة من يفعلها باعتباره مغالياً فى الدين، وهؤلاء ممن يدخلون تحت اسم الغش والتدليس فى الديانات، والتى تحدث عنهم ابن تيمية فى مجموع فتاواه فى الجزء الخاص بالجهاد.

ولو بحثنا فى تاريخ الدولة الإسلامية من يوم تأسيسها على يد محمد صلى الله عليه

وسلم إلى نهاية حكم الخلفاء الراشدين وهي الفترة الذهبية في تاريخ الإسلام والتي يجب على المسلمين ألا يخرجوا على ما وضعته من أصول وقواعد وقررت من مناهج حكم وأسلوب إدارة وسياسة باعتبار هذه الفترة هي فترة التشريع للنظام الإسلامي كله لم نجد عملاً أو قولاً يدعو عامة الناس إلى تغيير المنكر بقوة السلاح أو بترويع أصحابه حتى وإن كانوا من غير المسلمين بل إن هناك اتفاقاً على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبطرقه المختلفة يجب أن يكون ظاهراً معلوماً للناس يجهر به أصحابه ويقتنع المدعوون وغيرهم من الناس بصواب ما يفعلونه وصحة ما يدعون إليه . ومحاولة التفويض بحيث لا يؤدي إلى فساد أو خلل يؤثر على أمن المجتمع واستقراره . وهذا تركت عملية التغيير باليد لمن يملكها وهي بالنسبة للأمور العامة والظواهر السائدة في المجتمع من اختصاص السلطات الحكومية كل حسب ما وكل إليه من أعمال ولا يعرف في الإسلام تشكيل فرق خاصة من عامة الناس تتولى بنفسها بعيداً عن السلطة تغيير المنكر ومحاربة الفساد مهما كان حجم الفساد لأن ذلك سيؤدي ولاشك إلى فساد آخر بالإضافة إلى تعرض هؤلاء الناس للمحاسبة ووقوعهم رسمياً تحت طائلة القانون الأمر الذي سيؤدي ولاشك إلى ضرب أصحاب هذا الفكر ومحاولة القضاء عليهم بالطرق المشروعة وغير المشروعة وربما تكون هذه الجماعة وهي لا شك كذلك تبغى من وراء ذلك مصلحة الإسلام وتطبيق شريعة الله - لكنها بهذا الأسلوب غير الإسلامي ضيقت على نفسها فرصة مساندة الناس لها واقتناعهم بفكرها كما ضيقت على نفسها أيضاً فرصة وصولها إلى ما تبغيه من تغيير المجتمع الإسلامي فيؤدي هذا إلى خوف الناس من هذه الجماعة وهروبهم منها - بل سيؤدي ذلك إلى وقفهم بجانب السلطة ومساندة هذه السلطة في محاربة هذا الفكر والقضاء على أصحابه وسيؤدي ذلك أيضاً إلى محاولة المملطة ضرب التيار الإسلامي كله ظناً منها أنهم جميعاً يؤمنون بهذا الأسلوب كما يخيف الناس كثيراً أن يحملهم أصحاب الفكر المتشدد حتى وإن رغبوا في إقامة شريعة الله لأنهم يرون في شريعة الله تسامحاً ورفقاً بالمدعوين على غير ما يرونه فيمن يقتلون ويحرقون ويستولون على أموال الناس بالقوة ويستحلونها تحت أى تأويلات - ونحن نقول هؤلاء أنكم من وجهة نظر غالبية الأمة مجتهدون فيما

تعتقدونه من مبادئ وأفكار ومنها تغيير المنكر باليد والعنف فهل يعطيكم اجتهادكم حق الاعتقاد في أنكم وحدكم على صواب وما عداكم على خطأ - أنتم قلة تؤمنون بهذا الأسلوب وبقية الناس وفيهم علماء الأمة ومفكروهم مع اعتقادهم بوجود فساد وانحراف وتقصير في حق شرع الله الا أنهم يرون أن هذا لا يخرج الناس عن الملة ماداموا لم يعتقدوه حتى وإن قصروا في تغييره - وكما قلنا قبل ذلك لا يمكن أن تجتمع الأمة على ضلالة وهذا أيضا لا يمنع من ضرورة التغيير ومحاوله الوصول إلى المجتمع الإسلامي المثالي - وأما فكرة اعتزال المجتمع بجاهليته فكرة تتناقض تماما مع مبادئ الإسلام وتعاليمه ولم يقل بها أحد من العلماء المنصفين - وقد كان أولى بهذا الاعتزال رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون معه في بدء الدعوة الإسلامية بخاصة وأن النبي وأصحابه كانوا في مجتمع مكة ضعافا قليل العدد يتعرضون كثيراً للآذى والاضطهاد ولاشك أن اعتزالهم أو اعتزال أي مسلم عن مجتمع يرى فيه الفساد يعد هروبا من المسؤولية تتنافى مع أمر الله لهم بضرورة الدعوة للإسلام وتبليغه للناس بما حوى من عقيدة وشريعة وأخلاق - كما أن الدعوة للإسلام لا تتوقف على الأمر والنهي باللسان فقط وأن أكثر الوسائل تأثيراً فيها هو العمل المقرون بالقول مع الاعلان عما تنتمي إليه المبادئ التي تدعو بها وهذا هو ما يعنيه قول الله تعالى: ﴿ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال اننى من المسلمين﴾ .

كما أن مجتمعا بصورته الحالية لا يضيق الخناق على من يدعو إلى الله مادام يلتزم الأمر الإلهي المتمثل في قوله سبحانه:

﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ .

اذن فإن اعتزال المجتمع بدعوى جاهليته يتنافى مع الفكر الإسلامي الصحيح ويتعارض مع فريضة الدعوة بشرطها المقررة - ولا يمكن أبداً أن نعتبر مصر دار كفر لأن بعض أحكام الإسلام لا تطبق فيها - وإن كنا نؤمن بتقصير الحكام في عدم استكمال احكام الشريعة ولا نقرهم على ذلك . أما دعوى أنه لا توجد في المعمورة دار اسلام سوى ايران التي توالى الجماعات الإسلامية في كل مكان وتؤيد نشاطها في مصر كما يقولون فهي دعوى غير صحيحة . فالعلماء المنصفون يقررون بأن نظام الحكم في

ايران والذي ينبغي على اعطاء الحق الإلهي لآيات الله ورجال الدين عندهم لا يقره الإسلام ويرفض هذا النظام لخروجه على مبدأ الشورى والذي هو من أهم أركان النظام الإسلامي بالإضافة الى ثبوت خروج حكام ايران على العقيدة الإسلامية الصحيحة فمذهبيهم الشيعي يؤمن بتكفير أبي بكر وعمر وعثمان بل أنهم يعتقدون بأن أهل بدر ومشايخ الإسلام وعبادهم من غير الشيعة كفار مرتدون بل هم أكثر من اليهود والنصارى لأنهم مرتدون عندهم والمرقد أشرف من الكافر الأصلي بل أنهم يعتقدون أن من حرم زواج المنعة كافر ومن لم يؤمن بالمهدي المنتظر عندهم فهو كافر - الخ . ما ذكره العلماء المنصفون من اعتقاداتهم الشاذة المنكرة - والتغريب أننا لو دققنا النظر فيما نقله بعض الشباب عن ابن تيمية وكفروا به حكام المسلمين الآن هي بذاتها نفس النصوص التي ذكرها ابن تيمية وقصد بها هؤلاء الغلاة اسلاف السحيلي وطائفته وهم الذين اتفقوا مع التتار ضد المسلمين في بلاد الشام وحمارباوا في صفوفهم بل ان ما حصلوا عليه من عز وسلطان إنما كان سبب وقوف التتار بجانبهم وهم لا يتورعون عن معاونة اليهود والنصارى على قتال المسلمين لأنهم يرون ضرورة القضاء على أهل السنة لنشر مذهبهم الشيعي - ويقول عنهم ابن تيمية أنهم كانوا من أعظم الأسباب في دخول التتار قبل اسلامهم إلى أرض المشرق بخراسان والعراق والشام وكانوا من اعظم الناس معاونة لهم على أخذهم لبلاد الإسلام وقتل المسلمين وسب نساءهم .

ولعل حروبهم الشرسة مع العراق ورفضهم التوقف عنها والتصالح مع جارهم المسلمة بالإضافة إلى استعانتهم بإسرائيل وأمريكا وتحالفهم مع كل القوى التي تكيد للإسلام دليل صدق على ما نقوله - ولو كان الإمام ابن تيمية يقصد بحكام المسلمين الذين تحدث عنهم في فتواه وخطرها دون فهم أو تحييص بعض شبائنا التحمس للإسلام والحكام الذين لا يطبقون شريعة الإسلام كاملة أو تظهر في بلادهم مفسدات وانحرافات ما كان قد قال بعد ذلك مباشرة :

(أما الطائفة بالشام ومصر ونحوهما في هذا الوقت المقاتلون على دين الإسلام وهم من أحق الناس دخولا في الطائفة المنصورة التي ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم

بقوله في الأحاديث الصحيحة المستفيضة عنه (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يغيرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة) وفي رواية لمسلم (لا يزال أهل الغرب) - وبعض العلماء يرى أن أهل الغرب يقصد بهم أهل الشام ومصر.

وإذا استمر هؤلاء الشباب على هذه الصورة من العنف والتشدد فلا شك أن هذا سيضر بالإسلام كثيراً وسيعطى فرصة لأعداء الإسلام أن يشوهوا صورته وأن ينسبوا إليه التطرف والارهاب .

أما الذين يرفضون فتاوى العلماء ويعلنون عدم شرعية الأزهر ويرون أنهم وحدهم أهل الحق وهم (جماعة المسلمين) . ويقارنون بين هذا المجتمع . والمجتمع الجاهلي قبل الإسلام . انما يخطئون كثيراً ولا بد لهم من محاورات ومناظرات مع العلماء لمناقشتهم في هذا الفكر وتوضيح الإسلام الصحيح لهم - وأنا أعتقد أنهم مضللون خاصة الأتباع منهم - وعلى زعماء الجماعات أن تتحمل وزر مسئولية ما ارتكبه من أخطاء في حق الدين والمجتمع .

وقد كان هذا التشدد في الدين وسيظل سبباً من أسباب خوف الحكام من تطبيق الشريعة الإسلامية . ظنا منهم أن ما يدعوا إليه هذه الجماعات هو المقصود بالشريعة الإسلامية .

#### (٤) من المشكلات : قصور المناهج الدراسية بالمدارس والجامعات :

من العوائق والمشكلات التي تعوق مسيرة الدعوة الإسلامية في الداخل والخارج نظام التعليم في كثير من البلاد الإسلامية وعدم توفر الوسائل والمناهج التي تخرج لنا الدعاية الكفء مما تسبب عنه توقف عملية البناء والتكوين في داخل المجتمع الإسلامي ولم يعد هناك كما كان في الماضي - تخرج لأجيال وأفواج مؤمنة بصنعها القرآن الكريم ومدرسه النبوة حتى جمد المالمون على حال مريع من الجهل والضياع .

وإذا كنا لا نستطيع أن ننكر أن مدارسنا وجامعاتنا قد خرجت عدداً من العلماء

وأعوان الدعوة الإسلامية فإن أثرهم قد انحصر، كذلك انحصر نشاطهم بالإضافة إلى قلة عددهم بالنسبة إلى صحافة المؤتمرات واتساعها إضافة إلى ضيق الأفق في عالم تمتد واسع تشمله المؤتمرات - وليت هذا القصور في التعليم كان خاصاً بما يسمى بالتعليم العام (أي غير المتخصص في الدراسات الإسلامية) وإنما نستطيع أن نقول إن هذا القصور والتقصير العام - في المنهج التعليمي والديني معاً - قد أدى إلى تشويه صورة الإسلام عقيدة وتشريعاً ولغة فليس القصور العلمي مقصوراً على عدم الاهتمام بتدريس الدين ومناهج الثقافة الإسلامية. وإنما خطط لتدريس أفكار وآراء ومذاهب ونظريات علمية أقل ما يقال عنها إنها نظريات هدامة روج لها أعداء الإسلام وخاصة اليهود وفرضت على مناهج التعليم في بلادنا حتى أتت أكلها وأبنت ثمارها وقطفنا بالفعل الثمار وقد نفذ هذا المخطط بأساليب شتى واستخدمت في ذلك أبواب العلم الحديث كعلم النفس والاجتماع والتربية وغير ذلك من علوم ثبت أنها أسلحة فتاكة وجهت إلى قلوب وعقول المسلمين في كل رقعة من رقع العالم الإسلامي - وقد سهل هذا اعتناق كثير من الملحنيين لفكر الغربي المادي ورفض كثير من فكرنا الإسلامي وراثتنا الأصيلة والمعروف أن الغرض الحقيقي من تأسيس المدارس والمعاهد العلمية ليس مجرد التعليم فقط وإنما هو مع العناية بشأن التعليم تربية العقول والنفوس وإيصالها إلى حد يمكن من نيل كمال السعادة أو معتزلها كما أن تربية العقول قصد بها إخراجها من حيز البساطة الصرفة والخلو من المعلومات إلى تصورات ومعلومات صحيحة تحدث لها ملكة التمييز بين الخير والشر والضار والنافع - وبذلك يكون النظر الصحيح هو - جيتها ويصبح عقله بعد ذلك قادراً على الفصل بين الطيب والحبيث - وأما تربية النفس فمقصود منها إيجاد الملكات والصفات الفاضلة في النفس وترويضها عليها وإبعادها عن الصفات الرذيلة حتى يكون المتحلل بها ناشئاً على ما يوافق قواعد الاجتماع البشري<sup>(١)</sup>.

وقد لوحظ اشتغال الكتب التعليمية في معظم البلاد الإسلامية حتى الآن على نظريات علمية ثبت بالدليل القاطع أنه يتسبب عنها الشدة في الدين لأن نتائجها تتناقض مع معتقدات الناس - ووجدنا نظريات (دوركايم) اليهودي الذي أسموه

أستاذ علم الاجتماع والذي حاول أن يبطل آثار الأسرة في تطور الآداب والفضائل وأن يلحق نظام الأسرة بالأوضاع المصطنعة التي لا تقرها الأديان ووجدنا أيضا اشتها وانتشار اسم من أطلقوا عليه العالم النفساني (فرويد) الذي أرجع كل الميول والآداب الدينية وأخلاقية والأسرية إلى الغريزة الجنسية حتى يبطل قدامها ويحجل الإنسان منها فيزهد فيها - وقد درس الشباب الوجودية ولا زالوا وللأسف يدرسونها في كثير من الجامعات الإسلامية واعتنق الكثير من هذا الشباب آراء سارتر الذي يقول أنا موجود - معناه أنا حر - وبمجرد قولي أنا حر معناه ان الله لم يعد موجوداً .

أما (نيتشه) الذي يدرس الشباب أفكاره وآراءه فيكفي أن نعرف رأيه في الآله يقول نيتشه (اننا اخترعنا الله لكي نغطي مآلدينا من ضعف ونفسر كل ما في تجربتنا من ثغرات) وراح نيتشه يمد النظريات الأحادية بوقود جديد. فيقول:

ان فكرة الله تسقط ظلال الخطيئة على براءة الأرض وانه لا يبد للمؤمنين بالحس الأرضي من أن يهواوا بمعاولهم على تلك الفكرة).

أمثال هذه الأفكار وهذه المبادئ وهذا الإلحاد يدرسه أبناء المسلمين في دور العلم في بلادهم وهو من المواد الأساسية بالنسبة لطلاب القسم الأدبي في المدارس الثانوية في غالبية الدول العربية - أما الدين الصحيح والتعاليم الإسلامية الصحيحة والإله في نظر الإسلام فلا يعرفون عنه الا القليل المشوه والمشوش وذلك لأن هذه الأفكار ليست وللأسف من مواد أو مناهج دراستهم - ولقد تبهت لذلك أخيراً بعض الدول العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية صدرت أوامر ومراسيم ملكية بضرورة تدريس مادة الثقافة الإسلامية في الجامعات للتعريف بالإسلام وشرح أسسه وأهدافه والمقارنه بينه وبين المذاهب الوضعية المعاصرة لإثبات حيفها وزيفها لكن الذي يجب ان يعرف أن اليهود بالذات، هم الذين خططوا لنشر هذا الفكر والترويج له في كل بلاد الدنيا وأرادوا به محاربة الأديان خاصة الدين الإسلامي وتوهينه في قلوب وعقول الشباب بالذات .

ولعل هذه النصوص التي انقلها من بروتوكولات حكماء صهيون تثبت ما أقوله .

وتوضح الى اى مدى خطط اليهود للقضاء على الدين والسيطرة على عقول الشباب عن طريق اشاعة هذه الأفكار- واذا كانوا قد روجوا لنظريات علمية تؤدي إلى انهيار الأخلاق في العالم والتي ذكرنا بعضها فان الغرض من ذلك واضح وهو محاولة السيطرة على هذا العالم من خلال هذا الانهيار الأخلاقي - وفي ذلك يقولون في البروتوكولات (يجب ان نعمل لتهاير الأخلاق في كل مكان . وعندئذ تسهل سيطرتنا . ان فرويد مناوسيتظل يعرض العلاقات الجنسية في ضوء الشمس لكي لا يبقى في نظر الشباب شيء مقدس ويصبح همه الأكبر اراء غرائزه الجنسية وعندئذ تنهار الأخلاق).

كما انهم يقولون في هذه البروتوكولات التي هي عبارة عن ميثاق التزموا به ويتنفذه .

لا تتصوروا ان تصريحاتنا كلمات جوفاء . ولا حظوا هنا ان نجاح دارون وماركس ونيتشر قد رتبته من قبل . والآن غير الأخلاقي الذي تشنه علومهم في الفكر الأثمي (غير اليهودي) سيكون واضحا لنا بالتأكيد) ويقولون ايضا : (ان دارون ليس يهوديا ولكنا عرفنا كيف نروج آراءه على نطاق واسع ونحتلها في تحطيم الدين).

ولاشك أنه اذا كانت مناهج التعليم بهذا الشكل فانا لا نتظر من وراء هذا التعليم سوى فساد العقول والنفوس . وبالتالي فساد وانحراف المجتمع . وعليه فانه يتحتم تغيير مناهج التعليم في كل مراحلها على أن يراعى وضع المناهج التربوية المعتمدة على الثقافة الإسلامية والفكر الإسلامي الصحيح - كذلك فان التعليم في حاجة إلى معلمين جدد مدربين خاصة وان مهمة المدرسة هي مجرد اِصْال أنواع المعرفة وأنواع المهارة الى أذهان التلاميذ وهذه المعلومات وتلك المهارات هي من صنع عقول الكبار الراشدين - وقد وضعت هذه المعلومات وفرضت على الطلاب فرضا فيما يسمى بالمناهج والمدرسة مضطرة لبذل كل جهد ممكن حتى تصل بهذه المهارات إلى الأذهان ولأن للمدرس أن يشرح ويبسط ويستعين بأساليب التشويق لتتساق المادة مع اللجوء إلى وسائل الإيضاح لاظهار ما غمض منها - وقد تخرج المعلم سواء كان

معلما للمرحلة الأولى أو للمراحل التالية على مثل هذا النظام الموجود الآن أو شبيهه به - وهو الذي لا يستطيع ان يعطى اكثر مما عرف ووجد عنده ولقد كان الإمام محمد عبده يدعو إلى اصلاح حال التعليم ويحاول ان يفتش عن العلاج الحاسم لتحقيق هذا الاصلاح وحدد الاصلاح بانه (استعانة الروح الجماعية والروح القومية والروح الإسلامية والانسانية العامة وحدد العلاج تبعا لذلك بالتنشئة الدينية وقيام المرحلة الأولى من مراحل التعليم على التعاليم الإسلامية)<sup>(١٦)</sup>.

ويقول الدكتور/ محمد البهي (ولكنه مع ذلك لم يرد أن يقصر هذه المدرسة على هذه التعاليم . بل جعل هذه التعاليم أساسا رئيسيا في منهج المدرسة على ان تضاف إليه بقية العلوم والصناعات التي تنفع الناشئ في حياته وتجعله لا يقل عن الغربي في سيطرته على الحياة)<sup>(١٧)</sup>.

ومن عيوب التعليم عندنا عدم اهتمام المسئولين عن التعليم بعلوم المقاصد. واهتمامهم بعلوم الوسائل اهتماما كبيرا بل ان بعض البلاد الإسلامية لا تهتم بعلوم المقاصد على الاطلاق مما ادى إلى ابتعاد معظم هذه المجتمعات عن شريعة الإسلام وقد رأينا كيف ان في بعض هذه العلوم ما يشكك في مبادئ الإسلام ويثير الشبهات حول كثير من احكامه وهي أسلحة فتاكة تفكك بكيان الأمة لأنها تركت وحدها في الميدان - وبعدم اهتمامنا بعلوم المقاصد أي (العلوم الدينية) سلطنا بذلك من المتعلمين المسلمين السلاح القوي الذي كان يجب أن يسلحوا به ضد الشرك والإحاد - بل أصبح بعض هؤلاء رغم اسماهم الإسلامية حربا على الإسلام ومبادئه وشيروا بأنفسهم السلوك حول الإسلام وأحكامه . ولهذا فانه قد أصبح من المحتتم اصلاح هذا الخلل الكبير الذي قد يؤدي لو ترك فترة أخرى إلى خلخلة العقيدة في نفوس الجميع وذلك بتغيير مناهج التعليم في كثير من بلاد المسلمين بما يتناسب مع روح الإسلام وروح العصر معا - والغريب أننا رغم اهتمامنا بعلوم الوسائل أكثر من اهتمامنا بعلوم المقاصد الا أننا لازلنا متخلفين فيه عن الغرب ولازلنا نحبو حتى الآن - فضاعت منا وللأسف الدنيا والآخرة - وضاعت شخصيتنا الإسلامية ومختها رغبة التقليد الغبية التي حولت الطاووس إلى غراب .

(ضعف مستوى التعليم الديني) :

وإذا جاز أن نتحمل بعض التصور في التعليم العام فليس من المقبول إبداء أن يكون هناك أي قصور أو تقصير في التعليم الديني. هذا التعليم الذي يخرج لنا الدعاة المرربين المجيدين لأسلوب نشر دعوة الله للعالمين. والذين بدوهم ينتهي الإسلام ويضيع ويؤدي عدم دخول الدعاة الكفاء إلى وجود كثير من الانحرافات والقوضى في المجتمع وإذا كنا قد قلنا في بداية هذا البحث أن مجتمعنا يتعرض اليوم لتيارات وافكار تتعارض في كثير مما تحمله مع قيمنا الدينية الأصيلة. وإن بعض السليات قد انتشرت في سلوكيات بعض فئات المجتمع التي تتعامل مع جماهير الشعب في العمل والتجارة والأسواق.

وظهر تطرف من بعض فئات من الشباب فهموا دينهم فيها خاطئا وتعصب بعضهم لبعض القضايا التي لم تستوعبها عقولهم بسبب عدم وجود الدعاة الكفاء الذين يمكنهم توضيح احكام السدين والشريعة السمحة وكان هذا الضعف في التعليم الديني سببا في سيطرة بعض الأفكار المناوئة للإسلام فانه لا بد لنا أن نقدم العلاج لهذه المشكلة وقبل ذلك ستعرض لبعض أوجه القصور في هذا التعليم الذي يجب أن يكون مستوعبا لكل ما يؤدي إلى اسلوب التغيير الاجتماعي السليم ويعالج قضايا المجتمع ككل وتتوصل منهاجه إلى تخريج الدعاة الكفاء الذين يتعاملون مع كل الناس في مجالات الحياة المختلفة. ويقدمون اسلول لكل مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. نعم اتنا في حاجة إلى دعاة يعالجون قضايا الاقتصاد لتوعية الجماهير على تحويل الأرض الموات إلى أرض حافلة بالخضرة وبإثارة الحماس في نفوس الشباب إلى العمل - واقناعهم بأن طلب الرزق باب أساسي من أبواب التقوى والقربى من الله - دعاة يمكنهم أن يشرحوا للناس - كيف يعالجون مشكلة التضخم الاقتصادي من خلال اغلاق أبواب الرشوة والاسراف والتبذير وكثير المسال دون تنمية ووضع حد متزن للانفاق في العر والجر واحترام حرمة الحياة الشخصية. وتأكيد صيانة المال العام - لسنا في حاجة إلى دعاة يكتفون بمجرد تخويف الناس من النار والتركيز على قضايا العبادات فقط وانما نريدهم ان يعرفوا كيف تعالج

قضايا الأسرة التي يجب ان تقوم على أساس من الايمان بالله وحل مشكلات الأسرة اسرياً لا يتدخل في ذلك أحد الا في نهاية المطاف - كما نريد دعاة يندمجون مع مجتمعهم ويعرفون ما يدور في العالم وفي بلادهم . عندهم دراية كاملة بالمجال السياسي ويمكنهم ان ينصحوا لقيادات الدولة بما يرضى الله ويضمن صلاح المسلمين . هذا بالإضافة إلى معرفتهم المعرفة الكاملة بما يدور في المجال الاجتماعي فينبهون الناس والمسؤولين إلى رعاية اليتامى والأرامل وأصحاب الحاجة وتعبئة الجهود ضد المتغلبين ومحاربة الخارجين على القيم والأخلاق - ولا شك أن هذا كله يحتاج إلى نظام تعليمي خاص يخرج لنا هؤلاء الدعاة الكفاء الذين يجب ان يتصفوا بصفات خاصة وان يعدوا اعداداً خاصاً وان يراعى فيما يدرسونه ومحصوله أن يكون موصولاً إلى الأعداد الجيد محققاً لما يرجى من خير وفلاح .

وجتى نضع ايدينا على المشكلة لابد لنا أن نلظر إلى الواقع الذى يعيشه أبناؤنا الذين نعلمهم لهذا العمل الخطير .

#### (٥) التعليم فى الأزهر :

يعتبر الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التى تقوم على حفظ التراث الإسلامى ودراسته وتجليته ونشره . وهو يتحمل امانة الرسالة الإسلامية إلى كل شعوب الأرض وقد انشئت الكليات الأزهرية عام ١٩٣٠م (كلية أصول الدين وكلية الشريعة وكلية اللغة العربية) وذلك للعمل على تزويد العالم الإسلامى والوطن العربى بالمختصين واصحاب رأى فيما يتصل بالشريعة الإسلامية والثقافية الدينية والعربية لغة القرآن ، كذلك لتخريج علماء عاملين متفهمين فى الدين يجمعون إلى الايمان بالله والثقة بالنفس كفاية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة . والربط بين العقيدة والسلوك .

ولم يكن هناك فرق بين مخريجي هذه الكليات الثلاث وبخاصة فيما يتعلق بقيامهم جميعاً بواجب الدعوة إلى الله ، حيث كانت مناهج الدراسة فى الكليات الثلاث وان اختلفت فى بعض تفصيلاتها الا أنها جميعها تعطى للدارس لها قدراً كبيراً من

المعلومات الدينية في الفقه والتفسير والحديث. وهي من موضوعات اصول الدعوة التي نبع الأزهريون فيها وملكوا زمام الريادة والتأثير في الناس بها، ولهذا فقد وجدنا كثيرين من خريجي كلية اللغة العربية يعملون في حقل الوعظ والإرشاد اما وعظا في الأزهر أو ائمة بوزارة الأوقاف.

ولا يزال الكثيرون منهم يعملون في هذا الحقل حتى الان، وبعض هؤلاء الوعظ السابقين يتولون مناصب علمية وإدارية بكليات اللغة العربية بالجامعة. وقد عملت انا والدكتور احمد قاسم (عميد كلية اللغة العربية السابق بالزقازيق) في حقل الوعظ والإرشاد لفترة طويلة بمصر والخارج مع انه خريج كلية اللغة العربية وانا خريج تخصص الوعظ والإرشاد.

وهكذا لم تكن هناك فروق كبيرة بين خريجي الكليات الثلاث، وكان الخريجون من الكليات الثلاث من يعملون في حقل التدريس بالأزهر يقومون بتدريس أي مادة من مواد الدراسة بصرف النظر عن تخصصاتهم حيث كان خريج اللغة العربية يقوم بتدريس الفقه وخريج اصول الدين يقوم بتدريس البلاغة والأدب، كما يكلف خريج الشريعة احيانا بتدريس الفقه والحديث. ولا شك ان الظروف الاجتماعية في هذا الوقت كانت سببا من أسباب قوة مستوى التعليم بالاضافة إلى وجود علماء عاملين تفرغوا تماما للعلم ولم تشغلهم ماديات الحياة عن اداء واجبهم التعليمي لطلاب الأزهر وللناس جميعا. هذا بالاضافة إلى أن معظم الذين كانوا يدخلون الأزهر في ذلك الوقت قد وهبوا انفسهم أو وهبهم اهلهم للعلم ودراسة الدين. وقد استمر هذا الوضع حتى صدر قانون تطوير الأزهر الذي قلب التعليم في الأزهر رأسا على عقب، حيث صدر في وقت كانت قد تغيرت فيه نظرة الناس للحياة عموما وإلى التعليم السديني على وجه الخصوص. فقد تطورت الحياة الاجتماعية واصبح التعليم مجرد شهادة يبحث عنها الناس ليتمكنوا عن طريقها من الحصول على وظيفة تمكنهم من الحصول على مصدر رزق لا غير.

وان كان قانون تطوير الأزهر قد أريد به كما قيل (اخراج خريجي الأزهر من عزنتهم

عن المجتمع الذى يعيشون فيه وتصحية رواسب الاستعمار التى تشكل خطرا على القيم الإسلامية نفسها وعلى تعاليم الإسلام - وهدم الخائط الذى يحول بين تفاعل الأزهر مع الحياة الإنسانية والمجتمع الذى يعيشون فيه) - فإن الظروف الاجتماعية والسياسية معا كانت سببا من أسباب ضعف المستوى العلمى لطلاب الأزهر ومعهم أيضا طلاب المدارس والجامعات الأخرى بعد أن فتح الباب على مصراعيه وأصبح التعليم مشاعرا لكل الناس كذلك بسبب توسع الدولة فى إنشاء الجامعات وفتح الباب أيضا أمام انشاء الكليات الأزهرية - الدينية والعملية .

ولابد أن نعرف بان محاولة التنافس غير المتكافئة بين جامعة الأزهر والجامعات الأخرى كانت سببا أيضا من أسباب هذا الضعف الموجود على المستوى الجامعى فى كل مصر .

ولا عيا فى قانون التطوير ذاته وإنما العيب فى أسلوب التنفيذ وطريقته فقط نطلب التوسع المتعجىء فى افتتاح الكليات الأزهرية فتح الباب على مصراعيه أمام الطلاب الراسبين فى مدارس التعليم العام، أو الحاصلين على مجاميع ضعيفة لا تؤهلهم للدخول فى مدارس وزارة التربية للقبول بمعاهد الأزهر الكثيرة التى انتشرت فى معظم القرى والنجوع .. هذا مع عدم توفر للتدوين الاكفاء للتدريس بهذه المعاهد بالإضافة إلى رغبة المعاهد فى الاستمرار حتى لا تغلق أبوابها - وقد زاد ضعف الطلاب مع ضعفهم من الأساس . كثرة المواد التى تدرس لهم والتى فرضها قانون التطوير الجديده .

وقد تسبب عن هذا كله، وصول أعداد هائلة من الطلاب إلى كليات جامعة الأزهر القديمة والجديدة - كما تخرج منهم آلاف مؤلفة عملوا مرغمين فى حقل الدعوة أو التدريس فى الأزهر أو فى وزارة التربية والتعليم - وصاروا للأسف وصمة عار فى جبين الأزهر .

ومعنى هذا أن معظم مدرسى المعاهد الدينية وائمة الأوقاف والوعاظ وهم من

الشباب المتخرج في عهد التطوير ليسوا على المستوى المطلوب وبالتالي فإبتأؤهم الطلاب ليسوا على المستوى المطلوب أيضا .

وأنا اعرف كثيراً من هؤلاء الخريجين لا يستطيع بعضهم كتابة خطاب كما لا يستطيع كثير منهم ان يفرق بين بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية .

ولقد عجز أحد طلاب السنة الرابعة بقسم الدعوة بكلية اصول الدين في امتحان نهاية العام عن قراءة آية الكرسي كما عجز عن تسميع سورة البينة وقرأ الكلام هكذا: ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين﴾ . بدلا من منفكين . .

والغريب أن هذا الطالب ذكر انه يعمل مقيم شعائر بوزارة الأوقاف ، وقد اطلق لحيته واطالها - والمفروض أنه بعد نجاحه في هذا الامتحان سيكلف بالعمل في الوعظ أو يعمل اماما بوزارة الأوقاف .

وليس من العيب ان نعترف بان كثيرين ممن يعملون في هيئات التدريس بالأزهر ومن يحملون درجة الدكتوراه ويعملون في الجامعة يقل مستواهم العلمي كثيراً عن شئ قبل ويفشل بعضهم في تكملة محاضرة وتوصيل معلوماتها للطلاب . وكم شكى الطلاب من ضعف مستوى بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعة . كما اضطرت جامعات عربية كثيرة إلى الغاء عقود عدد كبير من هؤلاء المدرسين الشبان لضعف مستواهم العلمي .

والحقيقة ان مستوى التعليم في الأزهر والتعليم في جامعة الأزهر على وجه الخصوص يحتاج إلى اعادة نظر وإلى ضرورة الاسراع في تدارك الأمر قبل فوات الأوان .

ولعل من أسباب ضعف المستوى العلمي لجامعة الأزهر بالاضافة إلى ما قلناه نظام الاعازلت في الجامعة والذي يسمح باعارة \* ٤٠٪ من أعضاء هيئة التدريس بصرف النظر عن عدد الأساتذة بالكلية - وقد يصل عدد المعارين استثناء إلى \* ٥٠٪ بحجة جبر الكسر لصالح عضو هيئة التدريس .

## هل استفاد الأزهر من قانون التطوير الذى صدر عام ١٩٦٦م:

أنا شخصياً أرى أننا قد فشلنا فى تطبيق قانون التطوير وذلك للأسباب الآتية:

١ - بعض الأساتذة القدامى وهم قلة لم يعجبهم هذا التطوير وتصوروا ان ذلك هدم للأزهر وقضاء عليه وبالتالي قضاء على الدين فحاربوا التطوير ورفضوا تنفيذ ما وضع من مناهج دراسية كان من المفروض الالتزام بها وتنفيذ ما فيها ولعل بعضهم اقتنع داخلياً بهذا التطوير الا أنه كان قد تعود على طريقة يصعب عليه ان يغيرها خاصة وانه قد استمر على هذا الأسلوب فترة طويلة والتزم بها تعلمها وتعليمها - فيصعب عليه تغيير هذا الأسلوب وظل على ما هو عليه لم يغير فى الطريقة ولا فى التأليف اللهم الا تغيير اسم الكتاب وطبعه على ورق أبيض جديد والاكتفاء بمجرد التمهيش عليه أو التعليق على بعض ما فيه من الفاظ غامضة ولقد ماعد على ذلك عدم وجود هيئة علمية لكل كلية لفحص انتاج الأساتذة والزامهم بما قرره المناهج الدراسية .

٢ - كان بعض الأساتذة على نقبض ذلك تماماً فتصوروا ان التطوير معناه الغاء القديم نهائياً والانيان بأى جديد بصرف النظر عن مطابقته للمنهج أو حتى حاجة الدراسة الجامعية إليه فالفوا فى أى موضوعات والزموا بها الطلاب بصرف النظر عن أى اعتبارات أخرى وكاد الأزهر (المتطور) يضح بين هؤلاء وهؤلاء وهو وان ظل الأمر على ذلك سينتهى حتماً إلى الضياع .

٣ - بالنسبة للمعاهد الدينية اضيفت المواد الحديثة إلى مواد الدراسة بمعاهد الأزهر (الابتدائية والاعدادية والثانوية) وهى تقريبا كل المواد التى يدرسها طلاب مدارس التعليم العام - فتضاعفت المواد وكثرت إلى حد جعل الطالب يعجز عن تحصيلها بالقدر الكافى الأمر الذى جعل المسئولين عن التعليم فى المراحل (الابتدائية والاعدادية والثانوية) يتساهلون مع الطلاب فادى ذلك إلى تخرجهم دون المستوى التعليمي المطلوب .

والحقيقة ان الطلاب معذورون إلى حد كبير فهم مطالبون بدراسة جميع مواد الدراسة المقررة على طلاب مدارس وزارة التربية والتعليم بكل المراحل بالإضافة إلى

دراسة المواد الشرعية الأصلية وقد اضطر الأزهر إلى اختصار المواد الشرعية وتبسيطها حتى يتمكن الطلاب من استيعاب كل المواد المقررة - لكن أنى لهم ذلك والمواد لا تزال مضاعفة - فالطلاب لا يتمكنون من الاستيعاب بسبب صغر سنهم أو عدم قدرتهم على ذلك لأنه أكبر من قدراتهم . وقد اضطر الأساتذة إلى التساهل مع الطلاب حين وجدوا ان التشدد معهم ومعناه عجز الطلاب الكامل عن التحصيل وبالتالي عدم النجاح .

٤ - تسميت صعوبة المواد وكثرتها في هروب الطلاب من التعليم الديني وعدم اقبال الناس على ادخال ابنائهم الأزهر - فاضطر المسئولون بالأزهر إلى تخفيض من القبول بالمرحلة الابتدائية إلى خمس سنوات بدلاً من ست في مدارس التعليم العام واضطر الأزهر لقبول أعداد أخرى أقل من هذا السن حتى وصل الاستثناء في السن إلى أربع سنوات ونصف . كذلك سمح بقبول طلاب بالتعليم الاعدادى الأزهرى من المنقولين بمدارس التعليم العام إلى السنة السادسة الابتدائية أو الراسيين في الشهادة الابتدائية . وقبل ذلك قبل الأزهر أيضا أعدادا كبيرة من الراسيين في الشهادة الاعدادية بمدارس التعليم العام والحقوا بالمعاهد الأزهرية الثانوية . وكذا من حالت مجاميعهم الضعيفة من القبول بالثانوى العام - ولا شك أن هؤلاء التلاميذ من صغار السن أو الراسيين في التعليم العام أو اصحاب الجامعات الضعيفة يمكنهم تحصيل نفس علوم التعليم العام بالاضافة إلى تحصيلهم لعلوم الأزهر ايضا . وقد أدى ذلك على عمل امتحانات صورية للطلاب لقبول اعداد كبيرة منهم والحاقهم بالمعاهد الدينية لسد النقص الكبير في أعداد الطلاب واضطر الأساتذة إلى التساهل مع طلابهم حيث ان مستوياتهم العلمية أصلاً أقل من المستوى المطلوب ، كذلك فان كثرة المواد الدراسية وتنوعها تزيد في ضعف هذا المستوى .

وقد أدى كل ذلك إلى تخريج طلاب في مستوى علمى متدنئ - ورغم ذلك كله يكون نصيب الكليات النظرية في جامعة الأزهر أقل هؤلاء الضعاف مجموعا . واكثرهم ضعفا حتى أصبح معظم الخريجين في مستوى علمى يقل عن مستوى طلاب الابتدائى والثانوى القديم .

وقد نتج عن ذلك هروب الكثيرين من الخريجين من أعمال الأمانة والوعظ لأنهم لا يجدون في أنفسهم الكفاية العلمية التي تؤهلهم لذلك .

لقد كان المطلوب من التطوير ان يخرج الأزهر من عزله عن العالم وان يفتح به على آفاق متنوعة جديدة تتناسب مع ما يحتاج اليه العالم الإسلامي بالفعل بعد ان وضعت الظروف السياسية التي يمر بها في هذا العصر في موضع الاختيار حتى يستكمل بالإسلام وفكر الإسلام أسباب نموه ونهضته والارتفاع بمستوى معيشتة ليستطيع بالفكر الإسلامي أن يقضى على الثقافة الاستعمارية التي استطاع الاستعمار في فترة استعمارها للعالم الإسلامي أن يلون بها افكار أهله وعقائدهم ووضع بها في نفوسهم موازين جديدة وقيما جديدة حاول بها ان يباعد بينهم وبين الإسلام .

لم يكن المقصد من التطوير ابدا مجرد تطوير الكتب أو تغيير طريقة التدريس في تدريس أى كتب أو تدريسها بأى طريقة ولكن كان المطلوب من التطوير دراسة الإسلام وفلسفه واخلاقياته ونظرياته العلمية بطريقة جديدة تتناسب مع العصر وتطوره حتى نستطيع ان نقف فلسفة الإسلام واخلاقياته في وجه الفلسفات المادية المعاصرة وان تثبت بالأدلة العلمية والعملية حضارة الإسلام وتطوره وتميزه وضرورته واثبات انه دين الفطرة والسلام والأمان . وانه ملائم لكل زمان ومكان .

المفروض في التطوير ان ينقى العقيدة عما شابهها من خرافات واضاليل وان يبعد المسلمين عن الاسرائيليات وان يعد العالم الدينى الفاهم المثقف الواعى الحبير فى الدعوة أو التجارة أو الصناعة أو التعليم أو الصحة المتخصص فى عمل من أعمال الخبرة أو الانتاج التي تحتاج اليها نهضة المسلمين فى كل البلاد .

لكن ما هو العلاج :

حتى لا يضيع الأزهر بين الذين انكروا التطوير أساساً ورفضوه وبين الذين فهموه فيها خاطئاً فإنحرفوا به عن مساره وطريقته الصحيح أقدم بعض الإقتراحات لإمكان

النهوض بالأزهر وتطويره وتطويراً صحيحاً والإفادة من هذا التطوير الذي قصد به الإصلاح ولم يصل به بعد إلى هذا الإصلاح وكان العكس :

أولاً - بالنسبة لتعليم الإعدادى والثانوى يجب أن يتم تعديل مناهج الدراسة واختصار المواد إلى الحد الذى لا يرهق الطالب وأن توضع حوافز تشجيعية للطلاب للإقبال على هذا النوع من التعليم وأن يعاد افتتاح مكاتب تحفيظ القرآن الكريم والاهتمام بها وإمتحان الطلاب فى القرآن الكريم كله إمتحاناً حقيقياً .

ويمكن تقسيم حفظ القرآن على سنوات الدراسة الابتدائية وإمتحان الطلاب فى أجزاء منه كل عام فى الإعدادى والثانوى - وكما قلت : مع ضرورة وضع حوافز تشجيعية مالية وأدبية والتوسع فى إنشاء المعاهد الدينية الاعمادية والثانوية فى كل المحافظات .

ثانياً : بالنسبة للكليات يجب الإلتزام بالمناهج الموضوعية بكل فرقة دراسية وتكليف الأساتذة بتأليف الكتب طبقاً لهذه المناهج - على ألا يبدأ تدريسها إلا بعد عرضها على مجلس القسم ليقرر مدى مطابقتها للمنهج من عدمه - ويضع تقريراً بذلك يرفع إلى مجلس الكلية ليقر تدريس الكتاب أو عدم تدريسه .

- ولا يلزم من تدريس كتاب لا أحد الأستاذة بفرقة من الفرق ضرورة أن يكون هو القائم بتدريسه - وتكون الأسئلة التى يمتحن فيها طلاب الفرقة مرتبطة بالمنهج ارتباطاً وثيقاً .

ويمكن إختيار الكتاب المطلوب تدريسه ، بالمفاضلة بين كل ما ألف فى المادة لتقرير افضئها لكل عام - ولا مانع من منح صاحب المؤلف المختار مكافأة حلقة - ويتم طبع وتوزيع هذا الكتاب عن طريق الجامعة منعاً للإمتحان .

ويجب ربط الطالب بالإستاذ طوال العام الدراسى - وذلك عن طريق تكليفه

بأبحاث شهرية يمنح عنها درجات أعمال السنة التي ينبغي أن تعود لتعود للكلية مكانتها بين طلابها .

كما يجب العناية بالتدريب في كل قسم من أقسام الكلية ويوزع هذا التدريب على مدار العام الدراسي ليكون رابطاً يربط الطلاب بالدراسة لتكون مادة التدريب إجبارية يتقرر على أساسها إنتقال الطالب أوسوية .

ويكون نوع التدريب في كل قسم حسب طبيعة الدراسة فيه فالتدريب يقسم الدعوة كما هو مقرر بمنهج التدريس، يكون بالمساجد وفي المنشآت الصحية ذات الحاجة إلى الدعوة الإسلامية .

ويمكن أن يتم تدريب طلاب الشعب الأخرى بالمساجد أيضاً وبالتدريس في المعاهد الدينية أو المدارس الإعدادية والثانوية .

هذا بخصوص المناهج والتدريس بالنسبة لكليات أصول الدين خاصة والكليات النظرية عموماً . وإن كنت أرى وضع حوافز مالية لطلاب كلية الدعوة لحفزهم على مواصلة الدراسة بها وعدم الهروب خوفاً من أن يتم تعيينهم أئمة بالمساجد .

لذلك ولما كان الأزهر قد أنشئ لتكون وظيفته الأساسية الدعوة إلى الله ونشر الثقافة الإسلامية في الداخل والخارج . كان لابد من تشجيع الإقبال على الكليات التي تخرج هؤلاء الدعاة والأهتام بها - خصوصاً بعد أن أصبح من حق الطالب الأزهرى الحصول على الثانوية الأزهرية أن يلتحق بالكليات العملية ليتخرج منها طبيباً أو مهندساً أو محاسباً ،

وإذا جاز لبعض المعاهد العلمية والكليات العسكرية أن تعطى حوافز مادية لتشجيع الطلاب على الالتحاق بهذه المعاهد وهذه الكليات لحاجة الدولة إليهم كما في المعاهد الفنية العسكرية والكلية الحربية وكلية الشرطة التي تتكفل بتعليم الطلاب مجاناً وإعطائهم مرتبات شهرية طويلة مدة الدراسة عدا الإنفاق عليهم من مأكلاً ومشرباً وخلقه وذلك لحاجة الدولة إلى هذه التخصصات وما تعطيه بعض الوظائف

لموظفيها من بدلات ومنح ماليه ووضعهم على درجات خاصة وسرعة ترقيةهم نظير مايندونه من جهد أو لإهمية هذه لوظائف في الدولة مثل القضاء والجيش والشرطة والجامعات وخلافه . فإنه أصبح من المحتم خصوصا في هذه الأيام التي طنت المادة فيها على كل شيء أن تتألف قلوب طلاب الأزهر بتشجيعهم على الإقبال على هذه الدراسة والعمل بوظيفة الإمامة أو الوعظ التي يفرون ويعملون كل ما في وسعهم للهروب منها - حتى أصبحت كليات الأزهر الأصلية تكاد تكون مقصورة على ذوي العاهات ومن وقت امامهم اللوائح والنظم فمنعتهم من الإلتحاق بغيرها - بل أصبح أساتذة هذه الكليات يفرون من الخاق أبنائهم بها وفضلوا عليها الكليات الأخرى، العملية على اعتبار أن - المستقبل لها والأعمال منفتحة أمامها أو [هكذا يقولون] .

ماذا لو يتكفل الأزهر بالإنتفاق على الطلاب الذين تعدهم الجامعة لوظائف الإمامة ؟

ويعيد لهم المساعدات المالية الشهرية التي كانت تمنح لكل طلاب الأزهر في الماضي ؟

وماذا لو تكفلت الجامعة بصرف الكتب الدراسية لهم بالمجان ؟

أعتقد إنه لو تم ذلك فيكون هناك إقبال منقطع النظر على هذه الكليات وهذه الأقسام بالذات .

كما أرى أن يتم الإنتفاق مع وزارة المالية على منح الأئمة والوعاظ مرتبات خاصة كمرتبات الشرطة والجيش ورجال الإعلام لتشجيع الإقبال على هذه الوظائف - حتى للإمام أن يعيش كريمة وأن يظهر بالظهور اللائق الذي يتناسب مع وظيفته .

وصل بل العالم الإسلامي كله في حاجة ماسة خصوصا في هذه الأيام التي غلبت فيها المادية وأنتشر فيها الإتحاد إلى التخصصين في الدعوة الإسلامية وبياعات كبيرة .

كما أرى أن يتم الإنتفاق مع وزارة المالية على منح الأئمة والوعاظ مرتبات خاصة كمرتبات الشرطة والجيش ورجال الإعلام لتشجيع الإقبال على هذه الوظائف - حتى

يمكن للإمام أن يعيش عيشة كريمة وأن يظهر بالمنظر اللائق به الذي يتناسب مع وظيفته .

ومصر بل العالم الإسلامي كله في حاجة ماسة خصوصاً في هذه الأيام التي غلبت فيها المادية وانتشر فيها الاتحاد إلى المتخصصين في الدعوة الإسلامية وابعاد كبيرة .

### ضرورة الإبقاء على الشعب :

وإذا كانت الظروف الاجتماعية والسياسية قد فرضت على الأزهر هذا التطوير وفرض التطوير هذا التوسع في التعليم الديني الذي نتج عنه هذا الضعف، فإن الظروف الاجتماعية أيضاً قد فرضت وجود تخصصات كثيرة أصبحت ضرورة من ضرورات هذا التطوير - لاشك أن وجود هذه التخصصات في هذا العصر أصبح أيضاً ضرورة بسبب عدم إمكان وجود الإنسان - المتنوع لإكثر من تخصص كما كان في الماضي - ولتشعب هذه التخصصات وظهور تخصصات أخرى كثيرة فرضتها ظروف التوصى في التعليم وظهور علوم جديدة انفصلت عن علوم أخرى وصار لها استقلالها وتفرداها، بعد أن كانت مجرد جزئيات في علوم أخرى وظهرت علوم كثيرة انفصلت عن غيرها كعلم الإعلام الذي أصبح له أبناء كثيرون ينتسبون إليه بل لم يعد مجرد علم أوحى قسم وإنما صارت هناك كليات خاصة بالإعلام اشتملت على عدد من الأقسام وهناك علوم كثيرة تنتسب كلها لعلم واحد اسمه الإعلام - وما يصدق على علم الإعلام يصدق على علوم أخرى تفرع منها علوم جديدة كثيرة - كعلم الدعوة الذي انفصل عنه علوم - ( فقه الدعوة - وتاريخ الدعوة - ومناهج الدعوة - وعلم الخطابة وفن الإلقاء ) وغير ذلك من علوم إستحدثت صار لها كليات مستقلة اسمها كلية الدعوة التي أصبحت تعنى بتخريج الدعاة المتخصصين الدارسين لعلوم الدعوة نظرياً وعملياً ولم يعد مسلماً أن يقال أن كل خريج الأزهر دعاة وبخاصة بعد الذي عرف عن موقف الخريجين العاملين في مجال الدعوة من المتخرجين حديثاً .

وبعد الذي عرفناه عن مستواهم العلمي، فلو وضعوا للعمل في هذا المجال  
لكانت حجتهم دائماً أنهم لم يتخصصوا في علوم الدعوة .

إن الحاجة التي دعت في الأربعينات إلى إفتتاح قسم الوعظ والإرشاد بكلية أصول  
الدين هي نفسها التي دعت إلى إفتتاح قسم الدعوة والثقافة الإسلامية في الستينات  
وهي نفسها التي دعت إلى أنشاء كليات الدعوة في السبعينات .

ولقد انفصل عن كلية البناء الإسلامية بجامعة الأزهر كليات أخرى كثيرة كالطب  
والتجارة والعلوم - والدراسات الإسلامية - والدراسات الإنسانية ( الأداب ) ثم  
بدأت تنفصل بعض الأقسام عن كلياتها لتصبح كليات مستقلة كالصيدلة وطب  
الإسنان إلى غير ذلك من كليات كانت مجرد أقسام في كليات أخرى .

وهكذا اقتضت ظروف العصر ظهور التخصص العلمي الدقيق حتى وجدنا  
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تنشيء كلية القرآن وكلية للسنة بجانب كلية أصول  
الدين والدعوة ووجدنا هذه الجامعة تدرس مواد في التفسير والحديث هي في كليات  
أخرى مجرد موضوعات لعلوم أخرى .

نم ها هي كليات جامعة الأزهر تنشأ بها بين الحين والحين أقسام جديدة وكليات  
جديدة كما هو الحال بالنسبة للجامعات الأخرى - وقد نسمع عن كلية للاقتصاد  
بجامعة الأزهر أو للإحصاء أو للإعلام كما حدث بالجامعات المدنية .

ولاشك أن الكلية أقدر على خدمة العلوم المنتسبة إليها تخصصياً أكثر من خدمة  
هذه العلوم ما لو كانت تحت إدارة قسم تابع لكلية .

بمعنى أن علوم الدعوة أو الاقتصاد أو غيرها ستلقى اهتماماً أكثر ما لو كانت هذه  
العلوم هي أساس إنشاء الكلية وإدارة الكلية وأساتذتها هم أهل التخصص - فالكل  
غير الجزء .

ومن هنا فإننى أرى أن إنشاء كليات مستقلة للدعوة فى مصر من ضرورات هذا العصر كما أن التركيز على تخريج الدعاة المتخصصين فى هذا العصر ضرورة أيضا - وبخاصة إن حاجة الدولة لائمة المساجد تضطر القوى العاملة إلى تكليف خريجي كلية أصول الدين جميعاً للعمل بوزارة الأوقاف برغم عدم كفايتهم لهذا العمل حيث أن أقسام العقيدة والتفسير والحديث بالكلية لا تدرس مواد الدعوة كما أنهم لم يدرسوا فى أى عام من أعوام الدراسة للمادة التى يجب على جميع الأئمة تعلمها وهى مادة الخطابة التى ألفت من كلية أصول الدين بالقاهرة التى لا تدرس إلا لطلاب شعبة الدعوة ( الثالثة والرابعة ) وعندهم فى عام ٨٣/٨٢ كان على مستوى الكلية كلها ( سبعون طالبا ) فقط معظمهم من الأجانب .

وهذا فإن نقص الدعاة وضعف مستواهم العلمى يحتم تدعيم كليات الدعوة وإنشاء كليات أخرى حيث أن الدول المتقدمة تعمل دائما على سد العجز والقصور فى أى تخصص من التخصصات بالتوسع فى الدراسات المتعلقة بهذا التخصص - كما إنها تغلق أحيانا الأقسام أو الكليات التى لم تعد الدولة فى حاجة إليها ، ولا شك إن الدولة فى حاجة إلى عدد كبير من الدعاة المتخصصين لسد الفراغ الدينى الموجود الآن فى مصر والعالم الإسلامى ، وتلبية حاجة المساجد الكثيرة المنتشرة فى جميع أنحاء البلاد .

ولذا فإننى أرى أن تكون كل الكليات التى يوافق على إنشائها بالأقاليم كليات للدعوة ولا داعى للإكثار من الكليات الأخرى التى لا تحتاجها البلاد فى هذا الوقت .

وقد يقال أن كلية أصول الدين تكفى لتخريج الدعاة المطلوبين والجواب إلا أنه بالإضافة إلى ما ذكرناه من ضرورة الإهتمام بعلوم الدعوة والتخصص الدقيق فى الدعوة والإرشاد لابد من أن نعرف أن أقسام كليات أصول الدين هى ( العقيدة - التفسير - الحديث - والدعوة - والثقافة الإسلامية ) .

أولا : بالنسبة لقسم الدعوة بكلية أصول الدين بالقاهرة يجب أن يضم لكلية الدعوة لأنه لا داعى لهذا الأزدواج .

ثانيا : أقسام التدبير والحديث والعقيدة بمناهجها المعمول بها الآن لا يمكن لها أن تخرج دعاة لأنها لا تدرس أى مادة من مواد الدعوة وفن الإنشاء ، كما أن طلاب هذه الأقسام لا يدرسون ولا يتدربون على الخطابة وهي أهم وسيلة من وسائل الدعوة - وبالتالي فهم لم يؤهلوا بطبيعتهم للقيام بوظيفة الواعظ أو الامام وبالتالي فهم لا يصلحون إلا للتدريس بالأزهر في مواد تخصصهم أو عتروسون للتربية الدينية بوزارة التربية والتعليم .

ومعنى هذا أن كليات أصول الدين بوضعها الحالي ليست كليات تخريج الدعاة .

ثالثا - قد تضطر الدولة إلى تعيين خريجي أصول الدين وأحيانا كليات أخرى للعمل في حقل الدعوة لتقله عدد الائمة لذا يتحتم تدريس مادة واحدة على الأقل في جميع سنوات - الدراسة والكليات الدينية الثلاث ( أصول الدين - اللغة العربية - الشريعة ) وهي مادة التدريب على الخطابة على أن يدرّب الطلاب على الخطابة العالية وحتى إذا لم يعين خريجوا هذه الكليات رسميا في الإمامة أو الوعظ فإنهم غالبا ما يقومون بالقاء خطبة الجمعة في أماكن سكنهم أما تطوعا أو بالأجر - ولذا فيجب على جميع خريجي الأزهر أن يكونوا مدربين على الخطابة دارسين لعلوم الدعوة وأساليبها - بل إنى أرى أن تقرر مادة ( الدعوة والخطابة ) على طلاب الثانوى الأزهرى ليكون النفع أكبر وأكثر .

بالإضافة إلى أن دراسة النظم الإسلامية وتاريخ المجتمعات وعوامل التأثير فيها من أهم ما يحتاجه الدعاة .

وقد بدأت الدراسة بكلية الدعوة بالقاهرة والمنوفية في العام الجامعى ١٩٧٩/٧٨ بدأت في القاهرة بـ ١٠١ طالب وفي المنوفية ٣٦ طالبا فقط وتم اختيارهم بعد امتحان قبول لهم - وقد ثبت أن هذه الدفعة والتي تليها كانتا من أحسن مستويات الكليتين بل لا أبالغ حين أقول أنهم كانوا من أحسن مستويات جميع الكليات النظرية والدليل على ذلك ما قاموا به من نشاط كبير في التوعية عن طريق القوافل التي سجاها فيها أكثر

أنحاء الجمهورية اثناء نتيجة إمتحانهم في السنة النهائية والتي زادت على ٩٠ ، ٩٤٪ وقد تبين بعد الممارسة العملية للتدريس في الكلية فإنه في الإمكان الإكتفاء بضمين فقط من الأقسام الثلاثة وهما قسم ( الإعلام الإسلامي وقسم الاديان ) حيث تبين أنه لا يمكن وضع حد فاصل لما يسمى قسم الثقافة الإسلامية وبخاصة في الدراسات العليا التي يجب أن تكون مواد كل قسم من أقسامه محدد ولا تخرج عن التخصص الدقيق الذي تبين عدم امكان تحديده بالنسبة للثقافة الإسلامية بالذات .

### قسم علم النفس والاجتماع :

أرى ضرورة إنشاء قسم آخر لعلم النفس والاجتماع الإسلامي وهو القسم الذي لا يوجد بأى كلية من كليات الجامعة والذي أرى أنه ألصق بكلية الدعوة وغيرها من الكليات - حيث أرى أن الدعوة للإسلام يجب ألا تقتصر على الأئمة والوعاظ ، وإنما تكون الدعوة للإسلام عن طريق الإشراف الإجتماعي في دور التعليم والمتندبات والوحدات الإجتماعية المنتشرة في جميع أنحاء البلاد كما أن مواد علم النفس والاجتماع هي من المواد الضرورية للداعية التي يجب أن يدرسها حتى يعرف نفسيات الناس وأنماط حياتهم ليعرف أسلوب الدعوة الذي يتناسب معهم .

### كليات الدعوة الحديثه :

تصوري الحالي لما يجب أن تكون عليه كلية الدعوة لازلت أعتقد ضرورة وجود أقسام بكل الكليات، نظرا لعدم إمكان توفر الخريج المستوعب لأكثر من تخصص ولان الجامعات الأجنبية تشترط تخصصات معينة محددة لخريجي كلياتنا ولأعضاء هيئة التدريس في هذه الكليات، وبالنسبة للأقسام التي أرى ضرورة وجودها بكلية الدعوة فهي كما يلي :

١ - قسم الوعظ والإرشاد : وذلك لتخريج الوعاظ وأئمة المساجد .

٢ - قسم الإعلام الإسلامي : وذلك لتخريج الدعاة الإعلاميين الذين يقودون

وسائل الإعلام من إذاعة وصحافة وتلفاز إلى بث دعوة الإسلام عن طريق هذه الوسائل المهمة والمؤثرة أكثر من غيرها .

٣ - قسم علم النفس والإجتماع الإسلامى : وذلك لتخريج الاخصائى الاجتماعى والرائد المسلم لطلاب المدارس والجامعات والوحدات الاجتماعية بالمدن والقرى الدارس لعلوم الدعوة والمؤهل لهذا العمل الإسلامى عن طريق دراسته للدين وعلم النفس والإجتماع الإسلامى ( وقد اخترت موضوعين فى علم النفس الإسلامى لاثنين من المعيدى بكلية الدعوة توطئة لتخريج المتخصص فى علم النفس وعلم الإجتماع الإسلامى . وقد نوقشت الرسالة الأولى أول أكتوبر ١٩٨٣ م وشاركت فى مناقشتها ) كما نوقشت رسالتان اخريان عام ٨٦ ، ٨٧ م

ويمكن البدء بالتخصص من السنة الأولى لكل قسم من هذه الأقسام بعد عمل مناهج خاصة لكل قسم على أن تكون العلوم الإسلامية الاصلية ( علوم المقاصد ) كالتفسير والحديث والفقه والتاريخ الإسلامى هى القاسم المشترك بين جميع الاقسام - ويجب أن يتم التوفيق عند إختيار طلاب هذه الكلية وضرورة عمل إختيار شخصى لطلابها لأنها كلية ذات اعتبارات خاصة - كما أن تتوفر فى طلابها قدرات خاصة وشروط معينة أسوة بما يتبع مع طلاب الكليات العسكرية وبعض الكليات التى تتطلب مهارات معينة كمعاهد التمثيل والكليات الرياضية وكليات الفنون وغيرها .

كما يجب وضع حوافز نظير ذلك لطلاب هذه الكلية - وبراعى وضع حوافز أكبر لطلاب قسم الوعظ والارشاد بالذات مع ضرورة حفظ طلاب هذا القسم للقرآن الكريم كله .

هذا بالنسبة لأقسام الكلية كما أتصورها :

وأما بالنسبة للمناهج فيجب إشراك عدد من المتخصصين فى هذه العلوم من خارج الجامعة بالإضافة إلى المتخصصين فيها لوضع مناهج هذه الأقسام بما يتناسب مع المتطلبات الحقيقية من هذه الكلية .

وبالنسبة للأساتذة :- فيجب أن يراعى مايلي :-

أولاً : بتعيين العدد الكافي فيها من أعضاء هيئة التدريس والتدقيق كثيراً عند اختيارهم والذين يجب أن يكونوا قسوة في العلم والعمل والسلوك

ثانياً : يجب ضم جميع أعضاء هيئة التدريس بقسم الدعوة بكلية أصول الدين بالقاهرة لكلية الدعوة بعد ضم قسم الدعوة إليها والغائه من أصول الدين ويمكن الإبقاء على القسم كما هو لمدة سنتين حتى يتم تخرج طلابه . مع رفض قبول طلاب جدد فيه . وذلك لإختلاف مناهج القسم عن مناهج الكلية .

بالنسبة للكتب :

يجب تشكيل لجان لتأليف الكتب بالكلية أو لجمع مؤلفات الأساتذة وطبع الكتب الدراسية المشتركة منها الملائمة للمناهج والموضوعات المقررة ومنع عمل المذكرات الخاصة وقد جربت ذلك أثناء توليتي عمادة الكلية وأشركت جميع أساتذة قسم الدعوة بكلية أصول الدين مع أساتذة كلية الدعوة في التأليف والتدريس بالقسم والكلية معاً وقد نجحت هذه الفكرة نجاحاً كبيراً وظهرت كتب علمية ممتلئة تتناسب مع المقررات الدراسية وعند ساعات الدراسة .

كما يجب أن تقوم الجامعة بتزويد طلاب كلية الدعوة بأمهات الكتب وأن تهيب مكتبات خاصة بهم تحوّلها الجامعة بالإشتراك مع وزارة الأوقاف أو المجلس الأعلى للثقون الإسلامية وكذا مجمع البحوث الإسلامية .

ونظراً لضرورة تواجد الطلاب يوماً بالكلية لممارسة التدريب العملي وتشجيعاً أيضاً على الإلتحاق بهذه الكلية التي تحتاج إلى تدريبات عملية مستمرة فإنني أرى أن تخصص الجامعة لهم نسبة كبيرة من الإسكان الجامعي ليكون ذلك من بين الحوافز التي تحفزهم للإلتحاق بهذه الكلية .

## وبالنسبة للدراسات العليا :

يجب ان تفتح الدراسات العليا فوراً للراغبين فيها من خريجي كلية الدعوة وفي التخصصات الثلاثة التي اقترحتها - أو التي تراه اللجنة التي يمكن أن تشكل لهذا الغرض .

## الدراسات الحرة :

ولا يفوتني ذكر القسم الحر للدعوة الإسلامية هذا القسم الذي أصبح من ضرورات هذا العصر . حيث تجرأ العوام وغير المتخصصين على اعتلاء المنابر والقاء الدروس والمحاضرات في المساجد ، ظناً منهم أن هذا العمل غير مقصور على أحد ، وأن في إمكان كل الناس أن يتعرضوا للدعوة وأن يتصدوا للافتاء والوعظ ، ولقد تسبب عن ذلك ظهور أفكار خارجة على تعاليم الإسلام وإنحراف كثير من الشباب نتيجة تأثرهم بهؤلاء الدعاة المدسوسين على الدعوة ولهذا فإنه من الواجب منع أمثال هؤلاء من ممارسة الخطابة أو الوعظ - أو القاء الدروس قبل حصولهم على شهادة صلاحية لهذا العمل يستطيعون الحصول عليها بعد دراسة تخصصية مستوعبة عن طريق قسم الوعظ والارشاد الحر الذي يمكن ان تشرف عليه كلية الدعوة إشرافاً كاملاً ، ويقوم أعضاء هيئة التدريس بالكلية بالتدريس فيه بعد وضع المناهج المناسبة والملائمة لهم ، على أن يكون طلاب هذا القسم الحر ممن يحفظون قدرًا كبيراً من القرآن الكريم . ويمكن وضع شرط للراغبين في الالتحاق بهذا القسم وهو الحصول على شهادة الثانوية أو مايعادها على الأقل وتكون الدراسة بهذا القسم سمائية ولمدة عامين على الأقل يحصل بعدها الطالب على شهادة تؤهله لممارسة الدعوة رسمياً في المساجد والأماكن العامة .

وإذا تم ذلك فإنه في الإمكان منع غير الحاصلين على هذه الشهادة من الدعوة والافتاء :-

هذا ويمكن إفتتاح قسم عال ( دراسات عليا ) فى الدعوة والإرشاد لجميع الحاصلين على مؤهلات عليا جامعية وبشرط حفظهم لعدد معين من أجزاء القرآن الكريم بعد عمل اختبار خاص بهم - ومعرفة إمكاناتهم العلمية وتوفر الشروط التى تؤهلهم للقبول بهذا القسم وتوضع لهم مناهج خاصة بهم يركز فيها على ( التفسير والحديث والفقه والسيرة والأديان والأخلاق وعلوم الدعوة وتكون الدراسة بهذا المعهد لمدة ثلاث سنوات يسمح بعدها للحاصلين على تقدير جيد أو جيد جداً بتسجيل رسائل ماجستير فى علوم الدعوة - ويمنح غير الحاصلين على هذا التقدير درجة الدبلوم فقط - وقد نجحت هذه الطريقة بالمعهد العالى للدعوة الإسلامية التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض الذى تحول بعد ذلك إلى كلية الدعوة وقد تبين لى بعد ممارسة العمل بهذا المعهد أن عدداً لا بأس به من طلابه حصلوا على تقدير ممتاز . ثم كانت المفاجأة حين تبين أن معظم المتفوقين من الأطباء والمهندسين وخريجي الكليات غير الدينية وأنهم تفوقوا على خريجي الكليات الدينية الذين التحقوا معهم بالمعهد . وقد كان من بين طلاب هذا المعهد ( أستاذ مساعد بكلية العلوم بمصر ) وكان معارفاً بجامعة الرياض - ودكتور مهندس حاصل على شهادتى دكتوراه واحدة من مصر والأخرى من ألمانيا - بالإضافة إل عدد من الأطباء والمهندسين والمحاسبين وكنتم أعرف كثيراً من هؤلاء الطلاب كبار السن الذين التحقوا بهذه الدراسة عن رغبة قوية وتصميم أكيد - وكانوا يدرسون العلوم الدينية عن عقيدة واقتناع - وكنتم أقوم بتدريبهم على الخطابة فى أحد مساجد مدينة الرياض فكانوا يتبارون جميعاً فى القاء الخطبة - وقد حصل الكثيرون منهم على درجة الماجستير من هذا المعهد الذى أنشئ عام ١٩٧٦م وتقدم بعضهم لجامعة الأزهر لمحاولة التسجيل للدكتوراه ولازال موضوعهم قيد البحث فى لجنة المعادلات .

هذا وفى مصر وغيرها من البلاد العربية والإسلامية الكثير ممن يتمنون الالتحاق بالكليات الدينية للدراسة الإسلام بعد أن فرضت عليهم نظم تعليمية أخرى وجهوا إليها مرغمين أو تحت تأثير أفكار معينة وكانوا لا يزالون فى سن المراهقة والشباب وهم

الآن يرغبون في التوجيه العلمي السليم للدراسة وفهم الإسلام - وقد التقيت بكثير من هؤلاء في أماكن كثيرة في الداخل والخارج وهم ينتظرون من جامعة الأزهر فتح الباب أمامهم للدراسة الإسلام ولو لم يحصلوا على مؤهلات علمية .

ويكفي أن نعرف أن عشرات الخريجين من الجامعات المدنية يترددون على كلية الدعوة وكلية أصول الدين للسؤال عن إمكان إلحاقهم بالسنة الأولى بالكلية إلا أن اللوائح تمنع قبول غير الحاصلين على الثانوية الأزهرية .

كما أن إلحاق عدد من خريجي الكليات، الأزهرية بالسنة الأولى بكلية الدعوة بالقاهرة وبعضهم من أطباء مستشفى الحسين الجامعي دليل على رغبة الكثيرين في الإلحاق بالكلية لدراسة الإسلام على وجهه الصحيح ولتعلم أساليب ووسائل الدعوة التي تهتم بها الكلية اهتماماً كبيراً .

#### أهمية بقاء أسم كلية الدعوة :

لقد أصبحت كليات الدعوة الإسلامية برغم حداثةها هي أمل جماهير المسلمين في ترويج الدعوة المتخصصة المثقفين بالثقافة العصرية الحديثة : الدارسين لوسائل الدعوة الصحيحة وأساليبها المتعددة - وذلك بعد ثبوت العجز والقصور في خريجي الكليات الأخرى المعينين بالإمامة خلال العشر سنوات الماضية .

هذا وأن إسم الدعوة الإسلامية إسم حبيب إلى نفوس المسلمين الذين يأملون في سيطرة الإسلام ودعوته على المجتمع كله - ولا شك أنه الأصل وهو الأولى بالبقاء من غيره من أسماء وهو إسم جامع لكل مسميات كلياتنا الدينية .

ولعل هذا هو السبب في إنتشار هذا الإسم بسرعة في كثير من البلاد الإسلامية فقد أفتتحت كليات للدعوة الإسلامية بكثير من الدول الإسلامية خاصة المملكة العربية السعودية - كما أنشئت أقسام للدعوة بجامعات الكويت وإبوظبي والجزائر والمغرب .

وتنتشر كليات الدعوة وأقسام الدعوة في جميع أنحاء البلاد الإسلامية لإحساس هذه البلاد بالحاجة الماسة للدعاة المتخصصين الدارسين لعلوم الدعوة وفنونها .

ولاشك أننا أولى الناس بالمحافظة على هذا الأسم والعمل على الأكتار من هذه الكليات المتخصصة التي يجب أن توفر لها معامل الصوتيات - والأجهزة اللازمة للتدريب العملي على فن الإلقاء وتوصيل المعلومات عن طريق أجهزة الإرسال المختلفة مع الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في هذه المجالات .

### موقف الإستعمار الإنجليزي من الأزهر والتخطيط للقضاء عليه :

الحقيقة أن التاريخ لا ينسى موقف الأزهر الوطني في سنة ١٩١٩ ومناهضته للإستعمار الإنجليزي ووقوفه في وجه هذا الإستعمار وقضات نابعة عن العقيدة الدينية التي كان لها أثرها في إشتعال الوعي الديني والوطني ومن هذا التاريخ تأمر الإستعمار على الأزهر وفكر المستعمرون في إضعاف سلطانه وتغيير وضعه ، حتى تستقر اقدامهم في مصر خصوصا وقد استقر في نفوسهم أن قوة الأزهريين مستعدة من عقيدتهم الدينية ولذلك بدأ الإستعمار بوضع العقبات التي تعوق الأزهر عن أداء واجبه ولذلك رأينا أحد ساسة الإنجليز يقول (إن قدم لا تستقر في مصر مادام الأزهر يدرس هذا الكتاب) يعنى : (القرآن الكريم<sup>(١)</sup>) .

ومن هذا التاريخ أيقن الإنجليز أن العقيدة الدينية هي مصدر تعبهم وهي أقوى العوامل لمقاومة الإستعمار لهذا عنوا بدارسة نظم الأزهر - ووضع الخطط التي تغير من نظامه حتى يخضعوه .

وقد ربط اللورد كرومر في كتابه (مصر الحديثة) الإحتلال وتنفيذ سياسة الإستعمار بإضعاف الأزهر وتغيير نظامه حتى يطغى عليه منهج التعليم المدني - وينصرف عنه الناس بحجة توحيد التعليم - وأهدف من هذا أن يقع الأزهر تحت سيطرة إحدى الوزارات فيتمكن المستشار الإنجليزي (دانلوب) الذي كان يسيطر على التعليم المدني من إضعاف الأزهر بواسطة الحكومات السابقة الضعيفة - وقد رسم

المستعمرون لذلك سياسة لحمل الأزهر على الإندماج في وزارة المعارف - ( ويقول اللورد كرومر في كتابه مصر الحديثة<sup>(١)</sup> .

إذا تعذر إندماج الأزهرى في الوزارة فلا بد من رعاية أمور ثلاثة في معاملة الأزهرين :

١ - حرمان الأزهرين من وظائف الدولة الكبرى مخافة إستغلال عقيدتهم في مجال وظيفتهم .

٢ - عدم تسوية المؤهلات الأزهرية بالمؤهلات المدنية في القيم المادية حتى ينصرف الناس عن الأزهر .

٣ - إضعاف السلطة التى تربط بين التعليم الدينى والتعليم المدنى - وقد كان من أثر ذلك إلغاء التعليم الدينى بالمدارس الإلزامية حينذاك - ولما قام الحبرون من أهل الغيرة بإنشاء جمعيات لتحفيظ القرآن - سلطوا عليها وزارة الصحة لتغلغها بحجة أن امكتها غير صحية .

ولا أقول ذلك لأنى أرى أن التطوير الحالى هو تنفيذ لسياسة الإستعمار أو قصد به أساسا إلغاء الأزهر .

ولكنى أرى فيما اطالب به إدخال المواد الدينية بالمدارس والإهتمام بها مع ضرورة الإهتمام بمكاتب تحفيظ القرآن ورعايتها والتوسع في إنشاء المعاهد الدينية في جميع المحافظات مع الإهتمام بتحفيظ القرآن على أساس منح حوافز مادية وأدبية والتقليل من عدد المواد التى يدرسها طلاب المعاهد الأزهرية وصولا إلى ما نبغيه من نهضة الأزهر وصلاحه وتطوره تطورا حقيقيا لمصلحة الإسلام والمسلمين خصوصا إذا أضيف إلى ذلك ما اقترحته من التزام المناهج وتدريبها والتشجيع على التأليف بالنسبة للأساتذة وربط الطلاب بالدراسة وتشجيع الإقبال على الكليات التى تخرج الأئمة والوعاظ وغير ذلك من مقترحات ضمنتها الفصل السابق .

وإلا فنحن بهذا التطوير نكون قد نفذنا فعلا خطة دانلوب وتخطيط كرومر وتنفيد

سياسة الإستعمار بإضعاف الأزهر وتغيير نظامه حتى ينصرف الناس عنه .

يقول الدكتور محمد البهى<sup>(٣)</sup> :

الأزهر فى رأى هو قمة المؤسسات الإسلامية فى العالم الإسلامى التى كانت تستطيع مواجهة الصليبية الإستعمارية والماركسية الألدادية وكانت تستطيع أيضا أن تقدم للحياة الإسلامية فى مصر ووراء مصر أكبر العون فى حل المشكلات التى تبدو فى حياة الأسرة الإسلامية والإقتصاد الإسلامى والتوجيه الإسلامى - وبذلك كان يمكن أن تكون هناك قوة فكرية روحية ثالثة فى الشعوب الإسلامية تواجه القوتين العالميتين الرئسميتين اليوم الصليبية الغربية والشيوعية الدولية - ولا عوض عن الأزهر وكل يوم يمر عليه فى أزمته بيزيد فى ضعف قيمته ويقلل من الانتفاع به فى تكوين تلك القوة الثالثة التى كان يجب أن يكون لها شأن اليوم .

ويقول الدكتور البهى<sup>(٣)</sup> :

إصلاح الأزهر ليس رفع مرتبات ولا إعادة طبع الكتب المتأخرة ولا اقتباس نظام وزارة التربية والتعليم - ولا ملاحقة هذه الوزارة بطلب مشروعاتها والإفادة من خبرة رجالها ولا بزيادة كم العلماء والطلاب .

إصلاح الأزهر فكرة وتنفيذ رسالة - هى فهم الإسلام وحسن عرضه .  
أيضا هذه الجماعات الكثيرة التى زاد عددها عن ثلاثين جماعة فى مصر وكل جماعة فى مصر منها تتخيل إنها وحدها الجماعة المسلمة التى قبضها الله لإعادة مجتمعهم الكافر إلى الإسلام ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة وحمل السلاح - وفى المقابل كنا سنرى مجتمعا مسلما معتدلا لا نرى فيه غلوا ولا تفصييرا - والغريب أن معظم حكام البلاد الإسلامية يجهلون حقيقة هذا النظام - وقد تعلموا ودرسوا الفكر الغربى الذى

يدعو لفصل الدين عن السياسة ويؤكد فكرة التخلف والجمود لمن لا يحاول الفصل بين الدين والسياسة ومعظم الحكام المسلمين مبهورون بحضارة الغرب المادية ويحاولون محاكاتها والوصول إليها ويظنون إنهم لن يلحقوا بها إذا ما عسكروا بالأفكار

الرجعية المختلفة التي يرونها وللأسف، من هيمنة الدين على النظام السياسي وترك قوانين الغرب المتطورة - من وجهة نظرهم - إلى قوانين الإسلام التي يظنونها متحجرة - والغريب أن هؤلاء الحكام ومعهم معظم المعلمين والمتقنين بهذه الثقافة الغربية المادية لا يعرفون من تطبيق الشريعة الإسلامية إلا أنها تقطع يد السارق وترجم أو تجلد الزانى وتحكم بإعدام القاتل عمدا ولذا فإنهم يحاولون ما أمكنهم أن يقفوا في وجه هذا التطبيق لأن بعضهم سيكون أول من يطبق عليه هذه الحدود وبخاصة بعد أن نشأ الفساد في مجتمعات المسلمين وانتشرت الأثرة والأنانية بين الحكام والمحكومين وتعالوا بنا مناقش المتشددين من المسلمين المغالين في فهم النظام الإسلامى الذى ساعدوا الرافضين لهذا النظام المناوئين له في محاولة إثبات عدم صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان وإثبات عدم قدرة الشريعة على إستيعاب كل حاجيات وتطلبات الانسان في هذا العصر المتشابك المصالح والأعراض .

لقد أعطى هؤلاء المغالون المتشددون الفرصة للرافضين أن يثبتوا للآخرين أن النظام الإسلامى الذى يطالب به المتشددون إنما هو نظام هلامى خيالى لا يمكن تحقيقه فى الواقع وإن ما يقال عن ضرورة إقامة الخلافة الإسلامية لا يمكن تحقيقه فى الواقع كما كان رفض هؤلاء المتشددين لنظام الإنتخابات أو نظام الاحزاب باستدلالات خاطئة وتفسيرات غير مقبولة مع أن الإسلام كما قلنا لم يحدد نظاما ثابتا لإسلوب الحكم وكان ذلك من المتشددين ورقة رابحة استغلها الرافضون للنظام والملافاة به لما يواجه المسلم من مشاكل - وهى - رسالة فريدة لا يمكن لمؤسسة تعليمية أخرى أن، تنهض بها، ولذلك لا تجدى مشورة وزارة التربية والتعليم فى شأنها .

والحقيقة أن الإسلام فى يومه وغده بتأثيره قوه إلى حد ما بقوة الأزهر والجامعات الإسلامية وضعفها اليوم وبعد اليوم .

ولذا فإن الأزهر ومعها كل الجامعات الإسلامية الآن مسئولون عن ركود الفكر الإسلامى وعدم قيامه بالدور الأساسى فى الحياه المعاصره، مما يسبب ظهور الفكر

الغربي والإستشراقى والمادى الماركسى وإنتشارهما - فأعطى بذلك فرصة للكثيرين من المثقفين أن يقبلوا هذا الفكر المادى الالحادى - دون أن يجدوا فى ثقافتهم التى يحملونها وفى أنفسهم ما يناقش هذا الفكر حتى يكون قبولها نتيجة إقتناع وتأمل .

لقد إستطاع الإستعمار أن يعزل الإسلام عن الثقافة عزلا تاما إذ إستطاع أن يعزل الأزهر عن الحياة الجارية وأثر ذلك فى الجامعات الإسلامية الأخرى وأصبح العالم كله اليوم فى حاجة ملحة وسريعة إلى الثقافة الإسلامية والفكر الإسلامى - حتى يقوم بالدور الإيجابى فى الحياة المعاصرة ويملاء هذا الفراغ الموجود بالإصلاح الدينى حتى يظل الوعى الإسلامى والفكر الإسلامى مجرد شعار يحمله المسلم فقط ، لا يدرك من إسلامه إلا أنه ينتسب إلى الجماعة الإسلامية فحسب .

إن الجماهير الإسلامية فى كل مكان فى بقاع الأرض ، عمالا وفلاحين ومثقفين فى حاجة إلى حل مشاكلهم عن طريق التوجيه الإسلامى حيث أن هذه المشاكل ترتبط ارتباطا كبيرا وتتشبك جذورها اشتباكا قويا مع نوع الإيمان الذى يكمن فى نفوس هذه الجماهير التى ثبت أن الإتجاهات الحديثة والإدارات الجديدة التى انشئت لحل مشاكلهم خصوصا ما يتعلق منها بحياة الفلاح والعامل وحياة الجماهير على العموم - الارشاد الإجتماعى أو الخدمة الإجتماعية أو التوجيه الريفى أو مشاكل ذلك من تنظيمات قد أثبتت عدم فاعليتها وحدها دون مساعدة العامل الدينى والتوعية الدينية التى يقوم بتحمل مسئوليتها الأزهر والفكر الإسلامى الصحيح الذى يحميه الأزهر ويدافع عنه .

١ - وهناك مشكلات تتعلق بالدعاة العاملين فى ميدان الدعوة فى مصر برغم ما ذكرناه من ضعف مستوى التعليم فى الأزهر الذى يترتب عليه تخريج أعداد كبيرة لا تصلح لهذا العمل إلا إننا نلاحظ أن حاجة المساجد إلى أئمة وخلو وظائف الوعظ فى الأزهر يفرض تعيين أئمة ووعاظ لهذه الأماكن وليت الأمر يتم

عن طريق إختبارات تعقد لهم ليختار من بين هؤلاء - وهم دون المستوى كما قلنا - أفضل العناصر الصالحة لهذا العمل - وإنما يتم تعيين الخريجين بالإجبار عن طريق القوى العاملة (وزارة القوى العاملة) التي تفرض عليهم أن يكونوا وعاظًا وأئمة ويفرضون على الناس والكثير منهم لا يملك الإستعداد ولا الرغبة مع أنهما جوهر الدعوة .

٢ - ومن المشكلات التي تتعلق بالدعاة أيضًا عدم وجود مساكن للأئمة والوعاظ مما يجد من إتصالاتهم .

٣ - عدم وجود مقار مناسبة للدعاة في كثير من المحافظات والمراكز .

٤ - صعوبة المواصلات للإنتقال إلى الأماكن النائية والقرى البعيدة .

٥ - عدم توفر المكتبات الدينية والثقافية التي يمكن أن يرجع إليها الدعاة .

٦ - سوء الحالة المادية للوعاظ والأئمة وهذا من أهم الأسباب التي جعلت الطلاب لا يقبلون على الإلتحاق بكلية الدعوة أو أقسامها بكلية أصول الدين .

٧ - توجس الكثيرين من الوعاظ والأئمة من بعض النظم الرقابية والأجهزة الأمنية المفروضة عليهم مما يجعل الكثيرين يجمعون عن التقدم إلى هذه الوظيفة إشارًا للسلام - وفي بعض البلاد توجد قوانين تعاقب بمقتضاها أو يعاقب بمقتضاها بالسجن أو الحبس كل من يتعرض بالنقد أو التجريح لقرار إداري أو قانون من قوانين الدولة ولو كان من رجال الدين على سبيل النصيحة الدينية<sup>(١)</sup> .

٨ - عدم الإهتمام بإقامة دورات تدريبية للوعاظ والأئمة وبخاصة الذين يتم تعيينهم حديثًا .

ومن هنا فإنه يتحتم علاج هذه المشكلات حتى يتمكن الدعاة من أداء رسالتهم كما ينبغي - فبم اختيارهم قبل التخرج وبعده وعن يملكون الإستعداد والرغبة في هذا العمل لأن فاقد الشيء لا يعطيه .

كذلك فإن على الدولة أن ترعاهم الرعاية الكاملة إجتماعيا وصحيا وأديبا - فتقديم لهم المقار المناسبة كالتنواذى الإجتماعية والإستراحات ، الخاصة بهم على غرار المعمول به بالنسبة للهيئات الأخرى مع تهيئة مساكن ملائمة لهم فى مقار أعمالهم وقد أحسنت وزارة الأوقاف حين أصدر وزيرها السابق الدكتور الأحمدي أبو النور قرار بعدم ضم أى مسجد أهلى للوزارة إلا بعد بناء المسكن الخاص بالإمام أو تسليم الوزارة شقة خاصة بنفس البلده التى يوجد بها المسجد - إلا أن على وزارة الأوقاف أن تقوم بحل مشكلات - الأعداد الكبريه من الإمامة القدامى والذين لا تتوفر لهم المساكن الملائمة القرية من مقار أعمالهم ويمكن التفاهم فى هذا الأمر مع المحافظات والمجالس المحليه أو ببناء مساكن خاصة بهم من أموال الوزارة - كما يتحتم صنع جميع الأئمة الواعظ مكتبات تضم أهم الكتب التى يحتاج إليها الدعاة ويمكن أن تصرف هذه الكتب موزعة على عدد من الأعوان حتى لا ترهق ميزانية الوزارة بالإضافة إلى أن هذه الكتب لن تكلف ميزانية الوزارة كثيراً من الأموال وعندها من ريع الأوقاف وأمواله ما يعطى مثل هذه النفقات ويزيد - أما سوء الحالة المادية فكما ذكرت قبل ذلك فإن على الأزهر والأوقاف أن يعملوا لإقرار نظام خاص بالدعاة يتناسب مع ما يقدمونه من خدمات ويتناسب مع مكانتهم الأدبية التى لا تسمح لهم بممارسة أى أعمال أخرى مثلما يحدث بالنسبة لغير العاملين فى حقل الدعوة - كما أن أئمة المساجد على وجه الخصوص يتفرغون تماماً لهذا العمل وليس عندهم وقت فراغ كاف لممارسة أعمال أخرى حيث إنهم يطالبون بإقامة شعائر الصلوات الخمس - هذا إذا إفترضنا إنه يسمح لهم بممارسة عمل آخر .

أما خوف الكثيرين من الدعاة من رقابة بعض الأجهزة وإمكان تعرض بعضهم للسجن أو الحبس أو الإتهام فى قضايا تخريص أو خلافه فإن ذلك يحتم ضرورة تمتع الداعية بشىء من الحصانة ويجب أن إلا يحاكم جنائياً أو يقبض عليه إلا بعد رفع الحصانة عنه عن طريق إدارة عليا للدعوه والدعاة يرأسها دعاة مثلهم أو عن طريق رئاستهم المباشرة وأعتقد أنه لو ووفق للدعاة على إنشاء نقابة عامة هم تتولى رعايتهم والدفاع عنهم مثلما هو حادث بالنسبة لمعظم المهنيين كنقابة الأطباء والمهندسين

والمحامين والتعليم وغير ذلك من نقابات تستوعب غالباً كل أبناء المهنة الواحدة إلى حد أنها تغطي تقريباً كل الهيئات حتى القراء والمأذونين والموسيقين والسينمائيين وغيرهم .

والمعروف أن قوانين هذه النقابات، التي يوافق عليها مجلس الشعب تنص على الرجوع إلى هذه النقابات عند القبض على أحد المنتسبين إليها والمشاركين في عضويتها وتقسوم النقابة نيابة عنه بالدفاع وتحمل جميع النفقات والإعتراض على إجراءات القبض التي تكون مخالفة للقانون .

### ضرورة إلزام الدعاة بالأساليب المشروعة :

وإذا كنا نطالب بإعطاء الدعاة حصانة تمكنهم من أداء عملهم ونطالب بعدم القبض عليهم أو التعرض لهم بسبب أعمالهم إلا بعد الرجوع لرئاستهم أو الهيئة التي يمكن أن تنشأ لهذا الغرض .

فإننا نود أن نلفت النظر أيضاً إلى ضرورة التزام الدعاة بإستعمال الأساليب المشروعة للدعوة إلى الله - فإذا كان الدعاة مطالبين بإستعمال كل الوسائل الممكنة للمشروعة والمتاحة للدعوة إلى الله فإننا حدد الله تعالى أسلوب التعامل مع المدعويين بقوله سبحانه :

﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ﴾

فدعوة الإمام [الداعية] ليست مقصوده على مجرد الكلام فقط، وإنما يدخل فيها عملية القدوة التي تؤثر في الناس أكثر مما يؤثر الكلام وذلك بقول المولى سبحانه

﴿ ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين ﴾

ومعنى هذا ضرورة التزام الداعية بهذه القواعد وعدم الخروج عليها حتى يؤثر في جمهوره الذي ينظر إليه نظرة تقدير وإحترام على أساس أنه المثال لما يدعوا إليه من مكارم الأخلاق . فإذا خرج على هذه القواعد سقط . من أعين الناس وزالت هيئته في

نظرهم . خاصة إذا وصل الأمر إلى حد قذف الآخرين أو تشهيرهم أو توجيه التهم إليهم وقد روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) إنه قال (إني لم أبعث سبياً ولا شتاماً) كما إنه لم يثبت عن النبي ولا عن خلفائه الراشدين إنهم تعرضوا بالتجريح أو النقد لأشخاص بعينهم . وإنما كان النبي يعمم ويتحدث بالتورية على سبيل النصيحة . ومع غير أن يذكر الأسياء حتى لا يخرج شعور الآخرين مع خطئهم ووقوعهم في المخالفات فكان يقول (صلى الله عليه وسلم) «ما بال أقوام يفعلون كذا . . . . الخ» .

وقد ثبت أن نقد الحكام والتشهير بهم من فوق المنابر مع ذكر اسمائهم والتعرض لإشخاصهم ونصرفاتهم الشخصية يؤدي إلى نتائج عكسية ويتسبب في إلحاق الأذى والضرر بالدعاة وبالتالي تتأثر الدعوة بذلك - ومع أن مهمة الدعاة هي الإصلاح وتغيير الخطأ والمنكر ، فليس من حقهم أن يقولوا ما يشاءون مما يؤدي إلى الأضرار بالدعوة وأصحابها .

### لا توجد حرية مطلقة في الإسلام :

والإسلام لا يعرف ما يسمى بالحرية المطلقة وكل أمر من أمور الحياة جعل له الإسلام حدوداً بحيث لا يخرج عنها أو يتعداها وإلا كان في ذلك خروج على حدود الشريعة نفسها وهذا هو ما يعرف بمفهوم العصر الحديث بإسم القانون . ولولا ذلك لصارت الحياة فوضى لا التزام فيها ولا حرمة لأحد أيا كان .

وقد يتعمل بعض أئمة المساجد منابر مساجدهم لأغراض شخصية وهذا مما لا يقبله الإسلام . ولا يوجد في أى بلاد من بلاد الدنيا إنسان فوق القانون ، أو إنسان لا يحاسب على ما يقوله - وإذا كان قد إشتهر عند الناس مقولة أن أعضاء البرلمان لا يحاسبون على مايقولونه داخل البرلمان . فيجب أن نعرف أن هذا مقصور على مايقولونه من وجهات نظر فقط - وهو يحاسب أن خرج عن الحدود التي تقررها اللائحة وفي حالة خروجه يحال إلى لجنة خاصة تحاكمه وتعالجه أن ثبت تخالفته - وتصل العقوبة أحيانا إلى حد فصله وإلغاء عضويته - وينطبق ذلك على جميع الناس بجميع

فئاتهم ومهما كانت مكانتهم - والإسلام يعطى الحق لكل مسلم أن يقاضى كل من يتعرض إليه بضرر مادي أو معنوي بغض النظر عن منصبه ومركزه الإجتماعي وعلى هذا فإنني أرى أن الإمام يمكن الرجوع عليه ومقاضاته أن يتعرض للسب أو القذف لأي مواطن ولا يعطيه المسجد حصانه تمنع محاسبته على ما يقوله من التعرض والسب والقذف للآخرين .

أو إذا كان بعض الناس يرى أنه يجوز نقد الشخصية العامة فيما يتعلق بعملها على أساس أن هذا من حق المجتمع فأنا شخصياً أرى ضرورة أن يلبس هذا النقد ثوب النصح ودون حله حتى لا يؤدي ذلك إلى ردود فعل عكسية أما بعدم الإستماع إلى هذا النقد أو بالحقاق الأذى والضرر بالداعية فيؤثر ذلك على الدعوة ذاتها - وقد قيل [أن النصيحة على الملاء فضيحة] ولا أعتقد أن إنساناً وإيا كان منصبه لا يقبل النصح والإرشاد ما دام ملتزماً بحدود ما أثبتت عليه الآية الكريمة من الحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن - ولا بأس من أن يستحصل الداعية أسلوب التلميح أن وجد في التصريح ما يؤدي إلى الحاق به أوبىا يدعو إليه .

أما نقد الدعاة للجزء الخاص من الشخصية فيعتبر من قبيل الغيبة المحرمة ، فالأشخاص سلوكهم الخاص ، داخل الأسرة وهذا جزء مصون لا ينبغي لأحد أن يقتحمه ولا أن يتبعه لقول الرسول صلى الله عليه وسلم «من تتبع عورة امرئ» مسلم تتبع الله عورته حتى يفضحه في عقر داره» .

ومن الأخطاء الفاحشة التي يترورط في مثلها بعض الدعاة حكمهم على بعض المسلمين غير الملتزمين بالإسلام (في ظاهراً أعمالهم) بأنهم من أهل النار أو أنهم كفره خارجون عن الإسلام فليس من حق الداعية أن يصدرها أحكاماً على فلان من الناس بالكفر وإلا تحول الدعاه إلى (كنهاتسيين) يعطون صكوك الغفران لمن شاءوا ويصدرون قرار الحرمان من رحمة الله لمن ارادوا .

ويقول المستشار حسن الهضيبي المرشد الأسبق لجماعة الإخوان المسلمين في

كتباه : (دعاه لاقضاء) [ليس من حقنا أن نقرر أن فلاناً بعينه من أهل النار ولو كان من غير المسلمين فربما ميبقت رحمه الله فأسلم وحسن إسلامه] .

ولاشك أن الدعاء هم أطباء المجتمع، أطباء القلوب والنفوس، ولذا فإن عليهم أن يدخلوا على الناس من باب الحب والرغبة الشديدة في أن يلتقى جميعاً على الصراط المستقيم ومعروف أن الدعاه لودخلوا مع الناس في عدااء لحضرت الدعوة أكثر مما تنفيد .

لك ذلك فإنا أقترح تشكيل لجنة من الدعاه لوضع ميثاق إسلامي على غرار ميثاق المجلس الأعلى للهيئات القضائية أو المجلس الأعلى للصحافة . وتوكل إليهما مهمة من يخالف هذا الميثاق والحصانة المطلوبة للدعاه تكون حماية لهم من المساءلة فقط إذا قالوا رأي الدين في مسألة مطروحة تختلف عليها الآراء ووجهات النظر، وبلطبع فإن رأي الدين لايد أن يؤخذ به مهما تكون هناك رأي أخرى تخالفه .

### المشكلات التي تعترض الدعوة الإسلامية في الخارج وتعوق مسيرتها :-

المشكلات التي تعترض طريق الدعوة الإسلامية في الخارج وتعوق مسيرتها كثيرة ومتعددة وقد شاء الله أن أسافر إلى كثير من دول أوروبا وأمريكا خلال السنوات الخمس الماضية وأشاهد بنفسى كثيراً من هذه المشكلات التي تحتاج إلى علاج وتضافر قوى المسلمين في كل بقاع الأرض بإعتبارهم مسئولون مسئولية كاملة ومباشرة عن عدم قيامهم بواجب الدعوة إلى الله ونشر دينه بين العالمين خاصة وأن هذا العصر هو أنسب العصور للدعوة للإسلام بخارج العالم الإسلامي وخاصة في أوروبا وأمريكا حيث تكفل القوانين الخاصة بهذه البلاد حرية ممارسة الشعائر وإستعمال كل الأساليب الممكنة والمتاحة لنشر العقائد والأديان .

وإن كانت هناك محاولات لوقف المد الإسلامي ومحولة عرقلة مسيرته بطرق ووسائل علمية وتخطيط مدروس فإنه يكفينا أن النظم السياسية في هذه البلاد وأجهزة الرقابة والأمن هناك ليست هي التي تتدخل لعرقلة هذه المسيرة بل إنه من

التأحية الرسمية يمكن أن تساعد وتساهم في حماية الدعاة وعدم التعرض لهم عن طريق منعهم أو إبعادهم من البلاد أو التحفظ عليهم كما يحدث أحياناً وللأسف في كثير من البلاد الإسلامية نفسها والتي قد تتعرض أحياناً لدعاة الإسلام وهودين الدولة الرسمي وتمنعهم من أن يقولوا كلمة الحق أو توجههم إلى مايقولونه حتى ولو أدى ذلك إلى تشويه صورة الإسلام ذاته .

إن في أوروبا الآن حرية شخصية للناس جميعاً فلهم حق الكلام والنشر والإعلان والدعاية حتى في وسائل الإعلام الرسمية لأن الرسميين في هذه البلاد لا يعملون لديين معين ولايمنعون فكراً أو عقيدة من النشر أو الدعوة إليه وليس عيباً الآن باسم هذه الحرية أن يعتنق أفراد الأسرة الواحدة والبيت الواحد أكثر من دين - بل نرى أحياناً عدداً من الأخوة بعضهم مسيحي متحصب والآخر يهودي . والثالث مسلم والرابع لا دين له وأحياناً نجد الكثيرين منهم قد إندفعوا هرباً من المادية والإنحلال إلى إعتناق البوذية أو أديان روحية أخرى بدأت تظهر وتنتشر في هذه المجتمعات .

ولسنا نرى أن المسلمين أئتمون أشد الإثم حين يتركون هذه الفرصة ولا يتحركون بسرعة ومخططون لنشر الإسلام بين هؤلاء الناس الذين هم في حاجة إلى من ينقذهم من هذا الفساد والضلال ويخرجهم من حماة الرذيلة إلى قمة الفضيلة دون جهد كبير .

ومع ذلك ورغم قصور الوسائل التي يستعملها المسلمون وتقصير الرسميين البلاد الإسلامية لنشر دعوة الإسلام - فإن أعداد كبيرة من الغربيين تدخل في الإسلام عن طواعية لمجرد معرفتهم بهذا الدين ورغم أن كثيرين منهم يعتقدون هذا الدين وهم يجهلون كثيراً من أحكامه وتشوه لهم صورته عن طريق التخطيط المدروس الذي سنتبين أن وراء القوى الخفية أو [الماسونية العالمية] والتي تحارب الأديان عموماً والإسلام على وجه الخصوص بكل الأساليب الممكنة والمتاحة والتي تتغير من عصر إلى عصر ومن مكان إلى مكان وتتلخظ أشكالاً مختلفة ومجيات مختلفة حتى لا يعرف الناس حقيقتها فيحتاطون منها أو يرفضونها ويقولون أصحابها كما حدث في أوروبا يوم

أن طبع كتاب [بروتوكولات حكماء صهيون] وانتشر بين الأوربيين فهاجت الشعوب الأوربية على اليهود وقتلوا منهم أعداداً كبيرة في روسيا وإنجلترا ثم حرق منهم هتلر عدداً كبيراً في ألمانيا - وإن كانوا قد تمكنوا أخيراً وللأسف من الوصول إلى أغراضهم وأهدافهم التي خططوا لها وذكرتها البروتوكولات . والتي تظهر آثارها واضحة جلية في سيطرة اليهود على مقدرات العالم وشعوبه وأصبح كل حكام الدنيا يحكمهم اليهود [القوى الخفية] ويستغلون بعض حكام الدول الكبرى بعد أن سيطروا على إقتصاديات كل دول العالم تقريباً .

وتعتبر الماسونية<sup>١٤</sup> أخطر وأهم المشكلات التي تقف في وجه الدعوة الإسلامية في العالم الآن فعن طريقها كانت مشكلات وعقبات أخرى في داخل وخارج العالم الإسلامي : يقول اليهود في بروتوكولات حكماء صهيون ص ١٥٥ .

[وإلى أن يأتي الوقت الذي نصل فيه إلى السلطة سنحاول أن ننشئ ونضع خلايا الماسونية الأحرار في جميع أنحاء العالم وسنجدب إليها كل من يصير أو يكون معروفاً بأنه ذو روح عامة هذه الخلايا ستكون الأماكن الرئيسية التي سنحصل منها على ما نريد وستكون أفضل مراكز للدعاية وسوف نركز هذه الخلايا تحت قيادة واحدة معروفة لنا وحدنا - وستتألف هذه القيادة من علمائنا وسيكون لهذه الخلايا ممثلوها الخصوصيون كي نحجب المكان الذي نقيم فيه قيادتنا الحقيقة وسيكون لهذه القيادة وحدها الحق في تعيين من يتكلم في رسم نظام اليوم - وفي هذه الخلايا سنضع الجبال والمسايد لكل الإشتراكيين وكل طبقات المجتمع الثورية إن معظم الخطط السياسية معروفة لنا وإن الكلمات التحررية لشعارنا الماسوني هي [الحرية - المساواة - الإخاء] وسوف لا نبدل كلمات شعارنا بل نصوغها معبرة ببساطة عن فكرة وسوف نقول : - [حق الحرية - وواجب المساواة - وفكرة الإخاء - وبها سنمسك الثور من قرنيه] .

وأما الدليل على أنهم يحاربون العقائد ويركزون الآن على الإسلام بالذات خاصة بعد الصحوة الإسلامية المنتشرة الآن في العالم فهو هذا النص من البروتوكولات [ويجب علينا أن نحطم كل عقائد الإيثار - وإذ تكون النتيجة المؤقتة لهذا هي ثمار

ملحدين - حتى نمكن لأنفسنا السيادة على الأرض ومن أجل هذا لن نبيح قيام أى دين غير ديننا أى الدين المعترف بوحدةانية الله<sup>(١١)</sup> .

والغريب أن الماسونية الآن تسيطر على عقول كثير من الملحمين وقد استطاعت أن تضمهم إلى محافلها المنتشرة في كل أنحاء العالم وإن كانت بعض هذه المحافل قد غيرت أسماءها تحت مصعبات أخرى خصوصاً في البلاد التي منعت نشاط الماسونية الرسمي التي إنتشرت فيها المحافل الماسونية تحت اسم نوادى [الروتارى والليونز] وغيرها ويقول هيرتزل أحد حكماء صهيون [إن المحافل الماسونية المنتشرة في كل أنحاء العالم تعمل في غفلة كقناعات لإغراضنا وإن النصارى المنحطين ليساعدوننا على استقلالنا وكلائنا من غير اليهود، ولا يحققون لنا كثيراً من السعادة<sup>(١٢)</sup> .

ويقول أيضاً : [الماسونية لا يفهمها أولئك الخنازير الماسون غير اليهود ولذلك لا يرتلون في مقاصدنا وقد أوقعناهم في محافلنا كى نلذ الرماد في عيونهم]<sup>(١٣)</sup> .

ولنا هنا في معرض الحديث عن تفصيل أهداف الماسونية البعيدة وتوسلها بالجنس والنساء والخمر والحفلات المسجحة للأيقاع - بالاشخاص واجتذابهم إلى صفوفها . فالماسونية تحتاج إلى كثير من الأبحاث .

#### تورط بعض المسئولين في الحكومات العربية :

ولكنا هنا فقط نود أن ننبه إلى وقوع كثير من قيادات الملحمين والمسئولين في حكومات العالم العربى والإسلامى في حبال هذه الماسونية من خلال نوادى الروتارى التي إنتشرت في أكثر من ١٥١ دولة وبلغ عددها أكثر ٧٠٠ ، ١٦ نادٍ<sup>(١٤)</sup> تضم آلاف الأعضاء واعتقد أن هذه النوادى التي يتنسب إليها عدد من الوزراء والمسئولين في بعض الدول العربية وراء منع تطبيق الشريعة الإسلامية في بلادنا حتى الآن - وإن كنت أعتقد أن بعضاً من هؤلاء المسئولين قد لا يكونون على علم تام بحقيقة هذه النوادى حيث أن طبيعتهم تعتمد على السلية وأحياناً لا يعرفها المتتمون إليها قبل أن

توربظهم قيادة الماسون تررطاً رسمياً - ولعلنا رأينا ما قاله [هرتزول] من أن غير اليهود لا يرتلون في مقاصد الماسونية وأن اليهود قد أوقعوهم في هذه المحافل .

والغريب أننى حين أقرأ نصوص بروتوكولات حكماء صهيون أقف كثيراً أمام هذه النصوص التى تتحدث عن مخططاتهم للسيطرة على العالم من خلال الحكام الذين يمكنون السيطرة على شعوبهم عن طريق الإستبداد وخضوع الحكومة لشخص واحد مسئول يخصص لكل واحد من أتباعه ووزرائه الدور الملائم له لتسيير الأداة الحكومية - كما أقف متعجباً أمام مخططاتهم في تعليم الحكام خطط البطش والنفاق حرصاً على المصالح التى يمكن تحقيقها مع إطلاق شعار الحرية والمساواة والأخاء - وأما توربظ الشعوب إقتصادياً فيتحدث عن [البروتوكول الثانى] حديثاً يؤكد كيف أن ما يعانىه العالم كله الآن من مشاكل اقتصادية هم وراءها وهم الذين خططوا لها - بل تعجب أخصى القارىء حين نقرأ هذا النص .

وعلينا أن نختار من بين أفراد الشعب رجالاً للإدارة من الأتلاء الذين لم يكتسبوا خبرة في شئون الحكم وسيكون من السهل علينا أن نجعلهم كقطع الشطرنج يحركها علمائنا ومستشارونا الحكماء الذين صيخوا من المهد ليحكموا العالم<sup>(١١)</sup> .

وأما الصحافة وتوجيهها كما يريدون والتحريض على تطاحن الأحزاب، والمجالس والنيابة الشكلية ومحاولات إيجاد فجوة بين الحكام والشعوب وإقتناع السلطة بإستعمال القهر مع الشعب كل هذا يتحدث عنه البروتوكول الثالث<sup>(١٢)</sup> .

كل هذه الأمور أيتها السادة تبين إلى أى مدى تسير الأمور وفق المخطط اليهودى العالمى وتبين أن بعض حكام الشعوب يحكمون شعوبهم بأسلوب قد لا يكونون راضين عنه وإنما هم مدفوعون إليه متورطون فيه خاصة بعد أن ورطتهم القوة الخفية [الماسونية العالمية] في ديون لا طائل لها معظمتها يكون للتسلح ولذا فإن البروتوكول السابع يتحدث عن ضرورة التشدد في الخدمة العسكرية وزيادة قوات البوليس من أجل القهر وإشغال العالم في حروب تزيد الدول إذلالاً وفقراً .

## المشاكل الملموسة التي تعوق مسيرة الدعوة الإسلامية في الخارج :

١ - عدم وجود التمويل الكافي للمراكز الإسلامية في الخارج مع وجود هذه المخططات التي ذكرناها والتي رتب وخطط لها اليهود وأنا أعتبر أن من أهم المشكلات الموجودة في الخارج هي عدم وجود التمويل الكافي في المراكز الإسلامية المنتشرة في أوروبا فهذه المراكز تعتمد على الجهود الذاتية وتبرعات أهل الخير - إلا أن حاجة هذه المراكز إلى أموال كثيرة تدعم بها وجودها في الخارج يضطرها إلى الوقوع تحت سيطرة بعض الدول التي توجهها وجهات سياسية معينة - وذلك نظير مساعدات هذه الدول لهذه المراكز خاصة بعد أن قل التمويل الذاتي والذي كان يتم عن طريق بعض أثرياء العالم العربي في دول الخليج وبعد أن تأثرت الأحوال الاقتصادية في هذه البلاد . وتأثرت أحوال كبار التجار وأثرياء هذه الدول بسبب هذه الحرب التي خطط لإستمرارها وبقاتها لأكثر من سبع سنوات لإضعاف المسلمين عسكرياً وإقتصادياً وتفكيك وحدتهم وشغلهم عن عدوهم اللدود إسرائيل التي استطاعت أيضاً وبخطيط من القوى الخفية العالمية أن تعزل مصر عن أخوانها من الدول العربية زيادة في التمزق وتفنت القوة وقد زرت بعض المراكز الإسلامية في أوروبا وأمريكا ووجدت أن هناك عدم تعاون بين بعض المراكز . والمراكز الأخرى بل أن بعضها يحارب البعض بعضه الآخر تبعاً لما بين الدول العربية من خلافات وإن كنت أعتز أن المراكز الأهلية غير التابعة للحكومات الرسمية أنشط بكثير من هذه المراكز الرسمية التي يرى العاملون فيها أنهم مجرد موظفين لا يعينهم أكثر من الحضور في المواعيد الرسمية وقد سمعت عن أحد المراكز الموجودة في النجف وقد كلف إحدى الدول العربية مبالغ طائلة أن بعض العاملين فيه يرفضون إستقبال أحد قبيل إنتهاء موهد الدوام الرسمي ويطلبون من يلجأ إليهم في مثل هذا الوقت أن يعود إليهم في اليوم التالي في اللوائح الرسمية مع أن المفروض في هذه المراكز أن تكون مفتوحة الأبواب مستعدة لإستقبال القادمين إليها والمحتاجين إلى المساعدات منها سواء كانت مساعدات مادية أو إنسانية أو عقدية .

عدم توفر الدعاة المتخصصين في معظم هذه المراكز الحرة التي لا تخضع للدول والحكومات وإن كان هناك أيضاً تنافس واختلافات بين هذه المراكز الأهلية حيث يغلب على من يشرف على كل مركز من هذه المراكز من أبناء بلد معين ويصل الأمر ببعض هذه المراكز إلى حد الدعاية ضد المراكز الأخرى التي يشرف عليها أشخاص من دولة أخرى خاصة إذا كان بين هذه الدول اختلافات أو قطيعة .

فالجزائريون مثلاً يشكلون أكثرية في بعض المراكز والتونسيون يشكلون أغلبية في مراكز أخرى والمصريون أيضاً . وهكذا بالنسبة لمراكز إسلامية تنتشر وبكثرة في دول أوروبا خاصة ألمانيا الغربية والولايات الأمريكية المتحدة وقد لاحظت أنه نتيجة عدم توفر الدعاة المتخصصين للدارسين للإسلام دراسة مستوعبة سيطر على بعض هذه المراكز بعض الشباب من ذو الأفكار والميول الخاصة الأمر الذي أدى إلى وجود عدد من المتشددين في الدين يشرفون على هذه المراكز فأدى ذلك بالتالي إلى إبتعاد المسلمين المقيمين في الخارج عن هذه المراكز وقد رأيت بنفسى صيف عام ١٩٨٤ في إحدى المدن التابعة لولاية كاليفورنيا بأمريكا أحد هؤلاء الشباب وهو مهندس مصرى يقيم هناك منذ مدة طويلة يقوم بإلقاء خطبة الجمعة في مسجد المركز كما يلقي بعض الدروس في المسجد إلا أنني لاحظت أن هناك عدداً كبيراً من المسلمين المقيمين في هذه المنطقة يرفضون الإشتراك في عضوية المراكز وذلك لما عرفوه عن تشدد هذا الخطيب [المهندس] لتركيزه في معظم خطبه على ذكر البدع وتحريم كثير من أمور الحياة لبعض العلماء فيها آراء واجتهادات لكنه مقتنع تماماً بحريتها وقد اعتمد في فتاواه وخطبه على كتب معينة والعجيب إنها تنتشر في هذه البلاد بكثرة وفي طبعات أنيقة وأعتقد أن وراءها يد خفية تدفع بها إلى هؤلاء الذين يتلمسون النجاة ويودون أن يتجنبوا عن جو الفساد والانحراف الذي يعيشون فيه . ولكن هيئات فلا فرق بين الغلو والتقصير لقد استمعت إلى دروس هذا الداعية المتطوع فوجدته يتحدث عن احكام وقضايا لم اسمع بها في حياتى وأعتقد أنها تنفر الناس من الإسلام وتنفذ المسلمين هناك إلى المهروب من هذا الجو الإسلامى الغريب"<sup>(١)</sup> .

وأحمد الله أننى استطعت خلال شهر كامل قضيته معهم أن أميز كثيراً من هذه المفاهيم وقد جاءنى هذا الأخ قبل سفرى بيومين بعد مقاطعتى لفترة طويلة بسبب تساهلى [من وجهة نظره] فى أمور الدين وينتهى إلى أخطائه الفاحشة ومخالفاته الواضحة لكن الله هداه بعد ذلك وجاء يسألنى عن الكتب التى يجب أن يعتمد عليها وعن الكتب التى يجب أن يتعد عنها ثم طلب منى مكتبة المركز مجموعة من الكتب أحمد الله كثيراً لأنى أرسلتها إليه .

### ٣ - هيئات ومنظمات معادية

من المشكلات التى تعوق نشاط الدعوة فى الخارج أيضاً سيطرة بعض الهيئات والمنظمات المعادية للإسلام على بعض هذه المراكز ومحاولة تشويه صورة الإسلام عن طريق نشر هذه الأفكار والآراء الشاذة التى لا تنفق مع تعاليم الإسلام الصحيحة - فقد لاحظت أن هناك بعضاً من المراكز الإسلامية ترفض التعاون مع أى مركز إسلامى آخر يوجد فى المنطقة . وبعض هذه المراكز يستقل بها أبناء البلاد ممن اعتنقوا الإسلام . لكن لوحظ أن الإسلام عندهم مشوش تماماً وأن هناك كثيراً من الأحكام الشرعية التى لا يعرفونها - كما أنهم يعتقدون بأمور ليس لها سند شرعى فمثلاً يعتقدون أنه لا يصح أكل السمك قبل ذبحه - كما يعتقدون أن الإسلام لا يمنع الإختلاط ولا يفرض الحجاب ولا يمنع زواج المسلمة من غير المسلم . وبعض المسلمين والمسلمات لا يزالون يؤمنون بأن العلاقات الجنسية هى علاقات خاصة لا يتدخل الدين فيها ولا يتعرض لها . وبعض هذه المراكز يشرف عليها بعض العرب الذين يبيحون لهم مثل هذه الأفعال كما يبيحون لأبناء المسلمين فى بعض الولايات الشمالية الألمانية أن يفتروا فى رمضان بعد العصر نظراً لقصر الليل وطول النهار عندهم وبعض هذه المراكز يرمى لبعض الطرق الصوفية التى تنتشر كثيراً فى بلاد أوروبا خاصة ألمانيا - ( يتساهل زعماء هذه الطرق - مع أنهم أصلاً عرب ومسلمون - مع أتباعهم من المسلمين فيبيحون إختلاط الرجال مع النساء فى حلقات الذكر . ويبيحون للمسلمين شرب الخمر ويصحون للنساء بالسفور وأشهر مكان يجتمع فيه

هؤلاء الناس في ألمانيا مكان اسمه [قهوة مدد] وهي موجودة في مدينة هامبورج بشمال ألمانيا وقد ذهبت إليها بنفسى وشاهدت ذلك بعينى رأسى .

وهذه الطريقة الصوفية تنتشر الآن كثيراً في دول أوروبا . وفي مصر يوجد لها الآن عدد هائل من المقار . وتنتشر في القرى والمدن وأتباعها كثيرون إلا أن الملفت للنظر أن غالبيتهم من المعلمين وتدلل أماكن اجتماعاتهم وما ينفق عليها من أموال على أن وراءها تمويل من جهات تملك هذه الإمكانيات الرهيبة . وقد قال لى زعيمهم في مصر بأن لهم في مصر فقط ثلاثمائة مقر . والغريب أيضاً أن هذه الطريقة لم تعترف بها الطرق الصوفية في مصر حتى الآن . وهي الطريقة البرهانية) ولذا فإن السؤال الذى يحيرنى لماذا تسمح لهم الدولة بممارسة نشاطهم وعقد اجتماعاتهم العلنية ؟ بالإضافة إلى أن الدولة لا يغيب عنها معرفة أمكنات أتباع هذه الجماعة المالية والدعائية وما تملكه من مقار وسيارات وخلافه .

#### ٤ - نشاط الكنيسة :

من مشاكل الدعوة في الخارج نشاط الكنيسة الملحوظ في أوروبا لإجتذاب أكبر عدد من المسلمين العاطلين الذين يبحثون عن عمل هناك . وقد التقيت في ميونيخ منذ عامين بعدد من هؤلاء الشباب الذين أجاتهم الظروف للسفر لألمانيا ورفض المركز الإسلامى إستمرار إقامتهم فيه فأضطروا للذهاب لبعض الكنائس التى أهتمت بهم كثيراً وأخذت تشككهم في تعلمهم تعاليم المسيحية عن طريق بعض الشرائط المسجلة باللغة العربية والتي حصلت على بعضها - كما أن الكنيسة تعطيهم معونات شهرية أو يومية وتفتح أمامهم فرص ومجالات العمل على أن تظل علاقاتهم بالكنيسة . ويظن أشرافها الكامل عليهم نظير حمايتهم وعدم طردهم من البلاد لعدم وجود نصاريح إقامة معهم بالإضافة إلى اغرائهم بالزواج من الفتيات الأوربيات وهم يضطرون إلى قبول كل هذه الشروط ويستسلمون نتيجة خوفهم من الطرد وأحساسهم بأنهم لو عادوا إلى بلادهم دون أن يحصلوا على بعض الأموال ويثبتو

لذويهم أنهم لم يثأروا فيما صمموا عليه جعلهم يقبلون هذا الوضع ومع مرور الزمن يعتادون هذا الوضع وينسون أهلهم ودينهم وشرفهم .

وقد التفتت في المركز الإسلامي بميونخ منذ عامين أيضا بأحد المصريين الذي كان قد هاجر إلى ألمانيا منذ أكثر من خمسة وعشرين عاما وتولت اسم ابراهيم وغيره إلى اسم [فيكتور] ونجس بالجنسية الألمانية وتزوج من الألمانية طرده وطرده أولاده الألمان المسيحيون ثم عاد لبلجا للمركز الإسلامي الذي ظن أنه سينقذه من هذا الضياع وقد عرفت منه أنه لم يكن خلال الأعوام الماضية يفكر أبداً في شيء اسمه الدين أو الوطن .

وبعض الشباب من المصريين ذهب إلى أوروبا في رحلات صيف وتووط هناك وأبتعد عن أهله ودراسته فترة ثم اندمج مع جو الانحراف والفوضى الأخلاقية الموجوده هناك وعرف أنه بعد فصله من دراسته قد أصبح مطلوباً للتجنيد فانتظر هناك حتى يستطيع العودة إلى الوطن من غير أن يجند بعد بلوغه سن الثلاثين وهي السن التي يكتفى القانون المصري بعدها بالحصول على مبلغ من المال نظير إعفائه من التجنيد وقد ينتظر هناك للأبد .

وحين ناقشت بعض المسؤولين عن المراكز الإسلامية هناك في هذه المشكلات وغيرها من المشكلات التي تواجه الشباب الضائع هناك كان الرد بأن الإمكانيات المالية للمراكز الإسلامية ضعيفة وليس عندهم القدرة لإستيعاب أو تشغيل هذا العدد الكبير بعد أن ألقى في هذا الخضم المائل من المتع الجنسية والإغراء المادي الفاحش ولكن لماذا سمح له بالسفر؟ هذا هو السؤال المطلوب الإجابة عليه .

#### ٥ - البهائية والقاديانية :

من المشكلات التي تعوق إنتشار الدعوة في الخارج أيضا وجود مراكز أو محافل كثيرة للبهائيين والقاديانيين والذين يدعون إنتهائهم للإسلام رغم مخالفة تعاليمهم للدين الصحيح . وهذه المراكز والمحافل البهائية والقاديانية تحاول أيضا إستقطاب أكبر عدد

من المسلمين المقيمين في الخارج وضمهم إلى محافلهم ومن خلال دعوة هؤلاء بحار ابناء هذه البلاد بين هذا الفكر والفكر الذي يجذونه في المراكز الإسلامية الأخرى ومعظم أبناء البلاد الأوربية لا يعرفون هذه الخلافات الجوهرية الموجودة في عقائد هذه النحل . ولا يمكنهم التفريق بين هؤلاء وبين الآخرين في المراكز الأخرى الذين يدعون أيضا الناس باسم الإسلام . ولا أبالغ حين أقول أن نشاط القاديانية في ألمانيا بالذات أقوى بكثير من نشاط كثير من المراكز الإسلامية هناك والمباني الضخمة والمساجد الكبيرة الفخمة التي يشرف عليها القاديانيون توحى بأن اموال طائفة تنفق على هذه الطائفة وقد لاحظت أن كثيرا ممن يشرفون على هذه المحافل القاديانية من الحاصلين على درجات عليا وبعضهم يحمل درجة الدكتوراه ودعوتهم تنصب على نشر هذا الفكر الذي تعقد له المؤتمرات السنوية في أكبر الفنادق هناك .

أما البهائيون فهم أيضا موجودون في معظم دول أوروبا ويتشرون أكثر في بعض الولايات الأمريكية . وقد وصل عددهم في أمريكا إلى عدة ملايين ولهم أيضا مساجدهم ودعاتهم المتفرغون وقد استطاعوا أن يجذبوا عددا كبيرا من أبناء هذه البلاد من المسلمين وغير المسلمين .

ولعلنا لازلنا نذكر قصة المدعو الدكتور محمد رشاد خليفة أمام أحد المساجد الأمريكية وهو مصرى يحمل الدكتوراه في الزراعة . لكنه يتفرغ للدعوة للبهائية وقد استطاع - وللأسف أن يخدع كثيرا من أبناء المسلمين بنظريته التي طلع علينا بها تحت اسم الإعجاز العددي للقرآن الكريم ومعجزة الرقم ١٩ والذي وصل به بعد ذلك إلى تحديد يوم القيامة عن طريق فك رموز النصوص القرآنية عن طريق الأرقام وما ذلك إلا من أجل إقناع الناس بالعقيدة البهائية . وما تشمل عليه من أحكام تناقض كثيرا مع عقيدة المسلمين الصحيحة وقد أراد أن ينتهي بالناس من وراء الرقم ١٩ إلى تقديس هذا الرقم كما يقده البهائيون .

وعندي وثيقة تؤكد أن هذا الرجل عميل للماسونية العالمية التي تساند نحلتى البهائية والقاديانية فقد حصلت على صورة من بحث مكون من تسع صفحات باسم

الدكتور / محمد رشاد خليفة يتحدث فيه عما يسميه الإسلام المزيف وينقص بالقرآن وبالسنة، ما تعارف عليه المسلمون بالنسبة للأذان والوضوء والصلاة والحج . فهو يحاول أن يثبت أن الأذان الشرعى ينتهى عند الشهادتين وأن الوضوء فيه زيادات دسها أعداء الإسلام فيه . كالمضمضة والإستنشاق ومسح الأذنين وأنه لاسرية فى أى ركعة من ركعات الصلوات الخمس . كما يشكك فى كثير من أحكام الحج . والغريب أن هذا البحث قد أرسل عن طريق السفارة الأمريكية بالقاهرة موقِعاً عليه من المدعوة [ليلى كلارك] إلى جريدة الأخبار المصرية لنشره فى الصفحة الدينية وقد حوّل بالفعل عن طريق أحد كبار المسئولين بالصحيفة وهو غير مسلم . إلى مسؤل الصفحة الدينية لنشره . لولا أنه رفض نشره . وقد إستطعت أن أحصل على نسخة من هذا التقرير احتفظ به فى مكتبتى الخاصة

#### ٦ - الكتابة والصحافة الغربية :

من مشكلات الدعوة فى الخارج أيضا ما يكتب عن الإسلام فى كتب وصحافة الغرب . وما يدرس فى مدارس وجامعات بعض الدول الغربية عن الإسلام ورسول الإسلام ، فالمعروف أن هناك كتبا كثيرة تطبع وتُنشر فى الخارج بلغات أهل البلاد تحاول بث الأفكار الخاطئة عن الإسلام لتشويه صورته فى نظر الناس . ومكتبات دول الغرب مليئة بهذه الكتب أما صحافة الغرب فقد لوحظ أن بعض الكتاب الغربيين بدأوا يكتبون كثيراً عن الإسلام والصحة الإسلامية والمد الإسلامى ويطالبون بالوقوف فى وجه هذه الصحة وتحذير الناس من الإسلام وأتباعه وأحيانا تصور تليفزيونات وإذاعات هذه الدول المسلمين ومعاملاتهم مع الغير بصورة سيئة ، وقد رأيت فى تليفزيون النمسا برنامجا عن الأزهر وفوجئت بشيء لم أكن أتوقعه رأيت عدداً من المكفوفين جمعوهم فى أحد المساجد صوروهم وهم يتمايلون يديناً ويساراً وأماماً وخلفاً وقالوا عنهم : هؤلاء هم علماء الأزهر ورجال الدين الإسلامى ثم فوجئت بتعليق يتحدث عن معاملة المصريين لأقباط مصر وكيف أنهم يجرمونهم من أبسط حقوقهم ويعاملونهم معاملة غير كريمة . وقد إكتشفت أن هناك فى النمسا صورا

وملصقات كثيرة للأبنا شنودة ، وسمعت عن الإستقبال الخافق الذى إستقبل به فى  
النمسا حين زارها منذ فترة قصيرة .

والذى لا أستطيع فهمه كيف سمع رجال السياحة والمسؤولون عن الأمن فى مصر  
أن تصور هذه الأفلام فى قلب القاهرة لتعرض الصورة السيئة عن الإسلام والمسلمين  
فى هذه البلاد لتخويف الناس من الإسلام وأبناء الإسلام ؟

وفى حوزتى الآن فيلم كامل عن مصر لمدة ساعتين كاملتين صور جميعه فى مصر  
يتحدث بالصورة والصوت والتعليق باللغة الالمانية عن أحوال مصر وتختلفها .  
والإبهار الإقتصادى والزراعى فيها . وهو أيضا مما يمكن أن نسائل فيه أجهزة الأمن  
والمسؤولين عن السياحة فى بلادنا . بل إننى أعجب لعدم تحرك العاملين فى السفارات  
المصرية فى الخارج للإحتجاج على عرض مثل هذه الأفلام . وفى كثير من دول أوروبا  
يعرفون إسم الشيخ حافظ سلامة . والشيخ صلاح أبو اسماعيل . والصحفية  
صافيناز كاظم ، ويعرفون صورهم وأشكالهم حيث عرضت لهم لمقطات كثيرة فى  
التليفزيون الألمانى مع تعليقات على أن هؤلاء هم زعماء الدعوة لتطبيق الشريعة  
الإسلامية فى مصر .

ثم يركز المعلق على موضوع الحدود الذى يؤكد أنه هو المقصود من تطبيق الشريعة  
فى مصر . وهذا يدل دلالة واضحة على إنشغال الغرب بموضوع الإسلام وشرعيته  
وخوفه الشديد من تطبيق هذه الشريعة التى يعرف إنها ستؤدى إلى قوة المسلمين  
وإضعاف نفوذ هذه الدول عليهم .

#### ٧ - الأقليات الإسلامية :-

وإذا كانت هناك حرية فى أوروبا ويمكن علاج مشكلات الدعوة فيها بسهولة نظرا  
لوجود هذه الحرية فإن المشكلة الكبرى هى مشكلة الأقليات التى تعيش فى بلاد  
[دكتاتورية] كروسيا ودول العالم الشيوعى ففى هذه البلاد تواجه الأقليات الإسلامية  
كثيراً من أشكال القهر بل يصل الأمر أحيانا حين ينشطون دينيا إلى التصفية الجسدية

والتشريد والنفي ومصادرة الممتلكات وكل هذا يؤدي إلى ضغط فكري رهيب نراه دائماً موجوداً عند أبناء هذه الدول حتى مع إنعدام القهر الجسدي أو المادي والذي يتبعه فهو نفسى يؤدي بعد جيل أو عدة أجيال إلى بعد هذه الأجيال عن الإسلام، ولذا فإنه يتحتم دعم هذه الأقليات ووقوف الدول الإسلامية وقفة رجل واحد في وجه هذه الدول إن وجدت أن هناك ضعوطاً نفسية أو فكرية أو مادية على أبناء المسلمين هناك تماماً كما تفعل الدول الغربية مع المسلمين بالنسبة للأقليات المسيحية الموجودة في بلادهم .

ويمكن لحكام دول المسلمين أن يستعملوا أساليب كثيرة للضغط كاستعمال سلاح البرول أو الضغط الاقتصادي أو التهديد بقطع العلاقات وما إلى ذلك مما يحدث لنا ويستعملونه معنا . ولعل من أسباب فخر هذه الأقليات نقص التنظيم عندنا مع عدم وجود دعاة مؤهلين يجيدون لغة البلاد التي يقيمون فيها ويعلمون أهلها دين الله وعلى كل حال فإنه إذا كانت هذه الأقليات في حاجة إلى دعم مادي وأدبي فإننا ننتهض هم الدول الإسلامية ندعوها إلى بذل المزيد وإن كنا ندعوهم في نفس الوقت إلى ترشيد البذل بحيث توضع في مواضعها الصحيحة .

وهذا يتطلب دراسة موضوعية لواقع الأقليات الإسلامية ووسائل الوصول إليها ، هذا بالنسبة للأقليات في الدول العلمانية والتي وضحتنا بأن السبل ميسرة لدعما بدون حواجز أو قيود مع ضرورة وضع ميزانية خاصة بدعم الإسلام والمسلمين في الخارج تحدد نسبتها في ميزانية كل دولة إسلامية ، كما تحدد الكنيسة في أوروبا نسبة معينة من مرتبات وأجور الموظفين لدعم الكنيسة وهي تصل في ألمانيا كما سمعت هناك إلى حوالي 4٪ من المرتب تودع لحساب مجلس الكنائس العالمي .

### ضرورة التخطيط والتنظيم :-

الذي يجب أن نعترف به لأنه لا توجد لدى العالم العربي والإسلامي خطة واضحة المعالم لنشر الإسلام والتعريف به في المجتمعات العالمية [أوروبية أو آسيوية أو أفريقية] . وهذا ناشئ عن عدم وجود دراسة شاملة لهذه المجتمعات وعاداتها

وتقاليدها وإذا كنا قد قلنا بأن بعض المراكز الإسلامية التي لا يوجد بها دعاة راسميون متفرغون يقوم بعض التبرعون فيها بالدعوة للإسلام، وتعليمهم بعض أحكامه مع أنه قد ثبت جهل كثيرين منهم بأحكام الدين . إلا أن المراكز التي يوجد بها دعاة راسميون على [الرغم من قلتهم] غير مؤهلين من ناحية إجادة اللغات الأجنبية بالإضافة إلى أن الكثيرين منهم لم يدرس بالضبط اوضاع المجتمع الذي يدعو الناس فيه .

### هيئة عالمية للدعوة :

ومع أن الحكومات كما قلت مسئولة وعليها أن تنشئ جهازا عالميا للدعوة للإسلام تكون له ميزانيته المستقلة ويتشكل أعضاؤه هذه الهيئة من ممثلين لعدد من أبناء العالم الإسلامي . إلا أنه يجب أن يساهم الأفراد أيضا ولو من زكاة أموالهم بالمساهمة في ميزانية هذه الهيئة العالمية .  
وأهم من ذلك كله ضرورة توفر ثلاثة أشياء :-

- أ - التنظيم
- ب - التمويل
- ج - التخطيط

وبغير هذا لن تتمكن من الوصول إلى أهدافنا وقد تؤدي أعمالنا إلى نتائج عكسية

### ٨ - عدم إهتمام الدول الإسلامية بأبنائها في الخارج :

وقد لاحظت أن سفارات وقنصليات الدول الإسلامية في البلاد الأجنبية لا تهتم كثيرا بأبناء بلادها في الخارج وقد لا تعرف هذه الهيئات الرسمية عدد أبناء جالياتها بالضبط وإن عرفتهم عددا فهي قد لا يكون بينها وبين أحد منهم صلة .

والذي يؤسف له أن بعض السفارات والقنصليات تعرف بعض أبناءها معرفة جيدة وتجندهم لهم بعض رجال الامن الذين يتابعونهم ويضيقون الخناق عليهم ويطلبون منهم عدم الإتصال بالمراكز الإسلامية ويهددون بعضهم بعدم تجديد جوازات سفرهم

أو إبلاغ الجهات المسؤولة في بلادهم للقبض عليهم عند عودتهم إلى هذه البلاد وذلك لمجرد أنهم يظنون أن ترابط هذا الشباب وإجتاعهم المستمر بالمراكز الإسلامية ودراستهم للدين من خلال هذه المراكز . قد يؤدي فيما بعد إلى تغيير النظم الموجودة في بلادهم حيث سيتولى كثيرون منهم خاصة المتعوثون بالدراسة هناك مراكز حساسة في بلادهم وبخاصة الجامعات خشية أن يتمكنوا فيما بعد من نشر أفكارهم الإسلامية التي يظنون أنها لا بد وأن تدعوا إلى تغيير النظام القائم . الأمر الذي دعا كثيراً من الشباب إلى عدم الذهاب إلى المراكز الإسلامية . خشية أن يوضعوا تحت المراقبة . أو أن يضاروا بسوء كتوقف الإعانات عنهم . أو إلغاء بعثاتهم إلى غير ذلك مما سمعته بنفسى من عدد كبير من المتعثرين الذين التقيت بهم أثناء سفري للخارج - وليس هذا خاصاً بدولة واحدة وإنما لعند من الدول العربية التي تتعامل مع أبنائها بهذا الأسلوب .

أما إذا إنحرف الشباب هناك أو ضل طريقه الصحيح فهذا شيء لا يهم القائمين على الأمر في قنصلياتنا وسفاراتنا في الخارج . وعندى بعض أساء سحبت جوازات سفرهم بسبب ترددهم على المركز الإسلامى في فيينا . كذلك حصلت على أسمين لعربيين رفضت سفارة بلادهما هناك في النمسا ان تجدد لها جوازات السفر بحجة رفض وزارة الداخلية ذلك .

ولاشك أن هذا عائق كبير من عوائق ومشكلات الدعوة في الخارج يجب أن يقدم له العلاج وتوضع له الحلول .

وهذه الاقليات الإسلامية الموجودة في الخارج حتى من أبناء العرب والمسلمين والذين لا يجدون رعاية أو عناية رسمية . ويخشون من التردد على المراكز الإسلامية خوفاً من البطش بهم أو بسبب تخويفهم وأرهابهم من قبل سلطات الأمن التابعة لبلادهم والمقيمة هناك في سفاراتهم لهذا الغرض . فإنهم في النهاية - وللأسف يقعون فريسة الاغراءات وينسون دينهم بعد فترة نسياننا كاملاً -

## ٩ - تأثير المسلمين في الخارج بوضع المسلمين في الداخل : -

ونظراً لأن الوضع قاتم في معظم أرجاء أمتنا الإسلامية ونظراً للضغوط الرهيبة في بلاد المسلمين التي تتم مع أصحاب الصحة الإسلامية والتيار الإسلامي حتى المعتدلين منهم : فإن ذلك ولاشك يؤثر في ابناءنا في الخارج تأثيراً مباشراً ويؤدي بهم إلى إحباط شديد يكون له مردود عكسي على إيمانهم وتفكيرهم . ويدرس أولادهم في مدارس الغرب نظراً لعدم توفر المدارس الإسلامية هناك . كما يقرأون ويتعلمون عن الإسلام ما يقرأوه أبناء الغرب فينخلعون من الإسلام رويداً رويداً حتى يذوبوا تماماً في المجتمع الذي يعيشون فيه يقول الدكتور محمد الملا مدير المركز الإسلامي بأسبانيا<sup>(٧٧)</sup> المشكلة التي نواجهها في أسبانيا هي فكرة الاسبانيين الخاطئة عن الإسلام ففي الكتب الدراسية هناك تقرأ سؤالاً يقول ما هو الإسلام ؟ والاجابة هودين ابتدعه رجل اسمه محمد .

كيف ابتدعه ؟

لأنه لم يكن من أشراف قومه فأراد أن يكون زعيماً - وماذا تعرف عن المسلمين؟  
والاجابة لايشربون الخمر ، ولا يأكلون الخنزير، لايجترعون الناء -  
لماذا لا يأكلون الخنزير؟

الاجابة لأن نبيهم كان ثملاً ذات يوم فعضه الخنزير فحرمه .  
ثم يقول الرجل [الصعوبة في نشر الدعوة الإسلامية في أسبانيا هي تخضير الذهنية الإسلامية لتقبل سماع الحقيقة<sup>(٧٨)</sup>].

ويتحدث الاستاذ أحمد بركات مدير رابطة العالم الإسلامي بكونهاجن عن أسباب عدم التخطيط وإنه من أسباب تقصير العمل الإسلامي في أوروبا فيقول :-

العمل الإسلامي في أوروبا إزداد تعقيدا وهذا في رأيي يعود إلى عدم التنسيق بين الدعاة من جهة وبين الجهات والمنظمات الإسلامية التي ترسلهم من جهة أخرى . هم يرسلون دعاة بصورة مكثفة في بلد لا تحتاج وأحيانا نجد بلداً بأكمله لا يوجد به داعية واحد ثم يقول : وأنا مع الرأي القائل بضرورة تنقيف الدعاة وتأهيلهم قبل

ايضاهم . ليس فقط تفقيهم دينيا وانما في كل المجالات ولا بد من اجراء كل  
الاختبارات للداعية .

ويقول الأستاذ حسن الاهدل مدير عام رابطة العالم الإسلامي بلندن في نفس  
العدد من جريدة المسلمون «أحب أن أوضح أن من أسباب عرقلة الدعوة الإسلامية  
وجود سمعة سيئة عن المسلمين لدى الفرد الأوربي فهم يتصورون أننا متخلفون  
وعدوانيون وإرهابيون كما أوضح لكم خطورة وجود بعض أخلاق الجماعات الإسلامية  
في الخارج على أسماء افرادها مثل من يسمون أنفسهم بالمحمدين أنهم لا يدرون  
خطورة ذلك خاصة وأن الغرب لا يعترف بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كنبى وإنما  
كمصلح له اتباعه :

هذه بعض المشكلات التي تقف عقبة في سبيل نشر الإسلام كما ينبغي وان كنت  
قد ركزت على دول أوروبا وأمريكا على أساس أن هذه ملاحظات خاصة وقد شاهدت  
أكثر منها بنفسى ولمست نتائج بعضها هناك بسبب سفرى إلى هذه البلاد وإن كان  
ذلك لا يعنى أنه لا توجد مشكلات في أماكن أخرى من العالم وإنما هناك مشكلات في  
آسيا وأفريقيا أيضا شبيهة بهذه المشكلات وإن اختلفت بعض وسائل التطبيق  
والممارسات المضادة ووسائل المواجهة للأقليات الإسلامية هناك مع ما ذكرناه من  
مضايقات وضغوط فكرية ونفسية في الدول الشيوعية يوجد مثل ذلك في بعض دول  
أفريقيا .

كما يوجد أيضا مضايقات في بعض دول آسيا كالفلبين التي يعيش أبناء المسلمين  
فيها بين أكثرية مسيحية تمارس معهم ممارسات صليبية حاكمة حيث نعتنق الدولة فكرا  
معاديا للدين من حيث هو وللإسلام بصفة خاصة .

### أقليات في أفريقيا :-

يضاف إلى ما ذكرناه من ضغوط وأسايب لحرب الإسلام والمسلمين في دول العالم  
وجود أعداد من المسلمين في البلاد الأفريقية التي تحكمها أكثرية غير إسلامية بل

أحياناً تكون الاكثرية للمسيحيين إلا أن الحكم في يد مسيحيين متعصبين .

ونظراً لحالات الفقر الموجودة عند المسلمين في أفريقيا فإن الأقليات الإسلامية هناك تقع فريسة لإغراءات البعثات التنصيرية التي تدل على تحقيق كل رغبات الأقليات من مدارس وعيادات طبية ومراكز خدمة ذلك ولاشك له تأثير سيء على عقائد هؤلاء الفقراء الذين يدفعهم الفقر إلى الاستسلام لمن أطعموهم وعلجؤهم حيث تجد الجاليات التبشيرية من الامكانيات المادية مايمكنها من القيام بهذه الاعمال وقد قلت قبيل ذلك إنهم يجمعون مليارات من الدولارات يحصلونها باعتبارها ضرائب بأسم الكنية ينفق جزء كبير منها على حملات التنصير والتشير بالمسيحية أو إخراج الناس من الإسلام إن لم يتمكنوا من تنصيرهم ويعد :-

فلعلنا نكون قد وضعنا يدينا على الداء وأعتقد أن العلاج حين نعرف الداء يصبح سهلاً ونعود فنكرر مرة أخرى نحن في حاجة إلى التنظيم والتخطيط والتمويل وبالتنظيم والتخطيط والتمويل يمكن أن نستعمل كل الوسائل الممكنة والمتاحة بما في ذلك الضغوط الدولية الدبلوماسية لخدمة الإسلام ونشر دين الله الحنيف وإذا كان الغزو الفكري المضاد للإسلام ترصد له الأموال الكثيرة ويقام له المؤسسات والأجهزة التي تخطط وترسم وتوفر من الأدوات ما يجعل الغزاة قادرين على تحقيق غايتهم وهي ليست نشر دين وإنما هي هدم لدين الإسلام الحنيف والمحاربة للقيم الفاضلة التي أوسد دعائمها في المجتمع فنحن أولى بأن نرصد الأموال الكثيرة ونقيم المؤسسات والأجهزة التي تخطط لنشر الإسلام والدعوة إليه وتضع المناهج وتحدد الأساليب والوسائل وتوفر الأدوات التي تحقق الغاية من نشر الإسلام وهناك مراكز للغرب تخطط للغزو الثقافي ولهم إذاعاتهم الموجهة التي تحارب الفكر الإسلامي والثقافة الإسلامية وهناك دور النشر وفروع الجامعات الأجنبية المنتشرة للأسف الشديد في ديار المسلمين وهناك المكتبات الألمانية التي توجد عندها امكانيات تجعلها مقاصد طلاب العلم والبحث العلمي في جامعات كثيرة من بلادنا الإسلامية فضلاً عن صحافتهم التي يصل صوتها إلى كل مكان هذه الأدوات المباشرة وغير المباشرة خطيرة على الإسلام ولذا

فنحن في حاجة إلى المتخصصين وإلى وجود الأجهزة المتقدمة والمناخ الملائم لنشر الفكر الإسلامي الصحيح . أنه لا يصح أبدا أن تغفل دور المسرح والوسائل الأخرى التي يجب أن نطوعها لخدمة الإسلام وأنا ادعوا إلى ضرورة إقحام مجال الفيديو بأعمال تقدم فيها القصة الإسلامية المأخوذة من تاريخ الصحابة الكرام والقصة التي تقدم الحل الإسلامي لمشكلات المجتمع الإسلامي في الحاضر والمستقبل بإخراج جيد ونيات صادقة دون مغالاة .

إنه لمن المحزن حقا أن نترك لأعدائنا وخصوصنا الأسلحة الخطيرة التي تمكنهم من ضربنا والنيل منا ثم نكتفى بتوجيه اللوم لهم دون أن نذكر ونتذكر أننا السبب في ذلك حين نخلى الميدان لهم .

وأكرر أن السينما والوسائل الإعلامية المؤثرة في حياة الناس خاصة الشباب ويجب التسارعة وبإخلاص النية لله إلى استغلالها لنشر الخير وأنا ادعوا إلى الإهتمام بها من الإسلاميين وحبلا لو فتحت لهم المعاهد العالية التي تمد المجتمع بالمخرج المسلم والمصور المسلم وكاتب القصة والسيناريو المسلم هذه وسائل جديدة وحيثية وخطيرة فطن أعداؤنا وغيرهم لها وعرفوا خطورة تأثيرها في الناس فبدأوا في إعطائها كل اهتمامهم وعنايتهم ورصدوا لها ملايينهم واحتكروها في كل بقاع الأرض ولعل هذا من المخطط الماسوني العالمي الذي خطط له اليهود من قديم .

ولاشك أن تأثير الصورة أقوى من تأثير الكلمة ولقد قال الصينيون : إن تأثير صورة واحدة على المشاهد أشد تأثيراً من ألف كلمة .

ومن هنا فإننا أرى ضرورة العناية بتطويع الرائي هذا الجهاز الخطير الذي يدخل كل بيت بل كل حجرة في خدمة الإسلام عن طريق أناس إسلاميين يؤمنون بالله واليوم الآخر ويعملون بصدق لرفعة الإسلام وخير الأمة الإسلامية وفي نهاية المطاف أقول شهادة للحق والتاريخ أنه رغم كل هذه المشكلات والعوائق التي تقف في وجه الدعوة الإسلامية فإن الإسلام ينتشر ومساجد الله هناك ترتفع مآذنها وعدد كبير من

كتائس النصرارى فى امريكا بالذات تحولت بقدره القادر الى مساجد ومراكز اسلامية  
واعداد المسلمين هناك تزيد يوماً بعد يوم ولذا فإن الجهاز لعالمى للدعوة الإسلامية  
الذى طالبت بأنشائه على أن تشارك فيه دول العالم الإسلامى كل وتحول من مزاياها  
مع تسهيل الأمر من الحكومات الإسلامية لنشر الإسلام وأستطيع أن أقول خاصة بعد  
زيارتي لكثير من دول أوروبا وأمريكا إن العالم يمكن أن يتغير وأن ينتشر الإسلام فى  
كل مكان منه فى فترة قصيرة جداً ولا ابالغ إذا قلت ربما فى أقل من عشر سنوات واللهم  
وفقنا لما فيه خير الإسلام والمسلمين . .

١ . د / عيد الغفار عزيز

## الحواشي

- (١) مرجع تاريخ الأمام ص ٨٠-٧٤ بتصرف محمد رشيد رضا .
- (٢) راجع بحث (أهداف الرسالة الإسلامية وبيان دور الأزهر في نشرها) للمرحوم الشيخ كامل محمد حسن - المؤتمن الخامس تجميع البحث الإسلامي ص ٤١ .
- (٣) مصر الحديثية ٤١٥ .
- (٤) الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي ص ٤٩٤
- (٥) المرجع السابق .
- (٦) الملتقى ٢٠١٦ من قانون العقوبات المصري .
- (٧) حركات ومداهب فصحى يكن ص ٥٧ .
- (٨) المرجع السابق .
- (٩) مقدمة العلامة والمنهج أنور الجندى للمجلد الثاني ص ٦١٠
- (١٠) البروتوكول الثاني ص ٣٥ من بروتوكولات حكماء صهيون .
- (١١) أنظر البروتوكولات ص ٣٧ ، ٣٨
- (١٢) نفلا عن جريدة المسلمون العالمية في ١٩٨٥/١١/٩
- (١٣) جريدة المسلمون ١٩٨٥/١١/١٩